

خبرة العصر العثماني: "من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية"

خبرة العصر العثماني:  
"من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية"

أ.د. نادية محمود مصطفى

## الجزء الأول -

### مقدمة:

مع بداية الربع الثاني من القرن العاشر هـ - السادس عشر م تجسدت تحولات في علاقات القوى الإسلامية نابعة من تطورات في الفواعل الإسلامية، وفي الفواعل الأوروبية؛ ومن ثم في التفاعلات الإسلامية-المسيحية على نحو ساهم في تشكيل طبيعة "العصر العثماني".

### أولاً- سمات التطورات في الفواعل الإسلامية:

وهي تنقسم إلى سمات تتصل بهيكل القوى الإسلامية، وسمات لأبعاد دور الفاعل الإسلامي المركزي، وسمات الأبعاد الداخلية المجتمعية والنظمية في الدول الإسلامية.

#### ١ - هيكل القوى الإسلامية: مركزية القوة العثمانية

تتعدد في الأدبيات المختلفة تسميات هذه المرحلة بالنظر إلى هذا الهيكل، ولكنها تعكس جميعاً اتجاهًا عامًا يبرز بصورة واضحة التطور الذي حدث نحو تعددية إسلامية-دولية نتيجة ظهور ثلاثة مراكز متزامنة للقوة الإسلامية ومستقلة عن بعضها وهي العثمانية، الصفوية، المغولية.

ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه للحديث عن توازن ثلاثي للقوة الإسلامية لا يمكن أن يخفي أن هذه المرحلة (التي امتدت ما يقرب من القرون الأربعة منذ الضم العثماني للوطن العربي وحتى سقوط الدولة العثمانية) تعد من منظور التاريخ الإسلامي العام "المرحلة العثمانية"؛ أي التي لعبت فيها الدولة العثمانية دور الفاعل المركزي في العالم الإسلامي وفي التفاعلات الإسلامية-المسيحية-الدولية. فما من واحدة من القوتين الأخرين كانت تقارن من حيث عناصر القوة بالدولة العثمانية أو توافرت لها خصائص الفاعل المهيمن سواء من حيث عناصر القوة المادية أو من حيث القدرة على ممارسة النفوذ والسلطة.

#### ٢ - أبعاد دور الفاعل الإسلامي المركزي:

أثر دور الدولة العثمانية في تشكيل العلاقات بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي في مرحلة مهمة من تطور كل من الطرفين، ولقد أثار هذا الدور أبعادًا مهمة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- هل أضحت الدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية؟ وهل كان العثمانيون يهتمون بلقب الخلافة الإسلامية؟ وهل كانوا يعتبرون أنفسهم خلفاء لدولة إسلامية؟ ومنذ متى؟ وما هي الدوافع وما هي المزايا؟

ب- الدور العثماني العالمي بعد الدور الإقليمي: تطورت الدولة العثمانية منذ نشأتها وتطورها من إمارة التخوم إلى الدولة إلى القوة الإقليمية إلى الإمبراطورية العالمية بعد

ضمها الوطن العربي، وهو التطور الذي لم يتحقق على هذا النحو لفواعل إسلامية أخرى. ومع هذا التطور تعددت محاور الجغرافيا السياسية التي دارت حولها التفاعلات الدولية التي شاركت فيها الدولة العثمانية بدور أساسي في مواجهة طرف غير مسلم، فهناك التفاعلات حول فتح أراضي غير مسلمة (ساحتها أوروبا أساساً)، وهناك التنافس مع قوى مسيحية دفاعاً عن أراضي مسلمة (شمال أفريقيا، آسيا الوسطى، والقوقاز)، وهناك ضم مناطق إسلامية أو مد النفوذ إليها على نحو أثار مشكلات ممتدة مع القوى المسيحية المتنافسة حول هذه المناطق (الوطن العربي) وهناك أخيراً الصراع المسلح مع قوى إسلامية (الصفويين). ولقد تطورت أنماط التفاعلات حول هذه المحاور مع تطور حال الطرف العثماني وحال الأطراف الأوروبية المنافسة وحال المناطق المعنية وذلك عبر عدة مراحل فرعية غلب التفوق العثماني على الأولى منها (القرن العاشر هـ و ١٦م)، ثم برز الضعف والتآكل في مصادر القوة العثمانية في مرحلة تالية امتدت حتى أواخر القرن الثامن عشر م حيث بدأت مرحلة الانهيار والسقوط.

### ٣- الأبعاد الداخلية المجتمعية والنظمية في الدول الإسلامية

إذا كان عصر القوة أو الفتوح الإسلامية الكبرى قد اقترن بأوضاع داخلية متميزة وإذا كان عصر القوة أو الفتوح العثمانية قد اقترن أيضاً بأوضاع داخلية متميزة، فإن عصر التدهور والضعف والذي بدأ منذ أوائل القرن السابع عشر م ووصل إلى قمته في نهاية القرن الثامن عشر م قد اقترن ليس فقط بتغييرات في الطرف الآخر غير المسلم والذي نمت قوته ولكن اقترن بتغييرات داخلية مجتمعية خطيرة كان جزء مهم منها انعكاساً لتطورات تاريخية دولية هامة. وبالمثل بالنسبة لمراحل قوة ثم تدهور مراكز القوة الإسلامية الأخرى المستقلة عن الدولة العثمانية وبالنسبة لأسباب التراجع والضعف في العالم الإسلامي بصفة عامة منذ القرن السابع عشر م والتي تبدأ منها جميعاً جذور علاقات التبعية وعلاقات القوى غير المتكافئة بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي والتي تتسم بها العلاقات المعاصرة بين هذين الطرفين.

ومن ثم فإن القرون الأربعة التي استغرقها العصر العثماني والتي استغرقتها بصفة خاصة تطورات الدولة العثمانية إنما تعد ساحة مهمة لاختبار نمط التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية وتأثيره على توازن القوى الدولية من خلال تأثيره على صعود ثم هبوط مراكز القوة العالمية. وإذا كان صعود ثم سقوط الخلافت السابقة (الأموية والعباسية) وكذلك الدولة المملوكية قد حظي أيضاً بالاهتمام بدراسة نمط هذا التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية إلا أن العصر العثماني يكسب خاصية إضافية حيث شهد اهتماماً ليس بصعود

وهبوط مراكز القوة الإسلامية فقط ولكن بحالة العالم الإسلامي بصفة عامة في مواجهة الغرب.

ومن ثم فإن خبرة التطور في الأوضاع الداخلية بصفة خاصة وخبرة تطور وضعية العالم الإسلامي بصفة عامة في هذه المرحلة الحساسة من تطور النظام الدولي لا بد وأن تقدم إضافة للدراسات النظامية حول أسباب تطور النظم الدولية وأسباب صعود وسقوط الدول الكبرى وذلك من منظار الأوضاع الداخلية في مجتمعات ونظم أضحي التصادم بين مصادر الشرعية الدينية والشرعية السياسية من أهم إشكالياتها.

### ثانياً- سمات التطورات في الفواعل الأوروبية

تنقسم هذه السمات بدورها إلى عدة مجموعات أثرت على نمط التفاعلات الأوروبية-الإسلامية خلال الموجة الثانية من الهجوم الأوروبي على هذا العالم، فما هي هذه السمات؟ وكيف جاء هذا التأثير؟

#### ١- التطورات الداخلية في المجتمعات والنظم الأوروبية:

بعد أن كان العثمانيون يتوسعون على حساب دول ضعيفة كالبيزنطية وممالك البلقان، بدأ الصراع أيضاً مع دول وسط وغرب أوروبا، وكانت هذه الدول قد دخلت مرحلة جديدة من التنظيم في ظل الدول القومية وآثار الثورة الصناعية وتطور الرأسمالية. وهذه التطورات هي التي انتقلت معها هذه الدول من وضع الدول الصغيرة إلى وضع الإمبراطوريات الكبرى الاستعمارية وذلك في ظل التطور من مرحلة الكشوف والاستعمار التجاري والتوسع في العالم على أساس قاعدة حرية التجارة إلى مرحلة التوسع استناداً للسيطرة على الأسواق أي مرحلة الاستعمار الرأسمالي التقليدي. ولقد اقترنت هذه التطورات بعملية التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية المختلفة التي تعاقبت كل منها على الهيمنة والسيادة على النظام الأوروبي ابتداء من عصر التفوق الأسباني البرتغالي في القرن الخامس عشر م، السادس عشر م إلى عصر التفوق البريطاني في القرن الثامن عشر م، التاسع عشر م.

#### ٢- التطورات في حالة العلاقات الأوروبية-الأوروبية وتوازن القوى الإسلامية-

المسيحية بعد مؤتمر وستفاليا.

كان للتغيرات في المجتمعات والنظم الأوروبية انعكاساتها على توازن القوى الأوروبية على القارة بقدر ما كان لها انعكاساتها على التوازنات الأوروبية حول مناطق التنافس الاستعماري؛ ومن ثم تراكمت آثار هذه الانعكاسات على توازن القوى الشامل بين الطرفين الإسلامي والمسيحي. وهذه الانعكاسات لم تحدث بصورة واحدة حيث إن التغيرات في الطرف الأوروبي لم تحدث طفرة واحدة، كيف؟

من ناحية: إذا كانت عناصر القوى الأوروبية النامية في القرن السادس عشر م لم تجعل من الأوروبيين طوال هذا القرن مصدر تهديد أساسي للقوة الإسلامية المترامية الأطراف، إلا أن النهضة الأوروبية كان لها آثار بعيدة المدى لعل أولها هو آثار الكشوف الجغرافية في العالم الجديد. ثم مع ازدياد نمو الغرب منذ نهاية القرن السادس عشر م أضحت دول تمثل قوى عالمية متنافسة أثرت بقوة على إعادة تشكيل أراضي الإسلام. ومن ثم أضحى العالم الإسلامي كله يواجه لحظة تاريخية جديدة في علاقاته مع الغرب الجديد.

ومن ناحية أخرى: وبعد انشغال الأوروبيين بالصراعات التي اندلعت بين قومياتهم الناشئة في أوروبا وحول المستعمرات في الهند وفي العالم الجديد، وبعد الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت والتي اشتركت فيها كل دول أوروبا وانتهت بصلح وستفاليا ١٦٤٨م، بعد تسوية كل هذه الأوضاع التي شغلت الأوروبيين بدأ اتجاههم نحو قلب العالم الإسلامي.

من ناحية ثالثة: لم يأخذ هذا الاتجاه شكلاً واحداً هو الهجوم المباشر منذ البداية، ولكن اتخذ درجات متصاعدة من الهجوم على الأطراف ثم على القلب، وذلك في ظل تطور تنافس الدول الأوروبية على التوسع الخارجي، فبعد منافسة هولندا وفرنسا وبريطانيا لكل من البرتغال وأسبانيا في المحيط الأطلنطي والعالم الجديد والبحار الجنوبية وحول الهند (١٥٨٨-١٧٦٣م)، تطوّر التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية من مرحلة التنافس الإنجليزي-الفرنسي الذي اشتد في أواخر القرن الثامن عشر م إلى مرحلة الهيمنة البريطانية خارج القارة الأوروبية.

ومن ناحية رابعة: وبالرغم من أن أطر التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية الكبرى هي التي شكلت دوافع وأدوات وأهداف اتجاهها نحو العالم الإسلامي فلقد كان يجمع بينها خلفية مشتركة وهي الرغبة في الاشتراك في حرب الأتراك والتي مثلت أساس أغلب المحاولات لتحقيق وحدة أوروبية أو "عصبة أمم"؛ وهي التي لم تُخف بقاء أثر الفكر الصليبي بها.

ومن ناحية أخيرة: انعكست التطورات في طبيعة دور ووزن الطرف الأوروبي ليس على اتجاه تحركه نحو العالم الإسلامي فقط ولكن انعكست وبقوة على وزن وتأثير الطرف الأوروبي في العلاقات بين الدول الإسلامية. فبعد أن كانت الدول الإسلامية وخاصة العثمانية والمملوكية- تستطيع توظيف الخلافات والتوازنات الأوروبية لخدمة مصالحها أضحى عامل التدخل الخارجي في العلاقات بين الدول الإسلامية ذا تأثير سلبي متزايد.

### ثالثاً- أهمية المرحلة وإشكاليات التحليل وأقسامه:

على ضوء المجموعتين السابقتين من سمات التطور يتضح لنا التزامن والتشابك بين تطورات عميقة كانت تحدث على صعيد الطرفين الإسلامي والمسيحي. فإذا كان القرنان السادس عشر، السابع عشر م قد شهدا بداية إرساء عناصر القوة الأوروبية الجديدة فقد أرسى فيهما أيضاً قواعد التحول في المصير الإسلامي في العصر الحديث، وإذا كان القرنان الثامن عشر، التاسع عشر م قد شهدا تفجر وهيمنة القوة العالمية الأوروبية فإنه قد تم خلالهما رسم الخريطة السياسية والاجتماعية للعالم الإسلامي والتي عرفها ابتداء من القرن العشرين م. والدولة العثمانية باعتبارها الفاعل الإسلامي المركزي في هذه المرحلة قدمت تفاعلاتها نموذجاً واضحاً على هذا التداخل والتشابك بين التطورات على الصعيدين الأوروبي والإسلامي. فالدولة العثمانية منذ بدايتها وحتى النهاية قدمت أنماطاً خاصة من النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي دخلت تطوراتها في علاقة قوية مع تاريخ أوروبا، حيث إن التاريخ العثماني قد أثر وتأثر بمسار الأحداث في وسط وغرب أوروبا، بل إن ظهور وسقوط الدولة العثمانية ذاتها كان محكوماً بدرجة كبيرة بالقوى الاقتصادية والاجتماعية التي شكلت مسار التاريخ الأوروبي.

ومن هنا تتبع أهمية هذه المرحلة من تطور العلاقات الدولية الإسلامية- المسيحية وأهمية الإشكاليات التي تطرحها. ومن أهم هذه الإشكاليات التي تمثل خلفية التحليل في الأجزاء التالية يمكن أن نوجز ما يلي:

أ- تناقض المقولات حول أثر الدور العثماني العالمي على العالم الإسلامي في مواجهة الغرب المسيحي، وهل حقق هذا الدور بعضاً وتضامناً جديداً في مواجهة الخطر الأوروبي الجديد؟ أم كان عامل تقسيم وتفتيت بسبب الحروب مع الصفويين والسيطرة التركية على العرب؟ هل حمى هذا الدور العالم الإسلامي من الاستعمار الغربي أم كان عامل خمود وتأخر للعالم الإسلامي بصفة خاصة؟

ب- طبيعة التطور في توظيف الدور العثماني للتوازنات الأوروبية، ووضع الدولة العثمانية في هذه التوازنات. فبعد أن كان هذا التوظيف إيجابياً لخدمة أهداف ومصالح الفتوح العثمانية خارج أوروبا وعلى صعيدها، أضحت لاحقاً **بعد ذلك** قاصراً على خدمة عملية الدفاع عن تماسك ووحدة الإمبراطورية ثم خدمة عملية البقاء والاستمرار والحيلولة دون السقوط. وبعد أن كانت الدولة العثمانية عاملاً فعالاً ومؤثراً في تشكيل هذه التوازنات وتحريكها لصالح العثمانيين أضحت طرفاً متأرجحاً في تحالفاته مع القوى الأوروبية (القرن الثامن عشر م) ثم وصلت إلى أن أضحت موضوعاً لهذه التوازنات والتنافس بين القوى الأوروبية خارج أوروبا خلال القرن التاسع عشر م وأوائل العشرين.

ج- التداخل الشديد بين نمط توازنات القوى الأوروبية وبين نمط توازنات القوى الإسلامية الكبرى وتأثير هذا التداخل على نمط العلاقات الإسلامية-المسيحية بحيث تزايد وزن ودور الطرف الخارجي في التفاعلات بين الدول الإسلامية وفي قدرتها على مواجهة الخطر الأوروبي الجديد، وكان من أبرز المجالات التي اختبرت هذا التدخل وتأثيراته الصراع العثماني-الصفوي وما أحاط به من تفاعلات عثمانية-أوروبية، وعربية-أوروبية.

د- مدلولات اتجاه وطبيعة التطور في العلاقات السلمية، الدبلوماسية منها والتجارية، بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية وذلك في ظل سياق التطور من حالة القوة والهيمنة العثمانية إلى حالة الضعف والتدهور العثماني، ومن ثم مدلول كل منهما بالنسبة لأثر ونتائج هذه العلاقات السلمية على المصالح الإسلامية. وإذا كانت المقولات قد تعددت أيضاً حول الآثار السلبية للتنظيمات العثمانية التي جعلت من مشكلة القوميات والطوائف الدينية واحدة من أهم أسباب ضعف وانهيار الإمبراطورية العثمانية، فإنه يصبح من الضروري تحديد وزن العامل الخارجي في توظيف بل وإظهار هذه الآثار السلبية ومدى مسئوليتها بالمقارنة بعوامل أخرى داخلية في هذه العملية.

وأخيراً فإن الدراسة تنقسم بين ثلاث مراحل أساسية في التفاعلات الإسلامية-المسيحية آخذين في الاعتبار التطورات الداخلية والإقليمية وانعكاساتها على طبيعة التفاعلات التنظيمية، الكلية منها والفرعية، والتي حدثت في ظلها الانتقال من مركزية الدور العثماني في النظام الدولي إلى مشاركته في نظام القوى الأوروبية في إطار انتشار القوة ثم في إطار السلام البريطاني وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

## الجزء الأول:

نظام القوة والهيمنة الإسلامية الدور العثماني العالمي مع بداية الاستعمار التجاري الأوروبي (١٥٢٠-١٥٧١م)

كان ضم المنطقة العربية آخر وأهم دعائم دور جديد للعثمانيين؛ حيث أضحت إمبراطوريتهم القوة الإسلامية الأولى، والتي قامت بدور عالمي مهم في عهد سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) فكانت مركز العالم وأقوى دولة. وإلى جانب خصائص سليمان الشخصية توافرت للدولة عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والإدارية والتي كانت تفوق ما لدى الدول الأوروبية المعاصرة لها.

وإلى جانب مؤشر الفتوحات والسيادة العسكرية والبرية كانت هناك مؤشرات أخرى على تفوق مركز الدولة العثمانية في النظام الدولي آنذاك، ومن أهم هذه المؤشرات كانت "التقاليد الدبلوماسية". فمثلاً كان التمثيل الدبلوماسي بينها وبين دول أوروبا من جانب واحد

حيث كانت لا ترسل سفراء إلى هذه الدول، كما كانت شروط استقبال سفراء هذه الدول في العاصمة العثمانية تعكس عدم المساواة بين العثمانيين وبين هذه الدول.

ومن أهم المؤشرات أيضاً على تفوق الدولة العثمانية دورها المؤثر على العلاقات بين الدول الأوروبية الكبرى حيث أضحت عاملاً أساسياً في توازن القوى الأوروبية، ولقد استقوت بعض هذه الدول (فرنسا) بالدولة العثمانية في مواجهة غيرها من القوى الأوروبية (إمبراطورية شارل الخامس) المتنافسة على السيادة في أوروبا.

ومن ثم فإن سمة مهمة من سمات التفاعلات الدولية الإسلامية في هذه المرحلة والمراحل التالية أيضاً- هي التداخل بين نظام التفاعلات العثمانية-الأوروبية على ساحة أوروبا وبين نظائرها على ساحة الأنساق الفرعية الدولية الإسلامية (في حوض المتوسط، شمال أفريقيا، في المحيط الهندي والبحر الأحمر وفي آسيا)؛ ذلك نظراً للتداخل بين التوازنات الأوروبية-الأوروبية (الفرنسية الأسبانية بصفة خاصة في هذه المرحلة) من ناحية، وبين التوازنات بين القوى الإسلامية العثمانية-الصفوية بصفة خاصة من ناحية أخرى.

ولقد تبلورت هذه التفاعلات المتداخلة أثناء سعي الدولة العثمانية لتدعيم ومد نطاق توسعاتها وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية كبرى: تأمين حدودها الشمالية الغربية وتوسيع نطاق نفوذها نحو قلب أوروبا، وتحقيق السيادة البحرية في حوض المتوسط، الحفاظ على توازن مستقر مع الصفويين إن لم يمكن القضاء عليهم.

ولقد ترتب على هذه الأهداف أن ارتبطت محاور الحركة العثمانية في أرجاء العالم مع بعضها البعض على نحو أبرز كيف أن الدولة العثمانية قد أضحت في هذه المرحلة محور الحركة العالمية وفاعلاً أساسياً في التفاعلات الدولية، فلقد استطاعت وبمناجاة الصراع مع الأطراف المسيحية على صعيد جميع محاور هذه الحركة. هذا وستتم دراسة هذه التفاعلات خلال القرن العاشر هـ، السادس عشر م الذي برزت فيه هيمنة الدور العثماني العالمي على مستويين: مستوى التفاعلات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا وفي البحر المتوسط، ومستوى التفاعلات العثمانية-الصفوية، والعثمانية-المغولية في ارتباطاتها بالتوازنات الأوروبية-العثمانية حول البحار الجنوبية وآسيا. وهذا المستوى الأخير يتضمن أبعاد الدور العثماني في أحد الأنساق الفرعية الإسلامية وهو آسيا الوسطى والقوقاز وفي مواجهة إحدى القوى الأوروبية الصاعدة؛ أي روسيا.

ويهدف التحليل على المستويين إلى الإجابة عن أسئلة أهمها:

كيف انعكس الدور العثماني في التوازنات الأوروبية بين فرنسا وأسبانيا على الصدام

العثماني-الأوروبي في أرجاء العالم الإسلامي؟

وهل استطاع الدور العثماني حماية العالم الإسلامي من الهجمة الأوروبية الجديدة في حوض المتوسط والبحار الجنوبية؟ وكيف؟

### أولاً- الدولة العثمانية والتوازن الأوروبي بين الهابسبورج والبوربون:

كانت فرنسا وأسبانيا من أقوى الدول المتنافسة على الصدارة خلال النصف الأول من القرن السادس عشر م، ولقد استقوت فرنسا بالدولة العثمانية على أسبانيا؛ ومن ثم بدأ مع سليمان القانوني ومن بعده تعاون عثماني-فرنسي يحركه عداة مشترك لأسرة الهابسبورج، وإذا كان هذا النمط من العلاقات المسيحية-الإسلامية أي استقواء طرف مسيحي على آخر بالتحالف مع طرف إسلامي قد عرفته العلاقات العثمانية-الأوروبية من قبل خلال مرحلة الفتوح العثمانية قبل سقوط القسطنطينية، إلا أنه كان هناك مجموعة من المتغيرات الجديدة. التي اكتسب معها الدور العثماني في التوازنات الأوروبية خلال القرن العاشر هـ، السادس عشر م طابعاً هاماً وجديداً فإن سليمان القانوني كان يواجه أطرافاً أوروبية جديدة -وليس ورثة الإمبراطورية البيزنطية المتهاكمة- وذلك بعد أن انتقل التوازن الأوروبي إلى ممالك غرب أوروبا، وكانت هذه الممالك تدخل طوراً جديداً في تطورها نحو دعم قواها الذاتية ونحو تغيير توازن القوى مع العالم الإسلامي.

ولقد انعكس بقوة موقف الدولة العثمانية بين الهابسبورج والبوربون على نمط العلاقات العثمانية-الأوروبية على ساحة أوروبا وعلى ساحة البحر المتوسط وشمال أفريقيا.

### ١- الفتوحات العثمانية في أوروبا ونمط العلاقات العثمانية-الأوروبية:

#### التوظيف الإيجابي للصراع الأسباني-الفرنسي.

بعد أربعين عاماً من توقف الفتوح في أوروبا سواء مع بايزيد الثاني أو مع سليم الأول الذي ركز جهوده نحو الجنوب جاءت فتوح سليمان القانوني واصطدم خلالها بإمبراطورية الهابسبورج وعلى رأسها شارل الخامس واستمر هذه الصدام بعد ذلك بين الطرفين لمدة قرن ونصف القرن.

وبالنظر إلى التفاعلات الدبلوماسية التي تخللت المعارك العسكرية، فقد كانت الدولة العثمانية طرفاً أساسياً في التوازنات الأوروبية، وظهر ذلك على صعيد مستويين متداخلين مترابطين وإن كان الثاني هو أكثرهما أهمية.

المستوى الأول: هو استقواء أطراف أوروبية ضعيفة بالدولة العثمانية ضد أطراف أوروبية قوية ومعادية للطرفين، ولقد قدم النزاع على عرش البحر المثل الواضح على هذا؛ حيث كان تفجر هذا النزاع يدفع بالمسألة المجرية إلى قلب السياسات الأوروبية. ولقد أدى تدخل سليمان القانوني عسكرياً في المرة الأولى (١٥٢٦-١٥٢٧م)، وفي المرة الثانية (١٥٤١-١٥٤٧م) للتمكين للطرف المجري المعادي للهابسبورج وذلك في مقابل دفع الجزية

والاعتراف بالسيادة العثمانية، هذا وتجدر الإشارة أنه إذا كانت الاختلافات الأوروبية على عرش المجر قد مهدت الطريق أمام سليمان القانوني إلا أن عوامل القوة العثمانية (تفوق المدفعية، النظام العسكري المحكم، تفوق العدد) هي التي حددت مصير عاصمة المجر وسقوطها ١٥٢١م، وعلى العكس وبالرغم من ضعف رد فعل وعدم مساندة الممالك الأوروبية لملك النمسا حين حصار سليمان لها فإن عوامل أخرى ساهمت في فشل حصار فيينا وعلى رأسها ترك جزء كبير من المدفعية العثمانية في المجر بسبب وعورة الطريق وصعوبة الأحوال الجوية، وقوة الدفاعات عن المدينة التي كان سقوطها سيفتح قلب أوروبا أمام العثمانيين.

المستوى الثاني: استقواء أطراف أوروبية كبرى (فرنسا) بالدولة العثمانية في مواجهة نظائرها (أسبانيا) ومن ثم لعبت الدولة العثمانية دورها في تشكيل التوازن في أوروبا. فلقد رأى فرانسوا الأول ملك فرنسا أن الإمبراطورية العثمانية هي القوة الوحيدة التي تضمن استمرار الدول الأوروبية القائمة والمتنافسة مع الإمبراطور شارل الخامس والذي أحاطت إمبراطوريته بفرنسا من جميع الجهات عدا البحر، في المقابل كان التحالف مع فرنسا في نظر العثمانيين يعد بمثابة حجر الزاوية في سياستهم الأوروبية من أجل مواجهة شارل الخامس الذي أعلن دائماً أن هدفه الأساسي هو القضاء على الدولة العثمانية، والذي كان ينظم مقاومة الزحف العثماني على النمسا وقلب أوروبا وفي حوض المتوسط أيضاً.

ومن ثم فإن معاهدة ١٥٣٥ - ١٥٣٦م والتي عقدت بين فرانسوا الأول وسليمان القانوني قد حظيت باهتمام كبير من جانب دارسي العلاقات الدولية الإسلامية. ولقد اعتبرها البعض نقطة تحول أساسية في إدارة العلاقات الدولية الإسلامية حيث أوضحت اتجاه المسلمين إلى تبني مبدأ "العلاقات السلمية مع المسيحيين"، وهي النقطة التي تلاها خطوات أخرى في عصور متتالية بينت جميعها - وفق هذا المصدر - ابتعاد المسلمين عن النظرية التقليدية الشرعية في العلاقات الدولية وهي النظرية التي تقوم على أساس الجهاد ورفض الاعتراف بالدول غير الإسلامية ورفض تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للدول الإسلامية ورفض امتداد الصلح مع غير المسلمين لأجل يتعدى عشر سنوات.

إلا أن النظر إلى هذه الواقعة في سياقها التاريخي الكلي السابق على حدوثها والتالي يبرز لنا مدلولات أخرى لهذه الواقعة:

أ- كان هدف السياسة العثمانية في هذه المرحلة إضعاف الهابسبورج وإبقاء أوروبا مقسمة والحيلولة دون شن حرب صليبية جديدة موحدة ضدها، وكان التعاون مع فرنسا سبيلها الأساسي إلى هذا، وإلى جانب الصراع الديني الذي تفجر في أوروبا كانت فرنسا هي الطرف الأساسي الذي استحث سليمان على الهجوم على المجر والنمسا، وشاركت في الجولات

العسكرية ضد شارل الخامس وأخيه وخاصة في حوض المتوسط -كما سنرى-؛ وذلك لإحكام الضغط على إمبراطور أسبانيا ليخفف الضغط -بالتالي- على فرنسا. وقد استجاب سليمان لهذا التحالف وخاصة بعد فشل حصاره الأول لفيينا وأوشك على فتح جبهة فارس من جديد، وبعد أن تزايدت المنافسة مع أسبانيا في حوض المتوسط وشمال أفريقيا -كما سنرى-.

ومع هذا فلم تحل هذه الرغبة المتبادلة في التعاون بين الطرفين العثماني والفرنسي دون أحدهما والتصالح مع شارل الخامس كلما سنحت الفرصة التي تخدم المصالح الخاصة لأي منهما، وكانت فرنسا تبرهن على تغلب التزاماتها الصليبية تحت ضغوط الرأي العام.

وبالرغم من هذه التأرجحات في الموقف الفرنسي فإن هذا لم يحل بين السياسة العثمانية وهدفها الأساسي؛ أي بقاء أوروبا مقسمة، وساعدها على ذلك أيضًا مساندة الحركة البروتستانتية في ألمانيا وتشجيعها في ضد البابا والإمبراطور شارل، وحفزها على التعاون مع ملك فرنسا (حيث اتخذ هذا الأخير موقفًا ضد الحركة الكاثوليكية المضادة للبروتستانتية). ولقد كان الضغط العثماني العسكري على الهابسبورج (١٥٢١-١٥٥٥م) من أهم العوامل التي دعمت من قوى الحركة البروتستانتية وأدت في النهاية للاعتراف بها في أوروبا.

ب- ولكن هل كان تحقيق هذه الأهداف العثمانية السياسية يستلزم في ظل طبيعة هذا الإطار السياسي في أوروبا عقد معاهدة ١٥٣٥ مع فرنسا. ولقد عرفت باسم "معاهدة الامتيازات" (في حين أن أصل التسمية هو معاهدة الصداقة والتجارة)، وتقتضي الإجابة عن هذا السؤال تحليل طبيعة بنود هذه المعاهدة وآثارها السياسية والاقتصادية بالنسبة للمصالح الإسلامية والعثمانية لمعرفة ما إذا كانت تعني خضوعًا من جانب السلطان العثماني على حساب المصالح الإسلامية.

• المعاهدة امتداد لتقاليد المعاهدات المصرية-الإفريقية في العصر المملوكي، وكما أن تاريخ الامتيازات الأجنبية في البلاد الشرقية أقدم من هذا -حيث يرجع إلى عصر الخليفة هارون الرشيد- إلا أن هناك اتفاقًا بين عدة مصادر على أن معاهدة ١٥٣٥م تمثل نقلة نوعية؛ فمن ناحية: يرى البعض أن معاهدة ١٥٣٥م كانت أول معاهدة تعددت فيها الامتيازات الممنوحة في بلاد الدولة العلية، وكان المبدأ الجديد المقابل في معاهدة ١٥٣٥م هو تمتع الفرنسيين بحرية الانتقال؛ أي بحق التجارة والسكن والإقامة والاشتغال بحثًا عن السلع في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية. كما نصت على إقامة سلام فاعل ومضمون بين السلطان والملك مدة حياتهما وليس عشر سنوات فقط، كما أعفى الفرنسيون من الضريبة المفروضة على الذميين ومنحوا حق ممارسة شعائرهم الدينية وحق محاكمتهم بموجب قوانينهم.

• وعلى ضوء المقارنة بين التقييمات المختلفة لمضمون المعاهدة وعلاقتها بالأسس الإسلامية، وبالنظر إلى الإطار السياسي التاريخي للمعاهدة يمكن القول إن امتيازات المعاهدة لم تكن رد فعل لقوة غربية متفوقة كما لم تكن سياسة متعمدة تهدف إلى تعبئة مساندة قوة غربية ضد تحديات كيانات إسلامية أخرى (كما سيحدث بعد ذلك في القرنين التاليين) ولكنها كانت تعبيراً عن نمط مغاير من العلاقات يسعى لأهداف مختلفة؛ ولذا فهي لم تكن تخلياً عن الجهاد ولم تكن تتازلاً عن حق ولكن كانت تكتيكاً سياسياً لتطويع أدوات الجهاد ضد أعداء الإسلام وفقاً لظروف العدو وللظروف السياسية (أي تقسيم المعارضة المسيحية واستنزاف جهودها في مواجهات داخلية بين الهابسبورج والبريون وبين الكاثوليك والبروتستانت)، وكان هناك مصالح وأهداف اقتصادية أيضاً تخدمها وتحققها هذه المعاهدة.

فمن ناحية: ومع اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذي هدد التجارة في شرق المتوسط بتحويلها إلى المحيطين الهندي والأطلسي، كان من الضروري بالنسبة للدولة العثمانية التي تهتم بتنمية التجارة وحماية مصالح تجارها أن تعمل على حماية التجارة بين الشرق والغرب وتضمن استمرار تفوقها ونموها عبر الأراضي العثمانية (وخاصة عبر الأراضي العربية بعد ضمها) وذلك لاستمرار توفير الموارد المالية من عائدات التجارة والتي تمثل المصدر الأساسي للخرانة العثمانية وذلك لمواجهة آثار الأزمة الناجمة عن بداية التحول (طرق التجارة عقب اكتشاف رأس الرجاء الصالح) والتي أخذت تتفاقم ابتداء من منتصف القرن السادس عشر م.

ومن ناحية أخرى: لم تكن الدولة العثمانية في تحركها هذا تنطلق فقط من حسابات سياستها الأوروبية، وحسابات مصالحها الاقتصادية فقط ولكن كانت تنطلق من إدراك ووعي بطبيعة المنافسات الخارجية بين القوى الأوروبية في هذه المرحلة التاريخية من الحلقة الأولى من التنافس الاستعماري، وبالفعل فلقد دعمت الامتيازات من الوضع التنافسي لفرنسا في مواجهة الأعداء المشتركة للدولتين.

ولكن كان للعملة وجه آخر، فبقدر ما حققت الدولة العثمانية من خلال وضعها كدولة قوية ومانحة مصالحها والاقتصادية بقدر ما ساهمت أيضاً -وفق ما يقوله البعض- ليس في المساندة السياسية للملكيات القومية والحركة البروتستانتية المناهضة لهيمنة الهابسبورج على أوروبا فقط بل في مساندة النمو الماركنتيلي لبعض القوى الأوروبية من خلال فتح أسواق الشرق الأدنى أمامها، وهو النمو الذي كان الخطوة السابقة على النمو الرأسمالي، ومن هنا مبعث الجدل حول أثر هذه المعاهدة أو هذا التحالف الفرنسي العثماني على توازن القوى الإسلامية-الأوروبية ولو في الأجل الطويل نسبياً.

وإذا كان من الممكن وفق التحليل السابق كله القول بأن الدولة العثمانية القوية المهيمنة التي كانت تقدم الامتيازات بصفتها منحة وبعمل إرادي منفرد، كانت أيضًا قادرة على جعل كل ما تمنحه من امتيازات ينعكس بإيجابية على ميزان القوى بينها وبين الدول الأوروبية، إلا أن هذه الصورة التي تحققت في عهد سليمان القانوني تغيرت تدريجيًا بعد ذلك مع دخول هذه الدولة مرحلة الضعف من ناحية ومع تنامي قوة وتوسع الدول الأوروبية من ناحية أخرى، ومن ثم تحولت قواعد اللعبة ونتائجها لتصبح هذه الامتيازات -التي امتدت لدول أوروبية أخرى بعد قرن واحد- أهم مظاهر ضعف الإمبراطورية العثمانية ثم أخذ أهم أسباب انهيارها.

## ٢- الصدام العثماني - الأسباني في حوض المتوسط:

شهد هذا النسق الفرعي (حوض المتوسط) صدامًا قويًا ومباشرًا بين العثمانيين - بالتعاون مع فرنسا- وبين أسبانيا وكانت أدواته الأساسية القوة البحرية، وذلك في نفس الوقت الذي عجزت فيه الممالك الأوروبية بقيادة شارل الخامس عن توجيه ضربة فاعلة لجيوش سليمان القانوني على أراضي أوروبا. كان موضوع هذا الصراع الذي ظل مشتعلًا حتى تجدد في نهاية القرن السادس عشر م ذا أبعاد ثلاثة متداخلة ومتراصة: الفتوح العثمانية (أو محاولات الفتوح) للقواعد البحرية للدول المسيحية في حوض المتوسط الشرقي (رودس- مالطة) والأوسط (إيطاليا)، ثم استمرار تهديد أسبانيا والبرتغال لشمال أفريقيا وامتداد النفوذ العثماني إليه استكمالًا لضم الدول العربية، وأخيرًا استمرار تصفية الوجود الإسلامي في الأندلس ومحاولات النصر العثمانية لهذا الوجود.

وتقدّم التفاعلات الدولية حول هذه الأبعاد الثلاثة مدلولات مهمة بالنسبة لنمط العلاقات العثمانية-الأوروبية على نحو يستكمل مدلولات الفتوح العثمانية في أوروبا، وبالنسبة لنمط العلاقات العثمانية مع دويلات شمال أفريقيا على نحو يبرز مدى تأثير عامل الخطر الخارجي على العلاقات الإسلامية-الإسلامية. وسنكتفي في هذا الموضوع بالبعد الأول على أن يتم تناول البعدين الثاني والثالث في الجزئية التالية.

## إن، ماذا عن أهم ملامح الصدام في شرق المتوسط؟

مع فتح العثمانيين لرودس ١٥٢٢م استكملت البحرية العثمانية تفوقها في شرق المتوسط والذي بدأت السعي إلى تحقيقه منذ أواخر القرن التاسع هـ- الخامس عشر م كما سبق ورأينا، كان هذا التفوق لازمًا وضروريًا في عملية المواجهة مع الأسبان. هذا ولقد سقطت هذه الجزيرة بعد مقاومة شديدة من فرسان القديس يوحنا ورحلوا عنها إلى مالطة وفق شروط التسليم التي شهدت عديد من المصادر أنها كانت عادلة ومتسامحة.

وعلى العكس فشلت محاولة فتح جزيرة مالطة ١٥٦٥م، وكان الاستيلاء على هذه الجزيرة يدعم التفوق الاستراتيجي للدولة التي تريد إتمام السيطرة على حوض المتوسط، كما

يضمن النجاح للعمليات ضد جنوب إيطاليا وصقلية؛ وهما الموقعان اللذان تسيطر عليهما أسبانيا ويمثلان تهديداً مستمراً للوجود الإسلامي في المتوسط وشمال أفريقيا. ولهذا، فإن فرسان القديس يوحنا تلقوا مساندة كبيرة من شارل الخامس الذي أدرك مدى أهمية موقعهم الجديد في التصدي للقوة البحرية العثمانية. وكان فشل الحصار العثماني لمالطة بداية توقف الزحف العثماني في المتوسط ووسط أوروبا وهو التوقف الذي تأكد منذ ١٥٧١م بعد معركة "ليبانو" البحرية التي هزم فيها أسطول أوروبي أسطول العثمانيين، ولكن بعد أن كان النفوذ العثماني الذي امتد إلى شمال أفريقيا قد أضحى حائلاً ضد الهجمة الأسبانية - كما سنرى -.

**ثانياً - العلاقة العثمانية مع الدول الإسلامية في ظل انعكاسات التوازنات العثمانية-الأوروبية**  
لم تكن الحروب والدبلوماسية في أوروبا - وبالرغم من مركزيتها - هي الشاغل الوحيد للعثمانيين فقد استكمل الدور العثماني امتداده إلى باقي أرجاء العالم الإسلامي حيث تصدى في بعض هذه الأرجاء وبجاح لمحاولات الهجوم الأوروبية المسيحية والتي اتخذت إما أسلوباً مباشراً أو غير مباشر، كما تصادم في أرجاء أخرى مع إحدى القوى الإسلامية الكبرى في هذه المرحلة وهي الدولة الصفوية وهو الصدام الذي لعبت من حوله بعض القوى الأوروبية (أسبانيا) دورها.

هذا ويمكن تحليل هذا الدور من خلال تناول التفاعلات الدولية حول عدة نظم فرعية قدمت خبرة كل منها مدلولات مهمة حول العلاقات الإسلامية-المسيحية وحول تأثيرها المتبادل مع العلاقات الإسلامية-الإسلامية؛ وهذه النظم هي: شمال أفريقيا والأندلس، والبحر الأحمر والمحيط الهندي، والدولة الصفوية، والدولة المغولية الهندية، وآسيا الوسطى والقوقاز. وإذا كان النظامان الأولان يطرحان كيفية امتداد السيطرة العثمانية على باقي أرجاء الوطن العربي وحيث وقع الصدام أساساً مع أسبانيا والبرتغال على التوالي، فإن النظام الثالث يطرح موضوع الحروب الصفوية-العثمانية ودور الطرف الخارجي منها، أما نظام تفاعلات الدولة المغولية الهندية فهو - وإن كان لا ينفصل في جانب كبير عن نظام تفاعلات البحر الأحمر والمحيط الهندي - إلا أنه يقدم خبرة مختلفة عن نتيجة التفاعلات العثمانية-البرتغالية، وأخيراً فإن نظام التفاعلات حول إمارات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية يطرح نمطاً جديداً من التفاعلات العثمانية مع طرف أوروبي جديد؛ وهو روسيا.

١ - استكمال امتداد السيطرة العثمانية على الدول العربية وإيقاف الزحف الأسباني -

**البرتغالي عليها.**

جاء التوسع العثماني في العالم العربي في إطار الاستجابة للتحديات الكبرى التي واجهتها مناطقه المختلفة. وإذا كان ضم مصر والشام قد تم بالقوة العسكرية (وكذلك العراق

١٥٣٤ خلال الصراع الصفويين كما سنرى) فإن ضم اليمن وسواحل شرق أفريقيا العربية قد تم على هذا النحو، في حين دخلت المناطق الأخرى وخاصة الحجاز وشمال أفريقيا بصورة سلمية عن طريق إعلان الولاء وبصورة تتابعية بعد الاكتساب العسكري والبري والبحري للمناطق الأولى.

وتوالى حلقات الضم في ظل التهديدات الأسبانية والبرتغالية، وسيؤكد لنا تحليل هذه العملية ما سبق توضيحه من قبل؛ وهو أن ضم العثمانيين للدول العربية انبعث من التزامات الدور العالمي للقوة الإسلامية الكبرى في مواجهة التحديات للمسلمين. ومن هنا تأتي أهمية دراسة كيف كان الخطر الخارجي عاملاً هاماً وأساسياً في تشكيل التفاعلات الإسلامية-الإسلامية في هذه المرحلة.

يتبين أول شواهد هذه النظرية في حالتي الضم العثماني لشمال أفريقيا والصراع العثماني- الأسباني في المتوسط بين وقف الزحف الأسباني وبين عدم نصرة مسلمي الأندلس. فقد ظل البحر المتوسط وبالرغم من الطرق البحرية الجديدة- يلعب دوراً هاماً في السياسة العالمية بحيث أضحت محور السياسات الدولية من حوله حتى نهاية الربع الثالث من القرن ؟؟؟؟؟ هو الصراع العثماني الأسباني والذي لم تلعب فيه الدويلات الإسلامية المغربية الضعيفة دوراً أساسياً بمفردها؛ حيث إن القوتين المتصارعتين (العثمانية والأسبانية) قد اعتمدتا على العصبية المحلية في البداية، إلا أن الصراع بينهما أضحت مباشرة بعد ذلك حين قررت الدولة العثمانية ضرورة ضم شمال أفريقيا إلى الإمبراطورية العثمانية بعد أن نجحت في تدعيم قوتها البحرية أمام أساطيل أسبانيا والبندقية.

وإذا كانت السياسة العثمانية قد تحركت نحو هذه المنطقة في نفس الوقت الذي نشطت فيه حركة رجال البحر **المغاربة؟** لحماية موانئهم وسواحلهم ولتأمين وصول العرب والمهاجرين من الأندلس، فإن ذلك التحرك كان على ضوء حساباتها لضرورة تحقيق تفوقها البحري لدعم سلطانها على أوروبا وآسيا وأفريقيا. ويتضح لنا من متابعة التفاعلات خلال امتداد النفوذ العثماني لشمال أفريقيا عدة أنماط مهمة من العلاقات الدولية بين أطرافها من المسلمين وغير المسلمين.

أول هذه الأنماط خاص بالتحالف بين طرف مسلم ضعيف وآخر غير مسلم في مواجهة مسلم قوي، وانبثق هذا النمط من حالة الضعف الذي اعترى "الدول المغربية" في أوائل القرن السادس عشر م في نفس الوقت الذي واجهوا فيه كلاً من الأسبان والعثمانيين، ولقد كان هذا الضعف العام من أهم العوامل التي شكلت أحداث الصراع العثماني الأسباني في حوض المتوسط.

ولقد ظلت العصبية المحلية في شرق ووسط المغرب العربي تحاول توحيد جهودها مع الأسباب خشية النفوذ الجديد لرجال البحر المتحالفين مع العثمانيين، وكان من أبرز هذه المحاولات استنجد الحفصيين في تونس بشارل الخامس. ولمدة ربع قرن تقريباً أدت الخلافات بين الأمراء الحفصيين المنتالين على السلطة إلى تأرجحهم بين التحالف مع الأتراك أو مع الأسبان، وتوالى المعارك الأسبانية مع خلفاء برباروسا حتى تمكن النفوذ العثماني من تونس ١٥٦٩م، ولم يتمكن هذا النفوذ نهائياً إلا بعد معركة حاسمة ١٥٧٤م أضحت بعدها تونس ولاية عثمانية.

**ثاني هذه الأزمات** خاص بطبيعة العلاقة بين أطراف إسلامية ضعيفة وأخرى قوية في مواجهة تهديد خارجي من طرف غير مسلم، ويعبر عن هذا النمط العلاقات السعدية-الوطاسية، والعلاقات السعدية-العثمانية في تشابكها مع علاقات كل من هذه الأطراف مع البرتغال وأسبانيا. فلقد قدمت سياسات "مراكش" -وعلى عكس سياسات بني زيان والحفصيين في الجزائر وتونس- نمطاً آخر من التفاعلات، وذلك في فترة انهيار حكم الوطاسيين وظهور حكم الأشراف السعديين (٩١٠هـ - ١٥٠٥م / ٩٦٠هـ - ١٥٥٣م). فالسعديون الذين تصدوا بنجاح لقتال البرتغاليين اتهموا في نفس الوقت- الوطاسيين بالفشل في وقف التقدم الأوروبي حتى تمكنوا من إسقاط حكمهم؛ من ثم انتقل السعديون إلى تحدي العثمانيين الذين سبق وناصروا الوطاسيين عليهم.

ولقد تأثرت العلاقات العثمانية-السعدية بحقيقة التوازنات العثمانية-الأسبانية في المنطقة خلال هذه الفترة الأخيرة من الصراع العثماني الأسباني في المتوسط (١٥٥٤ - ١٥٧٤م)؛ فبالرغم من جهاد كل من القوتين الإسلاميتين بمفردها ضد الأسبان وضد البرتغال إلا أن رفض السعديين للخضوع للعثمانيين حال دون تضامنها في مواجهة أسبانيا والبرتغال؛ حيث اتجه السعديون للتحالف مع أسبانيا في مواجهة البرتغال.

وبعد إتمام السيطرة السعدية على مراكش بعد موقعة وادي المخازن الشهيرة ١٥٧٨ ضد البرتغاليين، وبعد إتمام السيطرة العثمانية على وسط وشرق المغرب العربي (تونس والجزائر) دخل الصراع العثماني-الأسباني مرحلة الجمود، وظلت مراكش دولة شمال أفريقيا الوحيدة خارج نطاق السيطرة العثمانية.

**أما النمط الثالث** فهو الذي أبرزته العلاقات بين القوة الإسلامية المهيمنة (أي الدولة العثمانية) وبين مصدر التهديد الخارجي لهذه المنطقة (أي أسبانيا)، فإن هذه القوة العثمانية قد حمت شمال أفريقيا كله من الاحتلال الأسباني وتصدت لموجة العداء الصليبية التي حركها شارل الخامس والتي كانت تكمل حركة فرديناند الثاني، وتُجمع العديد من المصادر العربية والغربية على حد سواء على هذه النتيجة للدور العثماني في هذه المنطقة من العالم الإسلامي.

وبعد معركة ليبانتو ١٥٧١م وبعد معركة إعادة استرداد تونس ١٥٧٤م انتهت آخر حلقة مهمة في تاريخ الصراع الأسباني-العثماني في المتوسط، وتجمد الوضع بعدها على أن يكون الساحل الشمالي له أوربياً مسيحياً وأن يكون الساحل الجنوبي عربياً إسلامياً مع استمرار مقاومة القوى المسيحية لهذا الوضع لمدة ثلاثة قرون وحتى بداية عصر الاستعمار التقليدي. وفي مقابل هذه النتيجة فشل العثمانيون في نصرمة مسلمي الأندلس، ولقد ظلت مطروحة ولمدة طويلة قضية طبيعة الدور العثماني في مواجهة اضطهاد مسلمي الأندلس (الموريسكيين) والتي تفجرت منذ سقوط غرناطة وامتدت حتى نمت عملية الطرد النهائي في بداية القرن السابع عشر (١٦٠٩م)، ويمكن في هذا الصدد أن نميز بين **ثلاث مراحل**:

- **مرحلة سليمان القانوني**: وقد جاءت المساندة خلالها في صورة غير مباشرة وتتلخص أساساً في تضيق الخناق على أسبانيا والضغط عليها برّاً وبحراً. ويرجع هذا النمط من المساندة إلى اتجاه الجهد العثماني الأساسي ليتحدى أسبانيا في قلب شرق أوروبا من ناحية وحول شواطئ شمال أفريقيا من ناحية أخرى، وكان النجاح في هذا التحدي يعد في حد ذاته شرطاً مسبقاً لإمكانية المساندة المباشرة لمسلمي الأندلس.

- **ومع دخول سياسة أسبانيا تجاه الموريسكين مرحلة جديدة** - أي إجبار المسلمين ليس على التنصير فقط ولكن على ترك لغتهم العربية وكل مظاهر وسلوكياتهم العربية الإسلامية وإخضاعهم لمحاكم التفتيش - ناشد الموريسكيون العثمانيين لتقديم المساعدة لهم بعد أن ضاقت عليهم الحلقة ( وذلك في العقدين السادس والسابع من القرن السادس عشر م). وحين قامت ثورة الموريسكيين على الهابسبورج ١٥٦٨م والتي تم قمعها ١٥٧٠م، اتهمهم الأسبان بأنهم طابور خامس ساعد العثمانيين خلال تقدمهم في شمال أفريقيا، وبأنهم ساندوا قضية البروتستانت في أوروبا. هذا ولم يساند العثمانيون مباشرة ثورة الموريسكيين لانشغالهم في الإعداد لغزو قبرص (١٥٧٠م) ومعركة ليبانتو (١٥٧١م)، بل اتجه العثمانيون لتوظيف تحرك الموريسكيين وتحرك البروتستانت لمواجهة الأسبان بشغلهم بمشاكلهم الداخلية سواء في أوروبا أو في الأندلس. ومع تزايد اتجاه العلاقة بين العثمانيين وبين الأسبان في المتوسط نحو توازن القوى، ومع تزايد اهتمام العثمانيين بالجبهة الصفوية على حساب المتوسطية كان لابد أن تدخل بقايا الوجود الإسلامي في الأندلس مرحلة التصفية وذلك بالطرد نهائياً بدون أية نصرمة من أكبر قوة إسلامية. واقتصر رد الفعل العثماني على مطالبة ملك فرنسا بأن تنقل سفنها الأندلسيين المطرودين. ولقد تنوعت مواقف الأدبيات

العربية التاريخية ما بين متهم للعثمانيين بالتخاذل عن نصره مسلمي الأندلس وبين مدافع ومبرر لهذا الموقف العثماني.

**ثاني شواهد الدور العالمي للقوة الإسلامية المركزية يتبدى في الصراع العثماني-البرتغالي في البحار الجنوبية بين النجاح في البحر الأحمر والفشل في المحيط الهندي:**  
فقد كان للتصدي العثماني للبرتغال في البحار الجنوبية انعكاس على التفاعلات العثمانية مع أطراف إسلامية متعددة انقسمت بين ثلاثة محاور مترابطة: الحجاز واليمن وعدن، الإمارات العربية المسلمة على ساحل شرق أفريقيا، الممالك الإسلامية في الهند. وكانت الحركة العثمانية في هذا متعددة الأهداف ومن أهدافها: حماية الأماكن المقدسة في الحجاز، تحرير طرق التجارة التي أغلقها البرتغاليون في وجه المسلمين، تطويق الصفويين من الجنوب بعد اتجاهمهم للتقارب مع البرتغاليين وبعد فشل الحملة العثمانية في السيطرة عليهم. ولقد اندرجت هذه الأهداف في نطاق الاستراتيجية العالمية العثمانية ووضع البحار الجنوبية فيها بعد فتح مصر والشام. ولتحقيق أهدافهم شرع العثمانيون في ضم الحجاز واليمن وضم سواكن ومصوع وهرر ومحاولة إخضاع الحبشة، وذلك بعد أن انشغل العثمانيون بالحروب في أوروبا ومع الصفويين (١٥١٧-١٥٣٨م). ولقد تنوعت أنماط التفاعلات العثمانية مع هذه الأطراف الإسلامية على نحو يبرز القيود والعقبات التي أثرت على النتيجة النهائية للمواجهة مع البرتغال.

فمن ناحية: حين خضعت الحجاز سلمياً للعثمانيين كانت اليمن أشد البلاد العربية مقاومة لامتداد الحكم العثماني عليها، واستمرت هذه المقاومة عنيفة (١٥٣٨-١٥٦٩م)، في نفس المرحلة التي شهد فيها الصراع العثماني-البرتغالي جولات حاسمة في المحيط الهندي والخليج العربي، ولم يستطع العثمانيون فرض السيادة العثمانية على اليمن إلا بعد حملة ١٥٦٩م التي استغرقت عدة سنوات (ولكن مع الاعتراف بالزعامة المحلية). وكما تتعدد التفسيرات للتحرك العثماني نحو اليمن وخاصة التصدي للزحف البرتغالي ومحاولة توحيد اليمن بعد فرض البرتغاليين معاهدة على عدن ١٥٣٠م- تتعدد أيضاً العوامل التي أثرت تلك المقاومة العنيفة اليمنية ضد العثمانيين، إلا أن هذه المقاومة أثرت سلبياً على نتائج التصدي العثماني للبرتغاليين في المحيط الهندي والمنطلق من الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر.

ومن ناحية أخرى: كان الوضع على سواحل شرق أفريقيا مختلفاً بالنسبة لفرص الحركة العثمانية؛ فلقد قدم العثمانيون المساندة لأمرء ساحل شرق أفريقيا المسلمين للتصدي للتحالف البرتغالي-الحبشي، وكان ذلك الأخير يهدد المصالح العثمانية في المنطقة كما يهدد بالطبع الوجود الإسلامي في شرق أفريقيا. لقد جاءت المساندة العثمانية في وقت حاسم من الحرب

الحبشية البرتغالية ضد جهاد مسلمي الزيلع، ولكن لم تنجح هذه المساندة في منع هزيمة المجاهدين (٩٥٠هـ - ١٥٤٣م)، لتنتهي الجولة الأخيرة والأقوى من صراع استمر ثلاثة قرون. وتقدم خبرة الصراع بين الممالك الإسلامية في شرق أفريقيا وبين الحبشة خلال هذه القرون الكثير من الدلالات حول العوامل التي أدت إلى حسم هذا الصراع لصالح الحبشة. ومن أهمها عدم توحيد هذه الممالك لجهودها في مواجهة الخطر المشترك وعدم توافر المساندة اللازمة من القوة الإسلامية الكبرى المجاورة (مصر) في ظل المماليك أو العثمانيين.

ولذا انتقل العثمانيون إلى مرحلة الهجوم المباشر على البرتغاليين في مصوع وسواكن والزيلع (١٥٥٧م - ١٥٥٩م). وبالرغم من أن العثمانيين لم يتمكنوا من إحياء جهاد الإمارات الإسلامية في شرق أفريقيا إلا أن سيطرتهم على الموانئ المهمة حالت دون البرتغاليين والاتصال المباشر بالأحباش، ولقد ساعدت الخلافات المذهبية البرتغالية الحبشية، على انتهاء النفوذ البرتغالي ١٦٣٢م (والذي انحسر بصفة عامة في المحيط الهندي والخليج العربي لصالح نمو القوة الهولندية). وظلت السيطرة العثمانية على البحر الأحمر قائمة حتى أخذت تضعف خلال القرن الثامن عشر م.

## ٢- العلاقات العثمانية مع الدول الإسلامية في آسيا والتوازنات العثمانية - الأوروبية:

مثلت الدولة الصفوية والدولة المغولية في الهند مع الدولة العثمانية أركان توازن القوى الثلاثي الذي قام عليه نظام العلاقات بين الدول الإسلامية في هذه الفترة، ولقد كان التغلغل البرتغالي في البحار الجنوبية عاملاً قوياً شكّل منظومة العلاقات فيما بين هذه القوى الثلاث وبين قوى أوروبية كبرى أخرى. ومن ناحية أخرى، قدمت علاقات الدولة العثمانية بإمارات آسيا الإسلامية نمطاً آخر للتفاعلات ساهمت فيه روسيا بوصفها طرفاً تبلورت قدراته في هذه المرحلة، وبدأ دوره يؤثر بصورة ملموسة على توازنات القوى الأوروبية الكبرى، وفي التفاعلات العثمانية الأوروبية في أوروبا وفي آسيا، خاصة منذ القرن السابع عشر م. ونتناول دلالات هذه العلاقات على المحاور الثلاثة التالية:

### أ- الحروب الصفوية العثمانية بين التوازنات العثمانية الأوروبية والعلاقات الصفوية

#### الأوروبية:

شهد القرن العاشر هـ، السادس عشر م (بعد معركة جالديران) ثلاث جولات كبرى بين العثمانيين والصفويين (٩٤١هـ - ١٥٣٤م، ٩٥٥هـ - ١٥٤٨م، ٩٦١هـ - ١٥٥٣م)، وبينما لم يكن للعلاقات الصفوية - الأوروبية (اتصال الشاه بالأسبان ضد العثمانيين) تأثير فاعل على نتائجه هذه الجولات أو مسارها خلال هذه المرحلة (على عكس مراحل تالية) كما سنرى، وقد تأثر اندلاع هذه الجولات بحالة المواجهة العثمانية في أوروبا، وبدرجة ما تثيره الدولة الصفوية من تحديات بالنسبة للدولة المركزية (العثمانية).

ولقد ترتب على الجولات الكبرى نتائج إقليمية متنوعة ذات مدلولات بالنسبة لقدرات ودوافع الطرفين:

- فلقد بدأت الجولة العسكرية الأولى بالاستيلاء على تبريز (عاصمة الدولة الصفوية) ثم بغداد (٩٤١هـ - ١٥٣٤م) وبذا امتد الحكم العثماني إلى الأجزاء الشمالية والوسطى من العراق، وفي الجولة الثانية أعلنت البصرة خضوعها للسيطرة العثمانية (١٥٤٨ - ١٥٤٩م) حتى تم ضمها (١٥٤٦ - ١٥٤٧م). هذا ولقد ظلت العراق هي ساحة الصراع بين العثمانيين والصفويين طوال النصف الثاني من القرنين السادس عشر والسابع عشر أما الجولة الثالثة من هذه المرحلة (٩٦١هـ - ١٥٥٣م) فقد كانت حول السيطرة على أرمينيا الصغرى وانتهت بعقد صلح بين الطرفين أدى إلى استقرار السلام بينهما لفترة طويلة.

ولكن لم تسقط الدولة الصفوية بعد هذه الجولات وإن خسرت فيها بعض مناطق سيطرتها، وفي المقابل استنزفت هذه الجولات قدرات العثمانيين على الجبهة الأوروبية، فلم يكن بمقدور العثمانيين التحرك على الجبهتين الصفوية والأوروبية في آن واحد؛ ومن ثم كانت الحملات العثمانية على الجبهة الصفوية، تعني تخفيف الضغط العثماني على الهابسبورج في أوروبا. وبالرغم من مركزية ومحورية الجبهة الأوروبية بالنسبة للسلطان سليمان القانوني إلا أن أهداف العثمانيين على الجبهة الصفوية (الإسراع بتوجيه ضربة إلى الدولة الصفوية قبل أن تتدعم قدراتها وركائزها الداخلية، وتدعيم السيطرة على أهم طرق التجارة بين الهند والشرق الأوسط ومن ثم احتواء أهم مصادر الثروة الإيرانية؛ أي طريق تجارة الحرير) كانت تدفعهم نحو الجبهة الصفوية. بعبارة أخرى: فإن هذه المرحلة من الصراع (الذي استمر قرابة القرون الثلاثة) تبرز التفاعل بين العوامل الاستراتيجية والاقتصادية - وليس العقيدية فقط - التي لعبت دورها في قرارات الحرب والتصالح بين الطرفين.

ب- الصدام العثماني - البرتغالي وأوضاع الهند الإسلامية: من ممالك الساحل إلى

الدولة المغولية الهندية.

اقتترنت جهود العثمانيين لأحكام السيطرة على شبه الجزيرة العربية والشواطئ الشرقية والغربية للبحر الأحمر بصدامهم المباشر مع البرتغال في المحيط الهندي والخليج العربي وحول سواحل الهند، فقد كانت السيطرة على البحر الأحمر لإبعاد الخطر البرتغالي عن الأماكن المقدسة وعن طريق التجارة لا تتفصل عن هدف آخر للبحرية العثمانية؛ وهو تصفية الوجود البحري البرتغالي في المحيط الهندي وسواحل الهند.

هذا ولقد تحمل العثمانيون المجهود البحري في المحيط الهندي بعد فتح عدن ١٥٣٨م ولكن دون نجاح، وترتب على هذا الوضع تفاعلات مع الممالك الإسلامية الهندية، كما استحضرت هذا الوضع -ولو بصورة غير مباشرة- دور طرف إسلامي جديد؛ وهو الإمبراطورية المغولية الهندية.

فمن ناحية: إذا كان الهجوم العثماني في المحيط الهندي قد فشل في القضاء على النفوذ البرتغالي (الذي استمر حتى بدأ يتراجع منذ ١٥٨٠م لصالح قوى أوروبية أخرى)، فإن هذا الفشل ترتب على عدة عوامل تتلخص أهمها في اثنين: أولهما- تورط القوى العثمانية في حروب متعددة في أوروبا وشمال أفريقيا والبحر الأحمر ومع الصفويين مما نال من جهود إعداد أسطول فعال خاص بالبحار الجنوبية بينما استمرت البرتغال في تدعيم قواها في هذه المنطقة. وثانيهما- فشل تعاون القوى الإسلامية الهندية مع الجهود العثمانية لمواجهة الخطر البرتغالي، فبالرغم من أن الحملة العثمانية إلى الهند ١٥٣٨م كانت بناء على استتجاد حاكم إمارة "كجرات" الإسلامية (حيث كانت كجرات ومنذ معركة ديو أول إمارات هندية ساحلية استهدفها البرتغاليون)، إلا أن حاكمها الجديد اتفق مع البرتغاليين ولم يتعاون مع الأسطول العثماني لعدم ثقته بالعثمانيين بعد ما فعلوه في اليمن.

وهذا ولقد كان انقسام الإمارات الإسلامية الهندية عاملاً أساسياً مساعداً للبرتغاليين في تثبيت أقدامهم على الساحل الهندي مستغلين الحروب الداخلية فيما بين هذه الإمارات، وفيما بينها وبين الإمارات الهندوكية، وبالرغم من أن ظهور البرتغاليين كان مدعاة لإبرام عدة تحالفات بين هذه الإمارات إلا أنها انهارت بنفس السرعة التي عقدت بها، حيث كانت بعض الإمارات تنضم إلى الجانب البرتغالي أو تستعين به ضد الأخرى.

وإذا كانت الدولة العثمانية قد استطاعت التأثير على علاقات القوى في شمال أفريقيا على نحو خدم صراعها البحري مع الهابسبورج وحمى هذه المنطقة من الاستعمار، إلا أن هذا الدور لم يتكرر بالنسبة للسواحل الهندية في مواجهة البرتغال. ولذا استمر امتداد وتوطد النفوذ البرتغالي مع نهاية القرن السادس عشر م. ومع تطور توازن القوى الأوروبية تمت السيطرة على المنطقة بأكملها.

وفي المقابل أخذت قوة إسلامية فنية -وهي الدولة المغولية في الهند- تلعب دورها -الذي استمر لمدة قرنين- في سياسات شبه القارة الهندية- فكيف أثرت هذه الدولة على مسار التفاعلات الدولية حولها وفي البحار الجنوبية؟

تغير وضع التجزئة في الهند في ظل الإمبراطورية المغولية التي أرسى أساسها ١٥٢٦م في "كابول" محمد بابر حفيد تيمور لنك، وكانت توسعات بابر في شبه القارة الهندية

بإماراتها الإسلامية وغير الإسلامية نواة الإمبراطورية التي دعم أركانها خلفاؤه نتيجة استمرارهم في التوسع الذي وصل أقصاه في عهد "أكبر" حفيد بابر (١٥٥٦ - ١٦٠٢م).

هذا ولقد كان للإمبراطورية المغولية في الهند دورها في العلاقات بين مراكز القوى الإسلامية الكبرى (أي الصفوية والعثمانية) كما لعبت دورها في مواجهة البرتغاليين. ففي حين تحالفت إمارة "كجرات" مع العثمانيين عند تحرك الدولة المغولية البازغة نحوها، فإن تلك الأخيرة اتجهت إلى طلب المساعدة من الشاه الصفوي لإعادة تأسيس قواعدها بعد أن احتدمت الخلافات بين أجنحة الأسرة المغولية. وكانت خلاصة هذه التفاعلات أن العثمانيين لم يفكروا في ضم الهند، كما أن ملوك المغول في الهند لم يطلبوا من السلطان العثماني الاعتراف بهم.

أما عن دور الدولة المغولية في مقاومة النفوذ البرتغالي فلم يكن قويا وفعالاً بالقدر الذي يقضي عليه في هذه المرحلة، بل إن سياسات أحد أشهر سلاطينهم وهو "شاه أكبر" قد أشارت التساؤلات حول عواقبها - في هذه المرحلة وخلال القرون التالية - على وضع الإسلام والمسلمين الهنود في شبه القارة الهندية وعلى علاقتهم بالقوميات والديانات المختلفة على هذه الساحة وعلى علاقتهم أيضاً بالأطراف الأوروبية الساعية للسيطرة على هذه المنطقة.

ج- الخانات المسلمة ورثة القبيلة الذهبية وورثة الإيلخانيين: بين التوسع الروسي

والصدام العثماني - الروسي - الصفوي.

اتجه العثمانيون جنوباً نحو المنطقة العربية ونجحوا في حمايتها من الخطر الأسباني والبرتغالي، إلا أنهم لم يمنعوا خطر التوسع الروسي الذي تأكدت ملامحه من منتصف القرن العاشر هـ على حساب وريثة القبيلة الذهبية أولاً، ثم على حساب وريثة الإيلخانيين في القفقاس وآسيا الوسطى، وحتى اكتملت السيطرة الروسية على هذه الأرجاء المسلمة جميعها عند نهاية القرن التاسع عشر م.

لقد كانت ثمة علاقة مهمة بين عدم تمكن العثمانيين من حماية هذه الإمارات المغولية من خطر التوسع الروسي المتنامي وبين نمط العلاقات فيما بين هذه الإمارات وبعضها البعض، وفيما بينها وبين الدولة العثمانية، وبينها وبين روسيا القيصرية مصدر التهديد الأساسي؟

فبالنظر إلى طبيعة العلاقات بين الأنساق الفرعية الثلاثة لمسلمي التتار (ورثة القبيلة الذهبية، والقوقاز، وآسيا الوسطى) وبالنظر إلى طبيعة السياسة العثمانية تجاههم، وبالنظر إلى الصدام العثماني - الروسي حولها والصدام الروسي - الصفوي أيضاً خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر م يمكن أن نلاحظ ثلاث أمور:

فمن ناحية: لم يلعب العثمانيون دوراً حاسماً في إنقاذ إمارات التتار المسلمة الثلاث وريثة القبيلة الذهبية في شرق أوروبا وفي حوض الفولجا؛ وهي قازان وأستراخان والقبائل

العظمى من التوسع الروسي، وتركت هذه المهمة إلى إمارة القرم. فبعد انهيار القبائل الوسطى (١٥٠٢م) لصالح القرم بالتحالف مع موسكو سقطت قازان وأستراخان في يد موسكو ١٥٥٢م، واتجهت القرم للتحالف مع العثمانيين ضد موسكو حتى سقطت بدورها ١٧٧٤م بعد قرنين من التحالفات والتحالفات المضادة وضُمت نهائيًا إلى روسيا ١٧٨٣م.

ومن ناحية ثانية: امتد النفوذ العثماني إلى إمارات منطقة القوقاز التي كانت منطقة المواجهة مع الصفويين، وقد لعب المتغير الروسي دوره في هذه التفاعلات، ولم تدخل السيطرة الروسية على هذه الأرجاء مرحلة حاسمة إلا مع عهد بطرس الأكبر. وتطورت التفاعلات العثمانية-الصفوية-الروسية حولها إلى أن انتهت بالسيطرة الروسية عليها في منتصف القرن التاسع عشر م بعد جهاد مستميت من شعوب القوقاز ضد الروس.

ومن ناحية ثالثة: ظلت منطقة آسيا الوسطى بعيدة عن سيطرة النفوذ العثماني إلا أنها كانت ساحة مهمة للتفاعلات الصفوية-الروسية والتي أبرزت مصدر التهديد الروسي القيصري لهذه المنطقة وللنفوذ الإيراني الساعي نحوها. وكان اكتمال السيطرة الروسية على القوقاز المشار إليها نقطة الانطلاق نحو ضم روسيا لآسيا الوسطى

والذي اكتمل بدوره مع نهاية القرن التاسع عشر م في ظل المنافسة الروسية-البريطانية في وسط آسيا، وبعد فشل روسيا في مشروعاتها الأوروبية عقب حرب القرم ١٨٥٦م.

وتقدم التفاعلات حول هذه الأنساق ساحة أخرى من الساحات التي برز فيها نمط التأثير السلبي للنزاعات بين أطراف مسلمة واستعانة بعضهم ضد البعض بطرف غير مسلم (روسيا والبرتغال) وعدم فعالية دور الطرف المسلم الأكثر نفوذًا (العثمانيون أو الصفويون) في حماية هذه الكيانات المتنازعة والمفككة من اجتياح وتوسع الطرف غير المسلم. فهذا سيناريو آخر -ولو في سياق زمني ومكاني مختلف- لما سبق وحدث في القرنين الرابع عشر م والخامس عشر م في الأندلس، وفي الممالك الإسلامية في أفريقيا في مواجهة الحبشة.

## الجزء الثاني -

### نظام المرحلة الانتقالية من الهيمنة العثمانية العالمية إلى الدور الأول

#### من المسألة الشرقية ومولد نظام جديد للهيمنة الأوروبية.

تبلورت سمات هذا النظام خلال عدة مراحل فرعية امتدت من نهاية القرن العاشر هـ - السادس عشر م: نهاية عصر الهيمنة العثمانية وقمة ما وصلت إليه القوة العثمانية، إلى القرن الحادي عشر هـ - السابع عشر م: عصر الصعود الأوروبي وآخر التوسعات

العثمانية، إلى القرن الثاني عشر هـ - الثامن عشر م: عصر بداية الدفاع العثماني وتقلص عناصر القوة العثمانية بل القوة الإسلامية في مجموعها في مواجهة هجوم أوروبي متجدد. ولقد كان لهذا النظام الممتد سماته الهيكلية التي انعكست على نمط التفاعلات العثمانية-الأوروبية على الساحة الأوروبية وحول أرجاء العالم الإسلامي، كما انعكست على نمط التفاعلات فيما بين الدول الإسلامية ودرجة تأثرها بالعامل الخارجي.

- فلقد أخذت في التآكل عناصر القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي اجتمعت للدولة العثمانية حتى نهاية عهد سليمان القانوني، ولقد كان لهذا التآكل سماته، ومؤشراته الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية الدالة على التراجع في القوة العثمانية؛ ومن ثم دخلت العلاقات الدولية الإسلامية-المسيحية برمتها مرحلة جديدة من الممارسة التي أثارت علامة استفهام حول مصير ما يسمى "المنظور التقليدي الإسلامي" عن "العلاقات الدولية في الإسلام" وحول الحاجة إلى منظور جديد.

فعلى الصعيد العسكري وعمليات الفتح توقف منذ نهاية القرن السابع عشر م خطرُ الفتح العثماني الذي كان يهدد قلب أوروبا، وبدأت تتجمع ملامح التفوق العسكري الأوروبي الذي اقتصر في هذه المرحلة على رد الهجوم العثماني على "رودس"، ولكن لم يقدر على النيل من الحدود الأوروبية للإمبراطورية حتى نهاية القرن الثاني عشر هـ - الثامن عشر م، حين انتقلت المواجهة إلى أراضي الإمبراطورية ذاتها؛ ومن ثم فقد العثمانيون ولأول مرة أرضاً إسلامية (القرم) لصالح روسيا ١٧٧٤م. كذلك لم يعد بمقدور الإمبراطورية الدفاع عن أرجائها بدون تحالفات مع طرف أوروبي ضد طرف أوروبي آخر، وذلك في وقت برز فيه التنسيق بين الدول الأوروبية من خلال نظام متحرك للتحالفات.

وعلى الصعيد الدبلوماسي: دخلت عملية توظيف الدولة العثمانية للتوازنات الأوروبية مرحلة جديدة ليست من أجل خدمة التوسع العثماني - كما حدث من قبل - ولكن من أجل خدمة أغراض الدفاع عن بقاء الوجود العثماني في أوروبا، هذا في نفس الوقت الذي مرت فيه العلاقات الدبلوماسية (التمثيل الدبلوماسي، الامتيازات، نصوص المعاهدات) بنقطة تحول مهمة أسفرت عن تنازلات عثمانية عكست انتهاء عصر التفوق العثماني.

وعلى الصعيد الاقتصادي: شهدت العلاقات الاقتصادية العثمانية الأوروبية تغيرات مهمة؛ حيث أخذت الإمبراطورية تتحرك نحو وضع التبعية الاقتصادية لأوروبا، ولقد انعكس هذا الوضع على العلاقات الدبلوماسية فإذا كان التباين الذي أخذ يظهر بين أسس القوة العثمانية ونظائرها الأوروبية، قد لعب دوراً حاسماً في الصراع السياسي بين العالمين المسيحي والإسلامي، فإن التنازلات في العلائق الاقتصادية مثل التنازلات في العلائق الدبلوماسية فتحت الطريق نحو اندماج الدولة العثمانية في نظام الدول الأوروبية، وهو

الاندماج الذي تحقق بالكامل في القرن التاسع عشر م - كما سنرى. ولقد كانت هذه السمات محصلة التطورات في الدولة العثمانية والتي أفصحت عن الجذور الداخلية الهيكلية للخبو والانحدار في القوة العثمانية من ناحية، والتطورات العميقة في أوضاع الدول الأوروبية والتوازنات فيما بينها وفي استراتيجيتها العالمية من ناحية أخرى.

- ولقد انعكست هذه السمات وهذا المسار على الدور العثماني خارج أوروبا؛ أي على السياسات العثمانية نحو العالم الإسلامي وتفاعلاتها مع الدول الأوروبية حول أرجائه. فإذا كانت الهيمنة العثمانية قد اقترنت بدور عثماني متفوق في أرجاء العالم الإسلامي أثر على آفاق الهجمة الأوروبية عليه خلال القرن العاشر هـ - السادس عشر م، فإن الخبو والانحدار في القوة العثمانية العالمية قد اقترن أيضاً بنمط من التفاعلات العثمانية-الأوروبية حول هذه الأرجاء، وبنمط من العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الإسلامية على نحو كَوْن جانباً مما سُمي الدور الأول من "المسألة الشرقية". فمن ناحية: تقلصت قدرات ودوافع الدولة العثمانية على الامتداد عبر أرجاء العالم الإسلامي للتصدي للهجمات الأوروبية والتي تركزت حتى نهاية القرن الثامن عشر م على هوامش هذا العالم، وعلى البحار والمحيطات من حوله وليس على قلبه كما حدث خلال القرن التاسع عشر م، ولقد لعب التحرك الأوروبي دوره في تشكيل مسار ونتائج العلاقات بين الدولة العثمانية وبين الدول الإسلامية الأخرى وخاصة الصفوية، والمغولية، والسعدية على نحو ما سبق، فقد كان العالم الإسلامي في مجموعه في مرحلة من الدفاع أمام الضغط الغربي المدعم بنتائج عصر النهضة المادية، ولكن هذا الضغط بدوره كان ذا طبيعة خاصة تتفق وطبيعة هذه المرحلة من التوسع الأوروبي خارج أوروبا والصدام العثماني-الأوروبي على الساحة الأوروبية؛ ولذا ظل حجم ووزن تأثير المتغير الأوروبي على التفاعلات الإسلامية-الإسلامية ذا طبيعة محدودة اختلفت بعد ذلك خلال القرن التاسع عشر م أي مع عصر الاستعمار التقليدي.

ومن ناحية أخرى: ظل قلب العالم الإسلامي (أي الولايات العربية تحت الحكم العثماني)، بمنأى -في هذه المرحلة- عن ساحة المنافسات والعداوات بين الدول الأوروبية خارج القارة الأوروبية.

ولقد كان للأوضاع الداخلية العثمانية من ناحية، وطبيعة مرحلة التطور في التوسع الأوروبي من ناحية أخرى أثرهما أيضاً على تشكيل السمات العامة للتفاعلات مع (وحول) الولايات العربية التابعة للحكم العثماني والدول الإسلامية المستقلة.

خلاصة القول: إننا سنجد أن سمات التفاعلات التنظيمية الدولية العثمانية-الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وحول أرجاء العالم الإسلامي قد تداخلت بعمق -خلال هذه

المرحلة- كما تشكلت أيضاً تحت تأثير مجموعتين من العوامل: العثمانية الداخلية، والأوروبية، ناهيك عن الأوضاع الخاصة للمناطق موطن التفاعل.

فعلى سبيل المثال: نجد أنه بقدر ما أدى التدهور الداخلي في الدولة العثمانية إلى جمود توسعاتها الأوروبية بقدر ما انعكس أيضاً على العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية ومع الصفويين، كذلك بقدر ما انعكست التوسعات الأوروبية في البحار والمحيطات على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية بقدر ما كان لها مدلولاتها أيضاً بالنسبة للأبعاد وآفاق التنافس الأوروبي حول العالم الإسلامي.

وسنقسم هذا الجزء إلى مبحثين، الأول خاص بالتفاعلات العثمانية الأوروبية المباشرة، والثاني ينصب على هذه التفاعلات حول أرجاء العالم الإسلامي.

### أولاً- نظام التفاعلات العثمانية-الأوروبية: تقلص وانهاء التهديد العثماني لأوروبا

#### بين ضغط النمسا وروسيا

شهد نظام التفاعلات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا نقاط تحول رئيسية ثلاث؛ وهي: معاهدة ويستفارك ١٦٠٦م، ومعاهدة كارلوفيتز ١٦٩٩م، ومعاهدة كوكينا زجا ١٧٧٤م. ولقد كان لتطور التوازنات الأوروبية بين هذه التواريخ الحاسمة مدلولات مهمة بالنسبة لطبيعة العلاقات العثمانية-الأوروبية خلال هذه المرحلة الحساسة من إعادة تشكيل توازن القوى بين الإسلام والمسيحية، وتوازن القوى الأوروبية ذاتها أيضاً، ومن هنا أهمية متابعة مراحل التطور في هذه العلاقة ومدلولاتها من جانب، وتحليل العوامل التي أفرزت التقلص في القوة العالمية العثمانية من جانب آخر.

يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين تقدم لنا الإجابة عن السؤال التالي:

كيف ولماذا حدث التطور في علاقة الدولة العثمانية بالنظام الأوروبي على النحو الذي مهد لاندماجها بوضع تابع بعد أن كانت تهدده -كطرف تدخلي خارجي- من وضع القوة؟  
المرحلة الأولى- تعثر الفتوح العثمانية وفشل توظيف التوازنات الأوروبية من أجل دفعها.

بعد تصالح فرنسا مع أسبانيا في منتصف القرن السادس عشر م لإنهاء الصراع بينهما في أوروبا أضحت إنجلترا المتحدي الرئيس للهيمنة الأسبانية، ومن ثم أضحت هدفاً للدبلوماسية العثمانية في مواجهة الهابسبورج، وفي نفس الوقت أخذت روسيا -في شرق أوروبا- تلعب دورها في التوازنات لصالح الهابسبورج ضد العثمانيين. ولقد لعبت العوامل المذهبية (الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت) إلى جانب العوامل السياسية والاقتصادية المتصلة بالصراع التجاري وصراع المستعمرات دورها في تشكيل هذه التوازنات.

وإذا كان السلطان سليمان القانوني قد استطاع أن يوظف صراع الهابسبورج البوربون لصالح فتوحه في شرق أوروبا وحوض المتوسط ، إلا أن التحالف العثماني-الإنجليزي الجديد وحالة التوازنات في أوروبا خلال القرن السابع عشر م لم تسمح للعثمانيين بإعادة الكرة، ويتضح ذلك جلياً من تحليل جولات الصدام المتتالية بين الدولة العثمانية والنمسا طوال هذا القرن. فمن ناحية: لم يستطع العثمانيون إحراز نصر حاسم على النمسا يُحدث تحولاً في توازن قوى وسط أوروبا في نفس الوقت الذي ظهرت فيه مشاكل داخلية عثمانية، فضلاً عن استنفاد القدرات العثمانية على الجبهة الصفوية، وكانت لغة معاهدة صلح ويستفارك ١٦٠٦ مع النمسا ومضمونها بمثابة انعكاس لتأثير السياسات الدولية والأوضاع الداخلية العثمانية المتدهورة.

ومن ناحية أخرى: تدعمت -خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر- أواصر العلاقات العثمانية-الإنجليزية (امتيازات عثمانية جديدة، مساندة عسكرية بحرية إنجليزية ضد البنادقة) لدرجة الحديث عن تحالف بين الطرفين ضد فرنسا وأسبانيا. ولكن لم يوت هذا التحالف -الذي جاء بمبادرة عثمانية- ثماره في مواجهة البندقية التي تلقت مساندة من كل القوى الأوروبية والبابا.

ومن ناحية ثالثة: وبالرغم من حركة الإصلاح الداخلية العثمانية -منذ بداية النصف الثاني من القرن- والتي كسرت جمود الجبهة النمساوية، إلا أن العثمانيين لم يحرزوا نصراً، وكان فشل "حصار فيينا" ١٦٨٣ أبرز الدلائل على ازدياد أركان التحالف الأوروبي تماسكاً في مواجهة تجدد روح الفتوح العثمانية. فلقد كان "الحلف المقدس" الذي تكون ١٦٨٤م -بعد فك الحصار على النمسا- والذي شاركت فيه روسيا، بمثابة أول خطوة جماعية لأوروبا لإخراج العثمانيين من أوروبا. ولذا كانت معاهدة كارلو فيتز ١٦٩٩ -التي قننت نتائج الحروب العثمانية مع الحلف المقدس (١٦٨٣م- ١٦٩٩م)- بمثابة نقطة تحول ذات مدلولات مهمة بالنسبة لمدى التحول في نتائج وأثار التوازنات الأوروبية على الفتوح العثمانية.

### المرحلة الثانية: توقف الفتوح العثمانية وبداية الهجوم الأوروبي

لقد كان لصالح كارلوفيتز مدلولات عديدة باعتباره نقطة تحول حاسمة في تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية ومن ثم في نمط التفاعلات بين هذين الطرفين على نحو شكّل مسار تفاعلات القرن الثامن عشر م ونتائجها.

فمن ناحية: كان الصلح أول معاهدة توقعها الدولة العثمانية بوصفها قوة مهزومة احتاجت خلال التفاوض إلى وساطة دول أوروبية من أجل تخفيف نتائج الفشل العسكري بالوسائل الدبلوماسية؛ أي توظيف الدبلوماسية من أجل الحفاظ على الممتلكات.

ومن ناحية أخرى: كانت التنازلات الإقليمية من جانب الدولة العثمانية بمقتضى هذه المعاهدة، بمثابة الخطوة الأولى في الانسحاب من أوروبا؛ حيث اجتمعت الدول الأوروبية منذ ذلك الحين ضد الدولة العلية من أجل تقسيمها، ولم تعد الدولة العثمانية قادرة على الدفاع عن ممتلكاتها في أوروبا بدون حلفاء أوروبيين، ومن ثم أضى عليها الاعتماد على محددات توازن القوى الأوروبية.

ومن ناحية ثالثة: انتهى خطر التهديد العثماني الذي أحاط بأوروبا لمدة ثلاثة قرون؛ حيث واجه العثمانيون حقيقة التفوق الذي أضى عليه "الإفرنج" وحقيقة الضعف النسبي في قوتهم؛ ومن ثم انتقلوا إلى الدفاع وخاصة في مواجهة طرف أوروبي تبلورت قوته وعداؤه؛ أي الطرف الروسي.

ومن ناحية رابعة: تم بحث بنود المعاهدة وإقرارها في مؤتمر دولي أوروبي حضرته - لأول مرة- الدولة العثمانية مع الأطراف المتنازعة معها، إلى جانب حضور إنجلترا وهولندا بوصفها قوى وسيطة، وكان هذا الأسلوب -بعد ويستفارك- بمثابة خطوة أخرى أكثر عمقاً ودلالة بالنسبة لتطور أساليب إدارة العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وبين الممالك الأوروبية نحو "التبادلية الدبلوماسية الكاملة".

ويتضح لنا من تطور العلاقات العثمانية-الأوروبية خلال هذا القرن بعض النماذج التي تبين تأثير التوازنات الأوروبية من ناحية وتوظيف الامتيازات العثمانية من ناحية أخرى.

فمن ناحية: ساعدت التوازنات الأوروبية على حماية المصالح العثمانية وخاصة في مواجهة التهديد الروسي، فلقد انتقلت لروسيا منذ منتصف القرن الثامن عشر م مهمة التصدي للترك بعد أن أدى الهابسبورج دورهم في هذه المهمة مدة ما يزيد عن القرنين ونصف القرن، وتعددت الجولات العسكرية للصراع العثماني-الروسي وكذلك المعاهدات، حتى كانت حرب ١٧٦٨م التي حقق الروس خلالها انتصارات حاسمة توجّتها "معاهدة كوكينارجا" ١٧٧٤م. وإذا كانت الدولة العلية قد استطاعت أن توظف التوازنات الأوروبية وخاصة الفرنسية-الإنجليزية ضد روسيا لتقليل المكاسب الروسية ما قبل كوكينارجا، فإن المعاهدة الأخيرة تمثل نقطة تحول خطيرة في تاريخ انحدار الدور العثماني العالمي وفي تاريخ التوازنات العثمانية-الأوروبية، وهو الانحدار الذي كان محصلةً لتنامي القوة الروسية، ولمحدودية نتائج توظيف التوازنات، ولتزايد المشاكل الداخلية العثمانية.

ومن ناحية أخرى: لم تتجح في وقف هذا التدهور سياساتُ الامتيازات العثمانية المقدّمة إلى القوى الأوروبية، بل كانت هذه الامتيازات نتاجاً لهذا التدهور. فلقد أضحي لهذه الامتيازات مغزى آخر غير مغزاها عند بدايتها مع فرنسا ١٥٣٥م، فلقد أضحت سبيلاً للمساعدة من أجل حماية الممتلكات (امتيازات لفرنسا ١٧٤٠م) أو بمثابة تنازلات تحت ضغط الهزيمة (امتيازات لروسيا ١٧٧٤م).

### - تقلص القوة العثمانية العالمية بين تأثير المتغيرات العثمانية وتأثير المتغيرات الأوروبية: (محاولة تفسير)

اتضح من تحليل المرحتين السابقتين عدة مؤشرات مهمة عن التطور من مرحلة القوة والهيمنة العثمانية إلى مرحلة الضعف وبداية التراجع والتقلص في هذه الهيمنة، وهذه المؤشرات كانت: طبيعة العلاقات السلمية والدبلوماسية، طبيعة وشروط الامتيازات الممنوحة، وأهداف توظيف التوازنات الأوروبية-الأوروبية، وتعد هذه المؤشرات محصلة للتغيير في عناصر القوة العثمانية وعناصر قوة الطرف الآخر الأوروبي.

وإذا كان تحديد معايير القوة للدولة القائدة أو المهيمنة على النظام من أهم مشاكل دراسة النظم الدولية وتطورها، فإن اكتشاف وتحديد أسباب التحول بعيداً عن هذا الدور ليست أقل صعوبة، وتقدم الحالة العثمانية خلال مرحلة التدهور والانحدار نموذجاً هاماً على ذلك لا بد أن يجذب اهتمام الدارسين لأسباب صعود ثم هبوط الإمبراطوريات. ومع ذلك (وفقاً لبعض أهم المصادر المتخصصة في الدراسات العثمانية) فإن هذه الحالة لم تلق الدراسة الجدية الكافية؛ حيث لم يتركز الاهتمام على تحليل عمليات الخبو والانهياب بقدر ما تركز على مجرد تصنيف وتعدد العوامل الأساسية التي أدت إلى هذا الوضع. والجدير بالذكر أن هذه العوامل المشار إليها في هذه المصادر هي عوامل داخلية أساساً؛ وهي الخاصة بالتاريخ السياسي بالدرجة الأولى أكثر من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي الداخلي. هذا وتذكر مصادر أخرى أكثر حداثة من الأولى أن دراسة التاريخ العثماني لم تحز الأهمية الكافية -ليس لأسباب تاريخية فقط- ولكن لاعتبارات أكاديمية وفكرية أخرى؛ حيث إن نموذج الدولة العثمانية يدفع الباحث للغوص والبحث في مجالات علم اجتماع التاريخ، وعلم السكان التاريخي، والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي المقارن، والتحديث والتنمية بصفة عامة. وبالرغم من أن هذه المجالات تدخل في صميم دراسات النظم المقارنة والحكومات، فإن دراسة العلاقات الدولية لا يمكن أن تفصل البعد الداخلي عن الأبعاد الخارجية الخاصة بالأطراف غير المسلمة المتعاملة مع الإمبراطورية العثمانية، فكما أنه لا يمكن أن تقتصر الدراسة على التطورات السياسية

الاجتماعية الخاصة بقلب الإمبراطورية في الأناضول وعلاقته بأرجاء الإمبراطورية، فإنه لا يمكن أيضاً أن تقتصر فقط على تفوق الغرب العسكري والاقتصادي، فالوجهان متداخلان؛ حيث إن بعض المتغيرات الداخلية ذات جذور خارجية، كما أن ضغوطاً خارجية عديدة ذات تأثيرات داخلية متعددة، وهو ما يمثل جهداً ضخماً تعجز عنه كثير من الجهود العلمية فتقتصر على دراسة جانب واحد فقط.

فمن ناحية نجد أن من أهم سمات الأدبيات العربية والأجنبية في تاريخ تطور الدولة العثمانية خلال القرنين السابع عشر، الثامن عشر تلك الإشارة الدائمة إلى آثار الأوضاع الداخلية العثمانية المتدهورة وإلى آثار محاولات إصلاحها على العلاقات العثمانية-الأوروبية؛ وهو ما يدفع للتساؤل عن طبيعة المتغيرات العثمانية التي كانت وراء تقلص القوة العثمانية العالمية وإنهاء دورها بصفقتها قوة عظمى.

ومن ناحية أخرى: إذا كانت إحدى أهم صور التدخل الغربي في العالم الإسلامي في بداية عصر النهضة الأوروبية هي نموذج الغزو البرتغالي للمحيط الهندي وبداية السيطرة على تجارة المتوسط، إلا أن العالم الإسلامي استمر طوال القرن السادس عشر م كأكبر وأقدر كتلة في العالم، حيث إن عناصر القوة الغربية المتولدة عن عصر النهضة لم تكن قد وصلت بعد إلى الدرجة الكافية القادرة على قلب ميزان القوى العالمي، ولكن ومنذ نهاية القرن السادس عشر م أخذت تتراكم بصورة مستمرة تطورات جذرية في الحياة الاقتصادية والعلمية والاجتماعية الغربية بحيث نتج عنها - خلال قرنين - تفوق عالمي للقوى الأوروبية المسيحية، ويدفع هذا للتساؤل عن طبيعة المتغيرات الأوروبية التي أدت إلى هذا التحول في هيكل النظام الدولي وعملياته واسمه؟

ومن ثم يبرز لنا - من ناحية ثالثة - سؤال مركب يطرح إشكالية تفسير التطور الذي حاق ليس فقط بوضع الدولة العثمانية في النظام الدولي ولكن بوضع العالم الإسلامي برمته والذي دخل منذ القرن الثامن عشر م مرحلة الخبو ومرحلة الدفاع، ويتلخص السؤال كالاتي: ما الذي حدث حتى لا يشارك العالم الإسلامي الذي كان مركز القوة العالمية في التطورات العميقة خلال القرن السابع عشر، الثامن عشر والتي قادت العالم برمته إلى عصر جديد؟ هل المسؤولية ترجع إلى فشل داخلي أساساً ولماذا؟ أم ترجع إلى أحداث خارجية لم تظهر من قبل؟ إن هذا السؤال المركب إنما يطرح في الواقع كل أبعاد العلاقة بين "الداخلي" و"الخارجي" في تفسير التراجع في الدور العثماني العالمي بل في دور العالم الإسلامي بصفة عامة، ليس في هذه المرحلة فحسب بل في المراحل التالية أيضاً وحتى سقوط الخلافة العثمانية وتقسيم العالم الإسلامي بين قوى الاستعمار التقليدي. وإذا كانت المدارس الفكرية المتعددة (الإسلامية والاستشراقية على حد سواء) قد اختلفت في الإجابة عن هذا السؤال، إلا أن التحليل

في هذا الموضوع إنما ينصبّ على التعريف بطبيعة التغيرات العثمانية والأوروبية التي أحدثت تأثيرها في السمات والعمليات النظامية الدولية في هذه المرحلة الانتقالية بين القوة والهيمنة وبين الضعف والانهيار. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السمات ليست الخاصة بالتفاعلات العثمانية-الأوروبية المباشرة فقط، ولكن الخاصة أيضًا بالتفاعلات العثمانية الأوروبية حول أرجاء العالم الإسلامي المختلفة أو المستقلة عنه والتي سنتناولها فيما يلي:

#### أ- المتغيرات العثمانية: بين مظاهر الضعف الذاتي وأسبابه وبين محاولات الإصلاح.

لقد كان السياق الذي وقع في نطاقه صلح ويستفارك ١٦٠٦م بمثابة الكشف الأول للنقاب عن تدهور الأوضاع الداخلية العثمانية وآثارها السلبية على الإنجاز الخارجي بعد سليمان القانوني. فلقد تولى من بعده عدد كبير من السلاطين الضعاف، وتعاقبت دورات اشتداد الضعف وعدم الاستقرار الداخلي ودورات الإصلاح أيضًا، وتخلل هذه الدورات محاولات التقدم في أوروبا -ولو بصعوبة- أو الدفاع والحفاظ على الأراضي العثمانية.

وبالنظر إلى دراسات عربية واستشرافية نقلت عن كتابات المؤرخين الأتراك المعاصرين لهذه المرحلة، ركزت على عوامل الخبو والانهيار ومحاولات الإصلاح خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر م يمكن أن نوجز عدة مجموعات من العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية التي عملت تأثيراتها على النظام العثماني خلال القرن السابع عشر والثامن عشر م حين أخذ يشهد تطورات عميقة هزت أركانه وهياكله القديمة التي استند عليها من قبل في عملية توسعه ونموه وحتى الوصول إلى مرحلة "الدولة العالمية". وتثير دراسة هذه العوامل ضرورة التمييز بين مستوى الأسباب ومستوى النتائج.

وتتلخص أهم العوامل السياسية في تدهور خصائص السلطة ابتداء من السلاطين إلى البيروقراطية إلى القضاء، وما ترتب على ذلك من انتشار الفوضى والفساد. لقد كان الفساد الآفة التي دمرت القدرات المختلفة.

أما العوامل المتصلة بتداعي نظام القوة العسكرية العثمانية فتثير قضية ضعف نظام الانكشارية من حيث أسبابها ومن حيث آثارها السلبية على السياسات الداخلية. كما تثير -من ناحية أخرى- قضية الإصلاحات العثمانية برمتها عند بدايتها؛ فلقد كان جوهر أولى عمليات الإصلاح في بداية القرن الثامن عشر م الإصلاح العسكري من خلال النقل من الغرب؛ وهو الأمر الذي واجه مشاكل عدة ولم يحرز نتائج المرجوة؛ أي وقف الهزائم العسكرية. ذلك لأن تدهور نظام الجيش لم يكن إلا جزءًا من إطار كلي ومن ثم لم يكن إصلاح الجيش بمفرده هو السبيل لمنع الهزائم الخارجية العسكرية والدبلوماسية.

أما عن العوامل الاقتصادية فلقد وقعت في قلبها الأبعاد المالية، ومن مظاهرها: ارتفاع نفقات المعيشة، التضخم، سوء إدارة الميزانية، ارتفاع الضرائب على الرعية، ارتفاع تكلفة الجيش، استنزاف الإيرادات العامة في نفقات غير رشيدة وغير قانونية أو بسبب الفساد، تدهور الريف وترك الفلاحين للقرى.

ولقد كان لهذه العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية على مركز الدولة العثمانية في الأناضول، كما كان لها آثارها على العلاقة بين المركز وبين الولايات التابعة للحكم العثماني. وفي نفس الوقت كان للعملة وجه آخر وهو مسئولية تفكك العلاقة بين المركز وهذه الولايات عن الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية تحت تأثير عاملين أساسين هما: وضع الأقليات الدينية والقومية، وسوء نظام الحكم العثماني للولايات؛ مما أدى إلى ظهور حركات انفصالية واستقلالية. ولقد تلاعبت قوى التدخل الخارجي بهذين العاملين في معرض هجومها على الدولة العثمانية من الداخل.

## ب- المتغيرات الأوروبية: تبلور عناصر القوة الأوروبية وتزايد الضغط الخارجي على الدولة العثمانية.

يتلخص البحث في تأثير هذه المتغيرات في المقولة الثلاثية الأبعاد التالية:

\* تحدد انتهاء التوسع العثماني في أوروبا بالتفوق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري المتعاضم لـ"دار الحرب".

\* كان للتطور في الدور الاقتصادي العالمي لأوروبا آثاره السلبية على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية.

\* ومع ذلك حفظت الإمبراطورية قلبها الأوروبي لمدة ما يزيد عن القرنين، كما ظل قلبها العربي بعيداً عن الهجمة المباشرة بسبب طبيعة التوازنات والنزاعات الأوروبية على القارة وحول البحار.

وفيما يلي تفضيل هذه المقولة:

### ١- التطور في عناصر القوة الأوروبية:

هناك درجة من الاتفاق بين بعض التحليلات المتخصصة في الدراسات العثمانية أن الضعف العثماني (الاقتصادي والفكري) في هذه المرحلة - وخاصة القرن الثامن عشر م - لم يكن مطلقاً أو جذرياً، ولكن كان نسبياً بسبب التغيرات في النظام الدولي. فالتغير النوعي في قدرات الطرف الأوروبي والذي نقله من عصر "الإمارات الإقطاعية" إلى عصر "الدول- القومية" ذات الحركة العالمية، هذا التغير هو الذي أبرز هذا الضعف العثماني.

ففي حين تراكمت الإنجازات الأوروبية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر م، ظلت الإمبراطورية العثمانية غير قادرة على تطوير نظامها القديم، بل إن الضعف الداخلي لهذا النظام لم يجعلها قادرة - مع نهاية القرن الثامن عشر م - على مواجهة نتائج تراكم عناصر القوة الأوروبية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر م. ولكن ونظرًا لسيطرة العثمانيين على أراضيهم الأوروبية فإن الدولة العثمانية استمرت قوية جدًا ولو في شكل مختلف عما كان قائمًا في ظل أقصى قوة وصلت إليها من قبل في القرن السادس عشر م.

## ٢ - الصعود في القدرة الاقتصادية الأوروبية وآثارها السلبية على الاقتصاد العثماني:

تمثلت أهم أبعاد هذا الصعود في أمرين:

أولهما: التطور في الدور الأوروبي في الاقتصاد العالمي والذي اقترن بتطوير أساليب الصدام مع العالم الإسلامي وبالانتكاسات السياسية التي أصابت الدولة العثمانية. وثانيهما: انعكاس التفوق الاقتصادي الأوروبي داخل الإمبراطورية ذاتها على ضوء خصائص الامتيازات وعواقبها.

ويتصل البعد الأول بتحول طرق التجارة العالمية عن المرور داخل أراضي الإمبراطورية بعد أن كانت الدولة العثمانية عند منتصف القرن السادس عشر م تسيطر بمفردها على الطرق التجارية البحرية من المحيط الهندي إلى المتوسط. ومن ثم فقدت الدولة العثمانية جزءًا كبيرًا من التجارة العالمية بعد أن أضحت المياه المتوسطة مياهاً داخلية بعيدة عن تيار التجارة العالمية. هذا، وكان الجغرافيون العثمانيون قد حذروا منذ نهاية القرن السادس عشر م من مخاطر المراكز الأوروبية التجارية على سواحل الهند والخليج، كما نبهوا إلى ضرورة إحكام السيطرة العثمانية على شواطئ اليمن وما يمرّ بها من تجارة وإلا فلن يطول الأمد قبل أن يحكم الأوروبيون أراضي الإسلام.

وفي المقابل تضاعفت عدة مرات تجارة أوروبا. ولا يرجع هذا الوضع إلى احتكار القوى الأوروبية لطرق التجارة البحرية المفتوحة فقط، ولكن يرجع أيضًا إلى عدة اعتبارات أخرى من أهمها: فقدان الدولة العثمانية السيطرة على بعض أهم مناطق وطرق التجارة في أرجائها، مثل: البحر الأسود لصالح الدول الأوروبية وذلك تحت ستار "الامتيازات" الممنوحة لها عقب الهزائم العثمانية المتوالية. كما لم يجتمع للعثمانيين الشروط اللازمة لتحقيق التوسع الاقتصادي حيث لم يكن لديهم خبرة بتقاليد التجارة العالمية ولم يستغلوا المزايا التي تحققت لهم بفضل فتوحاتهم وخاصة في الوطن العربي. ولقد لعبت الشركات الأوروبية للتجارة دورًا

متزايد الأهمية في التجارة الخارجية للإمبراطورية العثمانية في حين لم يلعب الأتراك دوراً أساسياً في هذه التجارة ولو على الأقل كمجرد وسيط.

ولقد كان لجميع هذه الأبعاد المتداخلة علاقاتها أيضاً بالعملة العثمانية، ومن ثم تفاقمت الأزمة المالية التي كانت الدولة تعاني منها تحت تأثير اعتبارات داخلية (وخاصة أعباء الجيش العثماني).

أما البعد الثاني فيتصل بخصائص وعواقب "الامتيازات". فبقدر ما عكس تطور هذه الامتيازات خلال القرنين السابع عشر، الثامن عشر م التغيير في موازين القوى السياسية العالمية -كما سبق ورأينا- بقدر ما كان لها انعكاساتها ومدلولاتها الاقتصادية.

ولقد أبرزت التطورات الدولية في القرن الثامن عشر م تفوق الدور الغربي في التجارة الدولية للإمبراطورية وذلك نظراً للتغيرات العميقة في التجمعات الأوروبية والتي دفعتها نحو مزيد من التوسع الخارجي. ولما كانت الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية أداة خدمة هذا التوسع، فلقد كانت التسهيلات التي وفرتها الامتيازات تخدم مرحلة التطور التي تمر بها هذه الدول؛ أي مرحلة الرأسمالية الماركنتيلية ثم الرأسمالية قبل الصناعية. ففي خلال هذه المرحلة كانت الصادرات ضرورية وهامة، ولذلك أنشأت الحكومات شركات كبرى ساندها الجيوش والدبلوماسية؛ ومن ثم تمكنت من توظيف الامتيازات لصالح التجار الغربيين المنتشرين في مختلف أرجاء الإمبراطورية والقائمين على نقل المواد الأولية من هذه الأرجاء ونقل الصادرات المصنعة إليها. وبذا ترسخت جذور التبعية الاقتصادية العثمانية من خلال عواقب الامتيازات في هذه المرحلة.

ف نجد أن الأوروبيين أضحوا المستفيد الأول من التجارة العثمانية، وتدهورت القاعدة الاقتصادية العثمانية وتدهور الدور العثماني كوسيط في تجارة الغرب مع الشرق، وأضحى الميزان التجاري لصالح الغرب. بعبارة أخرى جعلت الامتيازات من الإمبراطورية سوقاً كبرى لمنتجات الغرب، وفي نفس الوقت حارب الأوروبيون تطور الصناعة العثمانية الوطنية حتى تظل القاعدة الصناعية العثمانية محدودة إلى أقصى حدٍّ فتتقلص قاعدة قوة الإمبراطورية.

هذا ولم يكن بمقدور القوى والمؤسسات العثمانية أن توقف الآثار السلبية للامتيازات إما لاعتبارات عدم كفاءتها وتدهورها وأما لاعتبارات سياسية متصلة بدور القوى الداخلية المستفيدة من هذا الوضع.

وعلى هذا النحو يمكن القول -وبالنظر إلى دوافع وعواقب الامتيازات- إن المشكلة كانت ذات أبعاد سياسية وليست اقتصادية فقط، وإن الأزمة التي واجهتها الإمبراطورية في هذه المرحلة لم تكن أزمة اقتصادية حقيقية على الأقل على الصعيد الداخلي -ولكن أزمة سياسية تجد جذورها في أطماع القوى الخارجية، ولم ينجح العثمانيون في وضع العوائق

الفعالة أمام اتساع هذه الأطماع نظرًا للفشل في تبني عملية إصلاح سياسية واقتصادية، ولهذا لا يصح في هذا الموضوع أن نجعل من الدولة العثمانية إما "الضحية" وإما "المسئول الوحيد". فإذا كان حكم التاريخ لم يمل لصالح الدولة العثمانية لفترة طويلة، إلا أنه لا يمكن أن نقبل هذا الحكم تمامًا لتقديم عكسه؛ ذلك لأن التاريخ الداخلي للإمبراطورية لم يُلق عليه الضوء الكافي لكشف الحجاب عن كثير من الأوضاع حيث إن مجال دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي العثماني يعد متأخرًا، ناهيك عن أن التاريخ العثماني برمته هو أكثر مراحل التاريخ الإسلامي التي لم تلق العناية والدراسة الكافية.

### ٣- التوازنات الأوروبية على القارة الأوروبية وحول البحار والمحيطات:

سبقت الإشارة وبقدر من التفصيل إلى نمط "الانتقال من التوظيف العثماني للتوازنات لدفع الفتوح للأمام" إلى "التوظيف لها للدفاع عن استرداد أراض عثمانية"، ويكفي هنا تلخيص أهم سمات هذه التوازنات التي ساعدت على إفراس هذا النمط وهي تنقسم إلى سمتين:

**السمة الأولى-** هي محاولة تجميع الصفوف المسيحية في مواجهة الأتراك العثمانيين على أساس الحاجة "للعمل لطرد الكفار من الديار المسيحية وتسوية جميع الخلافات العالقة؛ وحتى يتوفر المجال لممارسة قوتهم وقدرتهم ضد الكفار وإنقاذ الدم المسيحي الذي كان ضحية تردهم وزيفهم عبر القرون الأخيرة".

**والسمة الثانية-** هي تنافس الدول الأوروبية وصراعهم من أجل الهيمنة على القارة الأوروبية ومن ذلك كانت الحروب الاستعمارية. أضحى هذا التنافس الضمان الأساسي لسلامة الأراضي العثمانية في أوروبا وخارجها أيضًا خلال القرن الثامن عشر م بل أضحى هذا التنافس بعد ذلك خلال القرن التاسع عشر م مهددًا للسلام في أوروبا ذاتها.

بعبارة أخرى، إذا كانت فورة معاهدات الامتيازات خلال القرن الثامن عشر م تعبيرًا واضحًا عن تغير موازين القوى السياسية والعسكرية، وعن تزايد اندماج الدولة العلية في نظام التحالفات الأوروبية، إلا أن الصراع بين القوى الأوروبية للهيمنة على القارة وعلى المستعمرات كان من أهم العوامل ذات الآثار الموازية التي ساعدت على بقاء الإمبراطورية لفترة طويلة.

ولم تكن التوازنات على القارة تتفصل عن نظائرها خارج القارة والتي حكمت اتجاهات الحركة الاستعمارية الأوروبية، فقد أدى نمط التوسع الأوروبي في هذه المرحلة -والذي أعلى من قيمة التجارة والمستعمرات- إلى إبراز نمط من العلاقات الأوروبية مع الدول الإسلامية، ونمط من العلاقات الأوروبية-العثمانية حول هذه الدول اختلف عما ساد من قبل وعما سيرز بعد ذلك في القرن التاسع عشر والعشرين م أي الاستعمار المباشر، وهذا يقودنا إلى المبحث التالي.

## ثانيًا- العالم الإسلامي بين انعكاسات تقلص القوة العثمانية وتطور تطور توجهات وعواقب الهجمة الأوروبية:

مارست عدة متغيرات تأثيراتها على التفاعلات بين عدة أطراف في أنساق فرعية دولية إسلامية وبين كل الدولة العثمانية والدول الأوروبية، وهناك مستويان أساسيان من هذه الأنساق الفرعية:

المستوى الأول - هو مستوى "النسق العربي" الذي يضم الولايات العربية التي كانت تحت الحكم العثماني.

أما المستوى الثاني - فهو مستوى "الدول الإسلامية المستقلة" عن الدولة العثمانية؛ وهي أساسًا: الدولة الصفوية، والدولة المغولية في الهند، والدولة السعدية في المغرب. هذا وتتقسم المتغيرات التي شكلت العلاقات الدولية حول هذين المستويين إلى متغيرات عثمانية، ومتغيرات أوروبية، ومتغيرات تابعة من خصائص أوضاع كل نسق فرعي في هذين المستويين.

فمن ناحية نسعى إلى اكتشاف تأثير تداخل المركزية العثمانية على ولاياتها العربية وخاصة من حيث إمكانات حمايتها من التدخلات الأوروبية وكذلك اكتشاف تأثير استمرار الصراع أو على الأقل عدم التعاون مع الدول الإسلامية على إمكانات مواجهة تصاعد الهيمنة الأوروبية الجديدة.

ففي حين كانت النمسا وروسيا تحققان انتصاراتهما على الدولة العثمانية في أوروبا كانت فرنسا وبريطانيا تدخلان ساحة المسألة الشرقية ولكن من باب آخر؛ أي في أرجاء العالم الإسلامي التابع للدولة العثمانية وغير التابع لها، هذا ولقد حاولت روسيا في هذه المرحلة أن تشارك في هذا الدخول على صعيد الوطن العربي وآسيا الإسلامية وسنلاحظ -خلال هذه المرحلة- كيف أن الدور العثماني قد توقف عن الدفاع عن أرجاء العالم الإسلامي قبل أن يدخل ذلك في القرن التاسع عشر م مرحلة العجز عن صد الهجوم المباشر. ولذا تنور أمامنا الأسئلة التالية:

هل استغلت الدول الأوروبية الصراع الصفوي-العثماني؟ وهل استغلت بوادر الخلخلة المركزية العثمانية لحكم الولايات العربية؟  
هل كان للعلاقات العثمانية مع بعض الدول على ساحة أوروبا تأثيرها على علاقاتها حول أرجاء العالم الإسلامي؟

ومن ناحية أخرى فإن المتغير الأوروبي المقصود به أمران: التطور في طبيعة، (ومن ثم اتجاه) التوسع الأوروبي خارج أوروبا على ضوء التطور في المجتمعات الأوروبية والتطورات في أوضاع التوازنات بين القوى الخارجية وتنافسها خارج القارة. فمع انتقال الرأسمالية الأوروبية من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية انتقل الاستعمار من الطابع التجاري إلى الطابع الصناعي؛ حيث أضحي هدفه السيطرة على أسواق شراء المواد الأولية وبيع المواد المصنعة، ولقد انعكس هذا التطور على شكل ومحاور امتدادات النفوذ الأوروبي حول العالم الإسلامي خلال القرنين السابع عشر م، الثامن عشر م، فبعد أن أخذت القوى الأوروبية خلال القرن السادس عشر م تمتد إلى سواحل البلاد العربية والإسلامية المطلة على المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي وذلك لتطويق العالم الإسلامي في وقت كانت دولة الكبرى تتمتع بالقوة السياسية، بدا اتجاه الدول الأوروبية إلى مد النفوذ إلى الدول الإسلامية ذاتها لتدعيم ليس السيطرة التجارية ولكن السيطرة السياسية بعد أن دخلت هذه الدول مرحلة الضعف وهكذا، وبعد أن كان النفوذ الأوروبي السياسي في أوائل القرن الثامن عشر م لا يزال ضئيلاً في منطقة الشرق الإسلامي حيث كانت الحكومات المغولية والفارسية والعثمانية لا تزال على جانب مهم من القوة إلا أنه بازياد الفوضى والضعف في هذه الحكومات عبر القرن الثامن عشر م ازداد النفوذ السياسي الأوروبي إلى جانب النفوذ التجاري.

والجدير بالذكر هنا أن قلب العالم الإسلامي -وحتى نهاية القرن الثامن عشر م- لم يتعرض للهجوم الأوروبي المباشر الذي ظل قاصراً على سواحل البحار الشرقية والجنوبية وعلى الامتيازات التجارية والمالية، ولكن حين حدث تحول جديد في النشاط الأوروبي مع الثورة الصناعية الثانية سيطر أسلوب الاستعمار المباشر على القرن التاسع عشر م وكانت الحملة الفرنسية على مصر والشام هي بداية هذه المرحلة الجديدة، وبالمثل فإن نمط التوازنات الأوروبية-الأوروبية السابق توضحه قد مارس نفس التأثير على اتجاه التوسع الأوروبي وأطرافه.

ومن ناحية ثالثة: فإن المتغيرات النابعة من خصائص وأوضاع كل نسق فرعي إسلامي دولي كانت محصولتها تمثل السمة العامة لحالة العالم الإسلامي في هذه المرحلة؛ أي سمة البيئة الكلية التي جرت في نطاقها التفاعلات الإقليمية، وهذه السمة هي حالة من الضعف العام ومن تدهور الدور السياسي في التاريخ العالمي، حيث أضحت كل القوى الإسلامية قرب نهاية القرن الثامن عشر م في موقف الدفاع في مواجهة القوى المسيحية الغربية بعد أن تغير تماماً الوضع العالمي والذي معه فقدَّ العالم الإسلامي المبادرة السياسية العالمية.

هذا ولقد تعددت زوايا نظر المستشرقين إلى هذا الوضع الجديد ومحدداته على نحو يبرز مواقف متنوعة من قضية العلاقة بين "الداخلي" و"الخارجي" والعلاقة بين الحضارة وعناصر القوة المادية.

وإذا كان اتجاه قد أبرز وزن العوامل الداخلية الحضارية في حين أبرز اتجاه ثانٍ وزن العوامل الخارجية فإن اتجاهًا ثالثًا وإن حاول أن يجمع بين الأبعاد الداخلية والخارجية إلا أنه جعل الداخلية هي الأساس حيث كانت ذات طبيعة متدهورة بالفعل عند مجيء الموجة الغربية الجديدة، مع ملاحظة أن هذا الاتجاه لم يذكر من قريب أو بعيد الهجمة الأوروبية باعتبارها مصدر تهديد خارجي استغلت ما كان قائمًا من ضعف وأضافت عليه:

### ١ - أنماط التفاعلات الدولية حول الولايات العربية تحت الحكم العثماني مع بداية تخلخل المركزية العثمانية:

تركز دراسات بعض المؤرخين العرب المعاصرين عن تاريخ الوطن العربي الحديث (خلال القرنين ١٧، الثامن عشر م) نجد واضحًا تركيزها على بعدين أساسيين: أولهما - سمات وأسباب تدهور الإدارة والحكم العثماني للولايات العربية، ومن ناحية أخرى الربط بين أسباب ضعف الدولة العثمانية وبين ضعف هذه الإدارة والحكم وبين ظهور ما سمي "الحركات الاستقلالية"، الانفصالية، الوطنية، التحررية، المحلية، في بعض الولايات العربية. سواء كانت الولايات الدائمة والوقوع في نطاق الحكم العثماني (مصر والشام)، أو التي خرجت في بعض الأحيان عنه مثل (البصرة، بغداد، اليمن)، أو التي لم تكن تقع إلا تحت السيادة الاسمية العثمانية (الحجاز)، أو التي كانت خارجها حتى القرن التاسع عشر م (الخليج).

ولقد ظهرت معظم حركات العصبية المحلية، خلال القرن الثامن عشر م الذي شهد اختلال ثم انهيار التوازن الذي سعت قوانين سليمان القانوني لإقراره بين السلطات المركزية العثمانية وبين الحاميات العثمانية والعصبية المحلية، ولم تنجح محاولات السلاطين لاستعادة هذا التوازن خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر م ولذا كان عليهم التحرك بقوة لمواجهة الحركات المتعددة التي حملت مشروعات ذات طابع استقلالي.

وفي مقابل اهتمام الدراسات التاريخية عن تاريخ الوطن العربي الحديث بهذين البعدين نجد أن الأبعاد الدولية لم تلقَ اهتمامًا مذكورًا؛ أن فمضمون هذه الدراسات لم يهتم - صراحة وضمنًا - بطرح مقولتين شائعتين ومتناقضتين في نفس الوقت وهما:

أن نمط الحكم العثماني في الولايات العربية هو المسئول عن تدهور وانحطاط أحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولهذا ظهرت الحركات الاستقلالية، ثم أن هذا الحكم - قد حمى المنطقة - عن طريق ما فرضه من عزلة عليها - من الاستعمار الأوروبي كما حقق لها الوحدة السياسية التي افتقدتها منذ سقوط الخلافة العباسية.

ومن ثم فإن هاتين المقولتين تثيران السؤالين التاليين: هل كانت الحماية العثمانية من التهديدات الخارجية للدول العربية ثمناً مقبولاً وعادلاً للاستنزاف والفوضى الداخلية والعزلة عن التطورات العالمية؟ وما هي ضوابط العلاقة السليمة بين مركز الإمبراطورية والأطراف التابعة لها؟ وما درجة تأثير الأطراف الخارجية على تشكيلها؟

ويمكن من خلال محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة إعادة صياغة هاتين المقولتين على ضوء إعادة تمحيص أبعاد العلاقة بين ضعف الإدارة العثمانية وبين الحركات الاستقلالية ولكن على النحو الذي يبرز طبيعة هذه الحركات ووزن وطبيعة تأثير المتغير الأوروبي على التفاعل بينها وبين المركزية العثمانية. فمن الملاحظ أن الاتجاه العام للأدبيات العربية والاستشرافية على حد سواء هو إغفال تقدير وزن تأثير هذا المتغير على التفاعلات العثمانية العربية، وإن كانت هذه الأدبيات لم تغفل الإشارة إلى الدور الأوروبي فإن ذلك قد تم في مواضع متفرقة وبصورة عادية وبدون تحليل وربط بالسياق العام لتؤطر هذه الأحداث ودون تمييز بين أنماط مختلفة لتأثير هذا المتغير في الأنساق الفرعية الدولية الإسلامية المختلفة.

ينقسم التحليل إلى ثلاثة جزئيات تقدم كل منها سمات نمط التفاعلات الدولية حول أحد الأنساق الفرعية العربية الأساسية: مصر، ثم الشام والجزيرة والخليج، ثم شمال أفريقيا، وهي أنماط ثلاثة اختلفت من حيث شكل الحكم العثماني ومن حيث درجة إحكام السيطرة العثمانية بصورة دائمة. فهل سيساعد هذا التحليل على إعادة صياغة المقولتين الشائعتين السابق عرضهما على نحو يلخص رؤية جديدة عن أبعاد التفاعل بين الضعف العثماني وبين رد الفعل العربي، وبين طبيعة تأثير المتغير الأوروبي؟

أ- مصر بين المساندة العسكرية الروسية لحركة علي بك الكبير وبين التنافس

الفرنسي - الإنجليزي التجاري:

كان الصراع بين بكوات المماليك والولاة العثمانيين من ناحية فضلاً عن الصراع بين الأسر المملوكية على السلطة من أهم أسباب تدهور الأوضاع في مصر خلال القرن السابع عشر والثامن عشر م. ومع ذلك لم تفرز هذه الصراعات وحتى منتصف القرن الثامن عشر م أي محاولة للانفصال أو الاستقلال عن المركز العثماني.

وكانت حركة علي بك الكبير (١٧٦٠ - ١٧٧٢م) مجالات خصباً لدراسة أبعاد دولية مهمة تبين آثار وانعكاسات التوازنات العثمانية الأوروبية على مصر من ناحية كما توضح من ناحية أخرى توجه مصري مبكر نحو تحدي الهيمنة العثمانية وفي نفس الوقت تجنب الخضوع لإحدى القوى الأوروبية الكبرى بمفردها. وتتضح لنا هذه الخلاصة على ضوء ما يلي:

من ناحية: كانت حركة علي بك الكبير حركة استقلالية في ظاهرها (عزل الوالي العثماني وعدم قبول ولاة آخرين، التوقف عن دفع الأموال للدولة العثمانية، سك العملة

والدعاء على المنابر) ولكن لم يعلن علي بك الانفصال أو قطع العلاقات، كما لم تستمر الحركة من بعد القضاء عليه. وكان من أهم مظاهر الاستقلالية التي سعى إليها بناء قوة عسكرية لتوسيع النفوذ المصري في الحجاز والشام، وكذلك تدعيم القدرة الاقتصادية المصرية من خلال تعبئة مصادر دخل جديدة وخاصة من التجارة.

ومن ناحية أخرى: وفي حين ساندت روسيا علي بك عسكرياً ضد العثمانيين فإن التنافس البريطاني الفرنسي التجاري ساعده من جانب آخر.

ولقد اتخذت المساندة الروسية شكل الاتفاق على القيام بعمل مشترك ضد العثمانيين وكان من أهمها المساندة الروسية البحرية لقوات علي بك الكبير وظاهر العمر (والي عكا) خلال محاولتهما إحكام السيطرة على الشام. وكان هذا العمل بمثابة أول تدخل عسكري أوروبي مباشر -ولو محدود النطاق- في العلاقات العثمانية -العربية. وعلى الصعيد التجاري كان اتفاق التعاون التجاري بين علي بك وإنجلترا أول صورة من صور العلاقات الخارجية بين مصر العثمانية والقوى الأوروبية. ولقد تولد هذا الاتفاق في ظل التنافس التجاري الاستعماري بين إنجلترا وفرنسا في شرق المتوسط للسيطرة على طريق التجارة بين البحر الأحمر والمتوسط بعد أن تدعم النفوذ البريطاني في الهند على حساب النفوذ الفرنسي، فالتقى علي بك الكبير مع شركة الهند الشرقية لإعادة إحياء طريق البحر الأحمر -مصر- المتوسط وفتحه أمام التجارة الإنجليزية بين الهند وأوروبا. وهو الطريق الذي سبق وأغلقه العثمانيون تحت ضغط متطلبات حماية الأماكن المقدسة وحماية الدخول من طرق التجارة البرية الآسيوية وخوفاً من زيادة ثروات المماليك. ولذا كان الاتفاق مع إنجلترا بمثابة أقصى تأكيد على محاولات علي بك الاستقلال المالي -التجاري عن الدولة العثمانية، بل ودعم قدرة مصر الاقتصادية والمالية في مواجهة هذه الدولة. ولقد اقترن بذلك تشجيع التجار الأوروبيين وحماية التجارة الأوروبية، كما ترتب عليه تغيرات اجتماعية وقانونية مهمة للتغلب على العوائق التي تعترض هذه النشاطات الأوروبية؛ ولذا تنامي نفوذ الأقليات في مصر على نحو لم تعرفه مصر العثمانية من قبل، ولم تبدأ الدولة العثمانية في الاعتراض على هذا التوسع التجاري إلا حين بدأ علي بك الكبير يوظف عوائده لبناء قوة عسكرية تدعم نفوذه وتدعم مصالحه الاقتصادية، ولقد كان من بين أهداف امتداد نفوذ علي بك إلى الحجاز تأمين هذا الطريق التجاري.

ومن ناحية ثالثة: كان لحالة نظام التوازن الأوروبي وكذلك التوازنات العثمانية -الأوروبية تأثيرها على فرص هذه الحركة والقيود عليها؛ ومن ثم فقد سقطت هذه الحركة؛ لأن الظروف الدولية السائدة -وخاصة من حيث الصراعات الأوروبية- لم تكن ملائمة لتحقيق أهداف السلوك العسكري الخارجي لعلي بك. هذا فضلاً عن قوة ردّ الفعل العثماني

لإجهاض هذه الحركة واستعادة هيبة السلطة العثمانية في وقت كانت الدولة العثمانية قد منيت فيه بهزائم عديدة في أوروبا أفضت إلى معاهدة كوكينارجا. فيمكن القول: إن روسيا قدمت المساعدة لعللي بك وظاهر العمر كعنصر ضغط لتحقيق مكاسب أخرى أكثر أهمية في مناطق أخرى في مواجهة الدولة العثمانية، وبالفعل ما إن تم عقد معاهدة كوكينارجا حتى تخلت روسيا عن ساندتهم من قبل على سواحل الشام. هذا ومن ناحية أخرى، فلقد كان لمراقبة فرنسا وبريطانيا للتوسع الروسي نحو المشرق العربي آثاره أيضاً في تحجيم نطاق الحركة الروسية نحو مصر والشام، وأخيراً فإن الأوضاع النظامية الدولية المحددة للتفاعل بين النظام العثماني والنظام الدولي الأوروبي في هذه المرحلة الانتقالية من عمر الأول (التحرك نحو الضعف) والمرحلة التكوينية من عمر الثاني، هذه الأوضاع بينت أن التفاعل حول الشرق العربي والعالم الإسلامي كله وحتى أواخر القرن الثامن عشر م كان في الأساس تجارياً وليس عسكرياً سياسياً كما حدث بعد ذلك في القرن التاسع عشر م. ولذا فبينما حقق علي بك الكبير نجاحاً على الصعيد التجاري لم ينجح حين انتقل إلى فكرة الاستقلال العسكري السياسي.

ب- الشام والجزيرة: بين تعاون الحركات الاستقلالية في الشام مع القوى الأوروبية

وبين الضغط البريطاني على جنوب الجزيرة:

نظراً للموقع الجغرافي لهذين النسقين الفرعيين تأثرت تفاعلاتهما الدولية ليس بطبيعة المتغيرات الأوروبية في احتكاكها بالمتغيرات العثمانية فقط، ولكن أيضاً بحالة الصراع الصفوي-العثماني الذي ظل تأثيره قائماً حتى نهاية القرن الثامن عشر م حين بدأ يعلو عليه خلال القرن التاسع عشر م -تأثير التدخل الأوروبي، وذلك في وقت أصاب فيه الضعف الطرفين العثماني والصفوي، كما تطورت التوازنات الأوروبية بالتوازي مع ذلك.

وفي الشام تبرز أمامنا ثلاثة نماذج كبرى للحركات الاستقلالية التي حاولت الاستفادة من ضعف الإدارة العثمانية لتدعيم منحي الاستقلال: نموذج حركة المعنيين ثم الشهابيين والدروز في لبنان، وحركة **ظاهر** العمر ثم أحمد الجزائر في فلسطين، حركة آل العظم في دمشق.

وتتشترك هذه النماذج في عدة سمات أو خصائص نركز بصفة خاصة على تلك التي لها مدلولات بالنسبة للتفاعلات العثمانية-الأوروبية حولها:

فمن ناحية: ظهر قادة هذه الحركات من بين توازنات قوى محلية وتمكنوا من الانفرد بالسلطة نتيجة القدرة على اتباع سياسة توازن بين مختلف القوى.

ومن ناحية أخرى: حصلت هذه الحركات في بدايتها على رضائ ضمني أو مباشر من استانبول نظراً لقيام هذه القوى بدور في حماية مصالح الدولة العثمانية. ولكن سرعان ما تغير

هذا الرضاء إلى قرار بالتصفية حين تزايدت مصادر القوى الطموحة لهذه الحركات؛ ونظراً لزيادة ركائز قوتها المالية والعسكرية؛ ونظراً لاتصالها بقوى أوروبية.

ومن ناحية ثالثة: اقترنت هذه الحركات بتغلب اتجاه التسامح الديني مع الأقليات وتزايد نفوذ الأوروبيين وتدعيم الاتصالات مع قوى أوروبية متعددة لتعبئة المساندة في مواجهة العثمانيين. ولقد تنوعت أنماط العلاقة مع هذه القوى الأوروبية، وكان لحركة فخر الدين المعني علاقات متعددة: سياسية واقتصادية وثقافية مع إيطاليا وأسبانيا وفرنسا والقدس يوحنا في مالطة. وكانت هذه العلاقات تثير قلق السلطة العثمانية وتدفعها للتدخل وخاصة في الأحوال ذات الصلة بالصراع مع الصفويين. فإذا كان السقوط الأول لفخر الدين المعني ١٦١٣م قد ارتبط برغبة السلطان العثماني في تأمين ظهره خلال تدهور الجبهة الصفوية وللاستيلاء على الموارد اللازمة لدعم العمليات العسكرية العثمانية على هذه الجبهة، فإن السقوط الثاني للأمير فخر الدين المعني أيضاً قد اقترنت بحدوث اتصالات بينه وبين الشاه الصفوي ناهيك عن اتصالاته مع القوى الأوروبية. وبالمثل فإن السقوط الأول لآل العظم ١٧٣٠م ارتبط بالقلق التي ثارت في استانبول بسبب الهزائم على الجبهة الفارسية، كما أرادت الدولة العثمانية مصادرة أموال آل العظم لتمويل حربها مع الصفويين.

وحول الجزيرة والخليج: فقد تأثرت التفاعلات الدولية حولها بأبعاد ثلاثة: درجة النفوذ العثماني قوة أو ضعفاً، ودرجة امتداد أو تقلص النفوذ الصفوي، وأخيراً تزايد التدخلات الأوروبية.

فخلال القرن السابع عشر م كان هناك توازن معقد في هذه المنطقة نجم عن استمرار النزاع الصفوي العثماني من ناحية وعن تطور توازن القوى الأوروبية في المنطقة (البرتغالي - الإنجليزي - الهولندي إلى الإنجليزي - الفرنسي - الهندي) من ناحية أخرى، واستمر هذا التوازن المعقد حتى انهيار القوة الصفوية في منتصف القرن الثاني عشر هـ - الثامن عشر م مما أدى إلى تراجع الاهتمامات الفارسية بالخليج؛ ومن ثم أضحت توازن القوى الأوروبية محددًا أساسياً في سياسات هذه المنطقة وفي تفاعلاتها الخارجية وخاصة في ظل طبيعة التطور في تنافس القوى الاستعمارية خارج أوروبا؛ أي تدعيم النفوذ البريطاني بعد تغلبه على النفوذ الهولندي ثم الفرنسي. ومن ثم تصدت بريطانيا للسيطرة على الكيانات السياسية الناشئة في هذه المنطقة؛ أي إمارات الخليج. هذا ولقد تشككت هذه الإمارات في النفوذ العثماني وحرصت على تأكيد استقلالها بين الصفويين والعثمانيين، إلا أن مسلك هذه الإمارات تجاه هولندا وبريطانيا وفرنسا كان أقل تشككاً. ولقد ساند البريطانيون الزيديين في اليمن لمقاومة العثمانيين، كذلك تعاون البريطانيون مع عمان ضد البرتغاليين، وحاول الفرنسيون التعاون مع القبائل العربية في شمال الجزيرة ضد الحركة الوهابية ضد الإنجليز.

ولقد لعبت تدخلات القوى الأوروبية دورها في تشكيل التوازنات الإقليمية في هذه الأرجاء على نحو مهد لسيطرة هذه القوى بعد ذلك على حساب مصلحة ووحدة الكيانات السياسية الإسلامية في هذه المنطقة.

ج- شمال أفريقيا: بين الهجوم على الوجود الأوروبي في المتوسط ومعاهدات السلام مع الأوروبيين وبين درجة الاستقلال عن السيادة العثمانية.

سبق أن رأينا كيف تجمدت ساحة الصراع العثماني-الأسباني في المتوسط مع نهاية القرن السادس عشر م. ولكن ظلت المنطقة ولمدة ما يقرب من القرنين ساحة لنوع من الصراع غير المنظم أخذ شكل غارات بحرية متبادلة بين شمال وجنوب المتوسط طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر م. ولم يحدث أي استقطاع من الأراضي المسلمة في شمال أفريقيا وظل للدولة العثمانية قدر كبير من السيطرة السياسية على هذه المنطقة. وعلى ضوء الرؤية المقارنة بين أنماط مثل هذه التفاعلات خاصة حول الجزائر وتونس وليبيا يمكن أن نستخلص ما يلي:

من ناحية: ظهر في هذه الولايات بالتدرج نوع من الإدارة اللامركزية أو نوع من الاستقلال الذاتي عن المركز العثماني، كما ظهر منذ بداية القرن الثامن عشر م وخاصة في تونس وليبيا- عصبية محلية (الحسينيون في تونس والقرمانليون في ليبيا) استطاعت أن تستأثر بالسلطة وأن تجعلها وراثية، وفي ظل اعتراف من السلطان العثماني، ولكن في ظل استمرار السيادة العثمانية ولو بصورة اسمية. ولقد أثرت عملية انتقال السلطة هذه والتنازع عليها على أوضاع شمال أفريقيا بحيث أدى تدهورها في نهاية القرن الثامن عشر م إلى فتح أبواب التدخل الخارجي ثم الاحتلال العسكري بعد ذلك.

ومن ناحية أخرى: مارست الولايات الثلاث نشاط الجهاد البحري ضد المصالح الأوروبية في المتوسط. وإذا كانت العديد من المصادر الغربية قد وصفته بأعمال "القرصنة" مما استوجب من المؤرخين المسلمين دحض هذا الاتهام فإن بعض المصادر الغربية بينت أنه لم يكن نشاطاً قاصراً على المسلمين فقط وأنه لا تنطبق عليه مواصفات القرصنة، ولقد ساند المركز العثماني أنشطة الجهاد البحري للولايات الثلاث؛ فلقد كانت تحقق في البداية أهدافاً عثمانية في مواجهة القوى الأوروبية في المتوسط بتكلفة أقل من تكلفة القوة البحرية النظامية. ومن ثم كان التنسيق حول أنشطة الجهاد البحري من أهم الروابط بين المركز العثماني وبين هذه الولايات رغماً عن أبعاد اللامركزية في الشؤون الداخلية؛ ولهذا فإن نمط التفاعلات الأوروبية مع هذه الولايات لا يعكس نفس النمط الذي ظهر حول ولايات الشام. فلقد كان الطرف الأوروبي مصدر المساندة للحركات الاستقلالية عن الدولة العثمانية في الشام وهو الأمر الذي لم يظهر في خبرة شمال أفريقيا. بل كان التنسيق حول الجهاد البحري مؤشراً على

الوضع المعاكس. وتزداد الصورة وضوحاً بهذا الصدد حين أراد العثمانيون -أن يحدّوا من أنشطة الجهاد البحري وذلك تنفيذاً لالتزامات عديدة في معاهدات الصلح التي عقدت مع الدول الأوروبية في ظل بداية تدهور القوة العثمانية- فلقد قاوم دايات الجزائر الطلبَ العثماني مما دفع العثمانيون لممارسة الضغوط مثل وقف المساعدات العسكرية والمالية وغيرها، وكان الأمر ينتهي باستجابة الدايات لسياسة استانبول. ومن الأمثلة الأخرى على استمرار خضوع الولايات في شمال أفريقيا للسيادة العثمانية في مجال العلاقات الدولية مجال عقد معاهدات السلام والتجارة (بين تونس وبعض الدول الأوروبية) التي كان يوقعها الباشا العثماني باعتباره الممثل الرسمي للسلطان.

بعبارة موجزة، فإنه مهما بدا تراخي يد السلطة العثمانية على الأوضاع الداخلية فإن الولايات الثلاث لم تنفصل عن الدولة العثمانية أو تستقل عنها. فكانت الولايات -عدا ما سبق ذكره من روابط- تقدم المساعدة العسكرية لبعض الحملات البحرية العثمانية في المتوسط (مثلاً على كريت وخلال الحرب الروسية-العثمانية (١٧٦٨-١٧٧٢م). وكانت هذه الروابط العثمانية مع ولاياتها في شمال أفريقيا ووضع القوى الأوروبية منها -يحركها دوافع وتوجهات الطرفين كل منهما في مواجهة الآخر: فكانت الدولة العثمانية تحرص على التصدي للدول الأوروبية براً وبحراً وفي نفس الوقت عدم تشجيع الحكام المحليين على الانفصال، كما كانت الولايات تحرص بدورها على عدم الانفصال وإن سعت إلى زيادة استقلالها الذاتي. فلقد كانت تواجه تهديدات خطيرة من القوى الأوروبية ولذا كانت المساندة العثمانية ضرورة عند تزايد الخطر. وبالفعل نجح العثمانيون في إنقاذ تونس وليبيا من الاستعمار الفرنسي لفترة أطول من الجزائر.

وطالما ظل اهتمام القوى الأوروبية مركزاً على طريق الهند أي حول البحار والمحيطات الكبرى ظلت شمال أفريقيا -كما ظل الخليج والجزيرة بل والشام ومصر- بمنأى عن الهجوم الأوروبي العسكري المباشر، وهو الأمر الذي اختلف بعد ذلك منذ نهاية القرن الثامن عشر م ابتداء من الحملة الفرنسية، حيث لم يصمد في مواجهة الهجمة الجديدة ذلك التوازن الحساس والمعقد في العلاقات بين المركزية العثمانية وبين ولاياتها العربية، وهو التوازن الذي نجح العثمانيون في إدارته على نحو قلص من التأثير السلبي للمتغير الأوروبي على تفكك العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية في هذه المرحلة، ولكن اختلفت الصورة بعد ذلك حيث زاد وزن هذا التأثير بدرجة كبيرة وتدرجية منذ أوائل القرن التاسع عشر م وعلى نحو عمق من هذا التفكك.

## ٢- أنماط التفاعلات الدولية حول مراكز القوة الإسلامية المستقلة عن الدولة العثمانية.

هذه المراكز هي: الدولة السعدية ثم العلوية في مراكش، والصفويون ثم القاجاريون في إيران والمغول في الهند. كذلك يمكن إضافة بعض إمارات وسط آسيا والقوقاز التي استكملت روسيا استقطاعها.

وتبين أنماط التفاعلات حولها مدى الامتداد الذي أضحت عليه التدخلات الأوروبية:

أ- السعديون ثم العلويون بين العثمانيين والدول الأوروبية: وصلت دولتهم إلى قمة قوتها في نهاية القرن السادس عشر م وبعد أن كانت أسبانيا والبرتغال تمثلان مصدر التهديد خلفتهما كل من بريطانيا وفرنسا. وتقدم التفاعلات الدولية بين هذه الأطراف نموذجين: أحدهما محوره "الجهاد" ضد بعض القوى الأوروبية، والآخر قام على "التحالف" مع بعض منها، كما تراوحت العلاقات مع الدولة العثمانية ما بين الفتور والجمود وما بين التعاون في مواجهة خطر مشترك، كما حدث مثلاً حين تعرضت الموانئ المغربية لضرب الأسطول الفرنسي في منتصف القرن الثامن عشر م وحين طلب السلطان العثماني من سلطان المغرب منع الروس من الدخول إلى المتوسط من خلال جبل طارق وذلك خلال الحرب الروسية العثمانية. أما عن نماذج التحالف فمن أبرزها نموذج التحالف مع إنجلترا ضد أسبانيا والبرتغال وذلك في مرحلة القوة السعدية، ثم نموذج تحالف بعض الأمراء السعديين -في مرحلة الضعف والتفكك والانقسام الداخلي مع الأسبان في مقابل المساعدة ضد أمراء آخرين يتصارعون على السلطة، وكذلك مساندة إنجلترا للمجاهدين ضد الوجود الأسباني في الثغور والذين كانوا يطمعون إلى نزع السلطة من السعديين، في نفس الوقت الذي اتجه السلطان السعدي لتعبئة مساندة فرنسا منذ ١٦٣١م وحتى نهاية القرن السابع عشر م مع انتهاء الحكم السعدي، وقد ساد التحالف بين فرنسا والعلويين في القرن الثامن عشر م.

ب- مسلمو الهند من صعود الإمبراطورية المغولية إلى سقوطها: بين امتداد النفوذ

البريطاني والتهديد الفارسي.

تقدم خبرة التفاعلات حول الإمبراطورية المغولية في الهند منذ صعودها وحتى سقوطها (في ظل جاهانجير ثم شاه جاهان ثم أورانجزيب) مدلولات مهمة حول مدى تأثير التنافس والانقسام بين الإمارات المسلمة على إفساح المجال أمام التوسع البريطاني وحول مدى تأثير الطوائف والملل غير المسلمة على المواجهة بين الإسلام والقوى الخارجية حول شبه القارة الهندية، وهي المواجهة التي تأثرت أيضاً بمنهج مسلمي الهند. وأعقب تراجع النفوذ البرتغالي في نهاية القرن السادس عشر م في المياه الهندية وسواحلها نفوذاً هولندياً ثم تنافساً هولندياً-إنجليزياً طوال النصف الثاني من القرن السابع عشر م، وحتى تغلبت إنجلترا وانحصر النفوذ

الهولندي في جزر إندونيسيا أساساً. وإذا كان وجود الدولة المغولية في الهند قد حدّ من تفكير القوى الأوروبية في مدّ سلطانها مباشرة على الأراضي واكتفت في البداية بمراكزها وقواعدها على السواحل فإن درجة مقاومة الأباطرة لهذا التوسع هي التي حددت نطاقه. ويُعدّ أورانجزيب (١٦٥٨ - ١٧٠٧م) أكثر من بذل الجهود في مواجهة النفوذ الهولندي والنفوذ الإنجليزي، واقترن هذا بعملية إصلاح داخلية بالتخلي عن كثير من سياسات "أكبر" كسبيل علاج ما أصاب المسلمين من تهاون شديد في أمور العقيدة ولإصلاح النظم الإسلامية. وبعد وفاة أورانجزيب ١٧٠٧م ضعفت شوكة الدولة المغولية وتفككت وأضحت أجزاءها الشمالية مطعماً للدولة الإيرانية، كما قويت شوكة الطائفة الهندوكية، وبذا أضحت الهند مجالاً مفتوحاً أمام استمرار التوسعات البريطانية الذي أخذ يواجه منذ أوائل القرن ١٨ منافسة شركة الهند الشرقية الفرنسية، وقد استمر التنافس البريطاني-الفرنسي من خلال محاولات كل جانب جذب الأمراء الهنود إلى صفه، وفي حين تم حسم التنافس لصالح إنجلترا في أوائل الربع الأخير من القرن الثامن عشر م فإن بريطانيا لم تكمل سيطرتها على كل أرجاء الهند إلا في منتصف القرن التاسع عشر م.

وهكذا لم تعد الهند بعد سقوط الدولة المغولية فاعلاً إسلامياً مؤثراً في تيار من التفاعلات الإسلامية-المسيحية، والإسلامية-الإسلامية بقدر ما أضحت موضوعاً للتنافس الاستعماري. فلقد أصبحت المصالح البريطانية المتزايدة في الهند منذ منتصف القرن الثامن عشر م محوراً أساسياً من محاور تشكيل التفاعلات البريطانية مع القوى الأوروبية الأخرى والدولة العثمانية على ساحة أوروبا وخارجها أي حول مصر والمشرق العربي من ناحية وآسيا الوسطى وإيران من ناحية أخرى. وفي حين كان مصدر التحدي الأساسي على الساحة الأولى هو فرنسا أضحت روسيا القيصرية هي مصدر التحدي الأساسي على الساحة الثانية. وتجدر الإشارة إلى أن انعكاسات السياسات العثمانية على هذه المنطقة وكذلك آسيا الوسطى قد تبلورت بقوة خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني الذي تصاعدت خلالها موجة المد الاستعماري في العالم الإسلامي وكان سلاحه لمواجهة هذه الموجة فكرة "الجامعة الإسلامية" و"حفظ الخلافة"، وكان لكليهما مردودهما في سياسات المقاومة الهندية للاستعمار البريطاني.

### **ج- التفاعلات الدولية حول فارس: تداخل السياسات العثمانية والصفوية- القاجارية**

#### **والأوروبية.**

شهدت الدولة الصفوية مع الشاه عباس الكبير (١٥٨٨ - ١٦٢٧م) (٩٩٦ - ١٠٣٨هـ)، أزهى فتراتها، ولقد بذل جهوداً كبيرة لإعادة الأوضاع الداخلية وبناء عناصر قوة الدولة حتى يتمكن من مواجهة التحديات العثمانية وتحديات الأوزبك، وبالفعل حقق -وكما سنرى- إنجازاً

كبيراً على هذين الصعيدين، كما اتسمت فترة حكمه بنمو الأنشطة الدبلوماسية والتجارية مع القوى الأوروبية، وبالرغم من أن جهوده ساهمت في استمرار الدولة الصفوية لمدة ما يقرب من القرن من بعده إلا أنها شهدت خلال هذا القرن عملية خبو مستمر في ظل حكام غير أكفاء. وجاء الخطر الخارجي الحاسم من الشرق على يد الأفغان الذين تزايدت قوتهم في أوائل القرن الثامن عشر م وأحكموا سيطرتهم على شرق فارس وحتى أسقطوا الدولة الصفوية ١٧٢٢م. وكان ظهور نادر خان الذي تحدى سلطة الأفغان نقطة تحول جديدة، وبعده بدأت فارس من جديد مرحلة قوة وازدهار ولكن لفترة محدودة، حيث استطاع نادر شاه أن يعيد حدود الإمبراطورية السابقة من خلال انتصاره على العثمانيين والأفغان والروس، ولكن بعد قتله تفكك ملكه ودخلت فارس مرحلة من التدهور حتى تكونت الدولة القاجارية (١٧٩٥-١٩٢٥م) ومع هذه الدولة تبدأ المرحلة الكبرى الثانية من تاريخ فارس، ولقد تحولت فارس مع هذه الدولة إلى ملكية دستورية ذات حكومة تمثيلية برلمانية، وكان العامل الحاسم في هذا التغيير هو الاتصالات مع غرب أوروبا وروسيا خلال القرن التاسع عشر م وعدا المشاكل الداخلية التي كان على هذه الدولة مواجهتها فلقد تعرضت لضغوط خارجية خطيرة أدت بها للوقوع في أوائل القرن العشرين فريسة النفوذ الاستعماري بعد شبكة من التفاعلات العثمانية-الأوروبية-الفارسية.

ولقد ارتبطت هذه التطورات في الأوضاع الداخلية لفارس وانعكست على الأوضاع الدولية من حولها، ويمكن أن نقسم هذه التفاعلات إلى ثلاثة محاور أساسية: محور شرق فارس وشمالها في آسيا الوسطى المسلمة وخاصة من جانب الأوزبك والأفغان، محور غرب فارس في أراضي القوقاز وخاصة جورجيا وأذربيجان وداغستان وأرمينيا، ومحور العراق. وكانت التفاعلات الأساسية في هذه المحاور مع أطراف مسلمة أساساً وهم الأوزبك والأفغان والعثمانيون. ولقد أثر على هذه التفاعلات بصورة مباشرة أو غير مباشرة في البداية كل من بريطانيا وروسيا حتى أضحى تأثيرهما فاعلاً ومباشراً خلال القرن التاسع عشر م. بعبارة أخرى: بقدر ما تقدم لنا هذه التفاعلات الدولية حول فارس مدلولات حول العلاقات الإسلامية-الإسلامية فهي لا تنفصل عن العلاقات الإسلامية-المسيحية أيضاً.

وينبع اهتمامنا بالبحث في أنماط هذه التفاعلات المتداخلة وما مارسته من تأثيرات على توازنات القوى الإسلامية-الإسلامية، والإسلامية-المسيحية، من أن القوى الإسلامية الكبرى الثلاث المعنية قد دخلت معاً خلال القرن الثامن عشر م لحظة تاريخية مزدوجة الأبعاد. فمن ناحية: تزامن ضعف وتهايي الصفويين منذ ١٧٢٢م وضعف وتهايي الدولة المغولية منذ ١٧٠٧م وحتى سقوطها تماماً ١٧٥٦م والضعف العثماني الذي دخل مرحلة حاسمة.

ومن ناحية أخرى: تزامن هذا الضعف الثلاثي الأبعاد في القوة الإسلامية مع تبلور الهجمة البريطانية- الهولندية- الفرنسية من ناحية البحار الجنوبية، مع تطور الهجمة الروسية من الشمال على وسط وغرب آسيا المسلمة. وبالرغم من خطورة هذه اللحظة التاريخية لم ينقطع الصراع العثماني-الصفوي (ثم العثماني-القاجاري) وظل يمثل الصراع الأساسي في العلاقات بين الدول الإسلامية طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر م دون حسم نهائي لصالح طرف من طرفيه وإن كانت حدته قد خفت خلال القرن التاسع عشر م. ولقد استنزف قدرًا كبيرًا من طاقة طرفيه وتطورت حوله تحالفات متضادة مع قوى أوروبية؛ ولذا يصبح من الضروري تقدير مسئولية هذا الصراع بين طرفيه وبينهم وبين القوى الأوروبية عن درجة حماية هذه الأجزاء أو فتحها أمام النفوذ ثم الاستعمار الأوروبي خلال القرن التاسع عشر م حين اعتري الضعف الدولتين القاجارية والعثمانية وتزايدت عليهما الضغوط الأوروبية، ولقد أفرزت هذه الضغوط أنماطًا من التدخلات الخارجية. وقد تأثرت هذه الأنماط بحالة التوازنات الأوروبية-الأوروبية كما تأثرت بالأوضاع الداخلية لطرفي الصراع والتوازن بينهما.

وكان الطرفان الأوروبيان الأساسيان في هذه اللعبة هما روسيا وبريطانيا. وفي حين ظلت روسيا طوال القرون الثلاثة (وبدرجة متزايدة منذ ١٧٢٢م) مصدر التهديد الأساسي لإيران، فإن بريطانيا كانت في البداية مصدرًا للمساعدة والمعونة لحاكم إيران في مواجهة العثمانيين أحيانًا أو الأفغان أو البرتغاليين ثم في مواجهة الروس أساسًا، وحتى اجتمعت المصالح الاستعمارية البريطانية والروسية على اقتسام مناطق النفوذ في آسيا الوسطى وفي فارس في أوائل القرن العشرين م.

وإذا كان التهديد الروسي لفارس قد ارتبط بالتطوير في مخططات توسع روسيا القيصرية منذ بطرس الأكبر، فإن الدور البريطاني قد ارتبط بالتطور في تنافس القوى الأوروبية في البحار الجنوبية، وذلك في ظل التوسع الأوروبي من الماركنتلية التجارية إلى الاستعمار التقليدي والتنافس على مناطق النفوذ السياسي.

وبقدر ما استطاعت فارس أن توظف هذه التنافسات وخاصة التنافس البريطاني-البرتغالي والبريطاني-الفرنسي لخدمة مصالحها التجارية المباشرة والمناهضة للدولة العثمانية بقدر ما كان هذا التوظيف هو خطر البداية نحو اختراق النفوذ الأجنبي لهذه المنطقة، والذي كان له مدلولاته السلبية للعلاقات الإيرانية مع جيرانها في الخليج، وفي القوقاز وفي آسيا الوسطى.

فمن ناحية: فإذا كان الشاه عباس الكبير رأى أنه لن يستطيع مناهضة العثمانيين إلا بالتعاون مع أعدائها الأوروبيين، ولذا قرر أن يضرب الإنجليز بالبرتغاليين لتحقيق أهداف تجارية وسياسية على حد سواء، إلا أن الانفتاح التجاري الذي انتهجه جعل من منطقة الخليج

بؤرة من بؤر الصراع الساخن بين الدول الاستعمارية انتهت بدعم السيطرة الإنجليزية وبدعم مكاسب الأوروبيين كتجار وكمبشرين وكمستعمرين وهي الأمور التي عمقت من حدة الخلاف بين الشيعة الإيرانيين وبين جيرانهم السنة.

ومن ناحية أخرى: مع ضعف الدولة الصفوية بعد الشاه عباس اتضح خطر التهديد الروسي حيث تحرك بطرس الأكبر نحو فارس مخترفاً القوقاز واستولى على سواحل بحر قزوين، في نفس الوقت تحرك العثمانيون الذين شعروا بخطر التحرك الروسي وبذا أضحت القوقاز في القرن الثامن عشر م ميداناً للصراع العثماني-الروسي وحقق الطرفان مكاسب إقليمية استطاع نادر خان -بعد دعمه قوة فارس- استعادتها من جديد.

ومن ناحية ثالثة وفي مرحلة حساسة ومهمة من ظهور القاجارية ومن تطور وضع الدولة العثمانية ومن تطور التنافسات الأوروبية-الأوروبية وخاصة بعد حرب القرم تطور التوسع الروسي في آسيا، كذلك تطورت المصالح البريطانية في الهند بعد سقوط الدولة المغولية في الهند؛ ولذا تزايد الخطر الروسي المشترك على كل من العثمانيين والقاجاريين، وحاولت الدولة العثمانية استمالة فارس للتحالف ولم تسفر هذه المحاولة عن نتائج إيجابية ولم تساند كل من الدولتين المسلمتين الأخرى في حربيهما مع روسيا ١٨٢٦م، ١٨٢٨م وهما الحربان اللتان انتصرت فيهما روسيا على إيران وعلى الدولة العثمانية على التوالي. ومن ثم، نجحت الدولتان الأوروبيتان في اقتسام منطقة آسيا الوسطى وفارس، كما سنرى بعد ذلك.

### الجزء الثالث:

تصفية الدور العثماني العالمي وتوالي موجات الاستعمار على العالم الإسلامي.

(١٧٧٤ - ١٩٢٣م)

### مقدمة: فشل الإصلاحات وتوظيف التوازنات: مصير الدولة

منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر م وحتى الربع الأول من القرن العشرين م، تركزت وتعمقت أسباب الضعف والتدهور التي حاقت بالدولة العثمانية والتي ظهرت مؤشراتها وعواقبها تدريجياً منذ نهاية القرن السابع عشر م. ولقد أوضحت هذه المؤشرات والعواقب أن الدولة العثمانية -وبالرغم من الضربات التي تلقتها خلال القرن الثامن عشر م- قد ظلت تحوز عناصر القوة الكافية التي جعلتها تحفظ بوزنها ودورها في التوازن العالمي، وذلك في وقت لم تكن القوة الغربية قد وصلت إلى مرتبة القوة العالمية المهيمنة. ولكن تغير هذا الوضع في القرن التاسع عشر م ليس بالنسبة للدولة العثمانية فقط ولكن بالنسبة للدول الإسلامية الأخرى. فمنذ سقوط الإمبراطورية المغولية في الهند (عقب معركة "بلاس" مع البريطانيين) وبعد سقوط الدولة الصفوية في منتصف القرن الثامن عشر م، أخذ يتضح

التدهور والتراجع في كافة أرجاء العالم الإسلامي. فلقد تبلور بوضوح الفارق بين القوى المادية للشرق والغرب نتيجة تأخر العالم الإسلامي في مجال الأساليب الحربية الحديثة وفي مجال أساليب التجارة والاقتصاد الحديث، ومن ناحية أخرى تطورت توازنات القوى الأوروبية على النحو الذي أدخل أسلوب الهجوم على مختلف أرجاء العالم الإسلامي إلى مرحلة جديدة؛ وهي مرحلة الهجوم المباشر على القلب والتنافس الاستعماري التقليدي (الاحتلال العسكري) بعد أن ظل هذا الأسلوب قاصراً طوال القرنين السابقين على اكتساب النفوذ التجاري والسياسي وعلى التنافس حول البحار والمحيطات والموانئ والقواعد الساحلية. ومع ذلك استمرت الدولة العثمانية باعتبارها أحد الأطراف المشاركة في أنماط متطورة من التفاعلات الدولية مع أطراف أوروبية وأطراف إسلامية، وقد أضحى دور المتغير لأوروبي أكثر حسماً وتأثيراً في تشكيل مسار هذه التفاعلات ونتائجها. ولكن ظلت الإمبراطورية العثمانية بمقاييس القرن التاسع عشر م قوة كبرى تقوم بدور الممثل للكيان الجماعي للعالم الإسلامي أمام التصاعد الكبير في قوة الغرب وفي تهديده لهذا العالم. ويرجع هذا الاستمرار دون انهيار تام لمدة ما يقرب من القرن والنصف إلى عاملين أساسيين مترابطين تكاملاً في تأثيرهما على ظهور هذه الأنماط من التفاعلات ونتائجها المشار إليها:

**العامل الأول-** هو سياسات الإصلاح التي جرى عليها السلاطين العثمانيون (منذ سليم الأول وحتى عبد الحميد الثاني) في محاولة لعلاج أسباب الضعف والتدهور في عناصر القوة الذاتية، وفي آليات إدارة العلاقة بين المركزية العثمانية وبين الولايات الأوروبية والعربية على حد سواء.

**العامل الآخر-** طبيعة توازنات القوى الأوروبية والتي فرضت في مجموعها الحفاظ على بقاء الدولة العثمانية وتكاملها حتى تتم من منظور القوى الأوروبية- الإجراءات المناسبة لتقسيمها، وفي الوقت المناسب، دون تهديد للتوازنات الحساسة بين هذه القوى المتنافسة على الزعامة في أوروبا وعلى اقتسام العالم.

بعبارة أخرى: فإنه أمام تصاعد وتزايد سرعة المخاطر التي أهدقت بالعثمانيين في قلب إمبراطوريتهم وفي الشرق العربي وفي الشرق الأوروبي، اختلفت سبل المواجهة العثمانية مع الغرب في القرن التاسع عشر م عن نظائرها في القرون السابقة، فلم يجد العثمانيون أمامهم إلا ما سمي بالإصلاح من ناحية، وتوظيف التوازنات بين الدول الأوروبية واختلافها على توقيت وسبل اقتسام الإمبراطورية العثمانية من ناحية أخرى.

وإذا كان النقل عن الغرب (وخاصة في مجال التسليح) قد دعم من عناصر القوة العثمانية في فترة التفوق والهيمنة، فهذا النقل في إطار سياسات الإصلاح قد تم في ظروف مغايرة وترتب عليه نتائج مختلفة في القرن التاسع عشر م. فإذا كانت الامتيازات العثمانية قد

ظلت في القرن الثامن عشر م وسيلة التعبئة للمساندة الأوروبية بعد أن كانت في القرن ١٦، السابع عشر م وسيلة لتمزيق توحيد الصف الأوروبي ضد العثمانيين، فإن القرن التاسع عشر م قد شهد وجهًا آخر لهذا العملية، فالغرب من خلال تأثيره وضغطه على عمليات الإصلاح العثمانية قد اتجه لخلق علاقات اعتماد كبيرة عليه تحتوي ما تبقى من عناصر القوة العثمانية وتكمل عملية إضعاف هذا الكيان الضخم الذي لا يمكن إسقاطه دفعة واحدة، فالقد كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسيلة لإكمال دمج الدولة العثمانية في نظام التحالفات الأوروبية وفي النظام الرأسمالي الغربي، ووسيلة للنيل من مؤسساته ونظمه الداخلية على نحو يحول دون إحياء وتجديد قوة إسلامية حقيقية ومستقلة.

ومن ناحية أخرى: إذا كان العثمانيون قد اعتمدوا أيضًا من قبل على توازنات القوى الأوروبية في القرن السادس عشر م من أجل خدمة أغراض الفتح والتوسع، ثم في القرن السابع عشر م من أجل خدمة محاولة الاستمرار في التوسع، ثم في القرن ١٨ ممن أجل أغراض الدفاع عن حدود الإمبراطورية في أوروبا، فإن توظيف العثمانيين لهذه التوازنات منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر م لم يكن إلا من أجل استمرار البقاء والحفاظ على تماسك الكيان في مواجهة تزايد "حركات الاستقلال" في شرق أوروبا وفي مواجهة التهديد العسكري المباشر من جانب الدول الأوروبية للولايات العربية. ولقد انعكس تأثير التوازنات الأوروبية على نمط العلاقات العثمانية-الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وعلى نمط العلاقات بين الدولة العثمانية وولاياتها العربية الإسلامية والدول الإسلامية الأخرى، على نحو أبرز بقوة في هذه المرحلة ما أضحي للمتغير الأوروبي من تأثير سلبي طويل الأجل على الدور العثماني العالمي وعلى مصير الدولة العثمانية برمتها.

وهكذا حدث الانهيار العثماني حين اجتمع تراكم تأثير النتائج السلبية لكل من عمليات الإصلاح وعمليات توظيف التوازنات الأوروبية-الأوروبية.

هذا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمليات الإصلاح (من حيث دوافعها وطبيعتها ونتائجها) لم تكن عملية داخلية ولكنها تقع في صميم التفاعلات الدولية الكبرى في هذه المرحلة؛ ومن ثم فهي لم تكن منفصلة عن تأثير تطورات التوازنات الأوروبية-الأوروبية على علاقات الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية أو مع ولاياتها.

فبقدر ما يؤدي الاهتمام باليات عملية الإصلاحات والتفاعلات حولها إلى علاج الانحياز في دراسة ما يسمى "المسألة الشرقية" من منظور التاريخ الدبلوماسي الغربي فقط (كما سنرى لاحقاً) فهو يؤدي أيضًا إلى تحقيق أهداف أخرى، أهمها بيان الارتباطات الواضحة والمتداخلة بين هذه العمليات الإصلاحية (في تفاعلها مع آليات التوازنات الأوروبية) وبين قضايا وأزمات العلاقات العثمانية مع الولايات الأوروبية والولايات العربية تحت الهيمنة العثمانية، ولقد كانت

هذه القضايا والأزمات هي الساحة التي اختبرت مواقف القوى الأوروبية المختلفة من بقاء واستمرار الدولة العثمانية، ومن ثم اختبرت وزن وتأثير المتغير الأوروبي على مصير الدولة العثمانية في بعده الأساسيين المتكاملين: إحياء القوة الذاتية، والحفاظ على تماسك أرجاء الدولة.

ومن ثم أضحى مصير الدولة العثمانية - بكل تعقداته وانعكاساته وتأثره بمصالح القوى الأوروبية الكبرى هو القضية المحورية التي تفرعت عنها مجموعة من القضايا المتداخلة في نطاق العلاقات الأوروبية- الدولية، والعلاقات الأوروبية-العثمانية، والعلاقات الأوروبية-الإسلامية.

**ونتناول هذا فيما يلي على أساس ثلاثة محاور:**

**المحور الأول- تطور التوازنات الأوروبية ومشكلات العلاقات العثمانية- الأوروبية:**  
**التدخلات الأوروبية في أزمات الولايات الأوروبية، وفي عمليات إصلاح الدولة العثمانية**

مرت علاقات القوى والتوازنات بين الدول الأوروبية الكبرى - وخاصة بريطانيا وفرنسا وروسيا- بتطورات مهمة عبر ثلاث مراحل متتالية منذ اندلاع الثورة الفرنسية وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وكان مصير الدولة العثمانية موضوعاً مهماً في هذه التوازنات. وتمتد المرحلة الأولى منذ الثورة الفرنسية، وحتى مؤتمر فيينا ١٨١٥ ثم تمتد المرحلة الثانية حتى منتصف القرن التاسع عشر م (الوفاق الأوروبي)، بينما تمتد المرحلة الثالثة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

والسؤال الأساسي الذي يمثل الخلفية المشتركة في تحليلنا هو:

ما مدى نجاح العثمانيين في توظيف هذه التوازنات الأوروبية للحفاظ على تكامل الدولة وإصلاحها لأكبر وقت ممكن؟ وكيف استطاعت الدول الأوروبية أن تنظم ردود فعلها مستغلة في ذلك "حركات الاستقلال" وسياسات الإصلاح؟

وإذا كان وسط أوروبا والبلقان لم يشهدا أزمات كبرى تختبر توازنات المرحلة الأولى، فإن الحملة الفرنسية على مصر كانت المجال الأساسي لهذا الاختبار. كذلك اقترنت هذه المرحلة أيضاً بالطور الأول من الإصلاحات العثمانية، أما توازنات المرحلة الثانية فاقدمت شهدت ثورة استقلال اليونان وحرب القرم كاختبارات أوروبية، كما شهدت حركة محمد علي والحركة الوهابية واستعمار الجزائر كاختبارات على الساحة العربية، كما دخلت الإصلاحات العثمانية مرحلة تغيير جذري.

وفيما يلي بعض النتائج المستخلصة من واقع دراسة أزمات الاستقلال الأوروبية والعربية ومن واقع دراسة سياسات الإصلاح العثمانية:

## ١ - أنماط التدخلات الأوروبية خلال أزمات "الشرق الأوروبي".

- واجهت الدولة العثمانية ثلاث أزمات محورية في البلقان وهي أزمة استقلال اليونان، وحرب القرم، والحرب "الروسية-التركية" الثالثة. والسؤال الأساسي الذي يثور هنا هو: هل كانت هذه الأزمات نتاج حركات تحرير قومية أم كانت ردود فعل للصراع الروسي-العثماني حيث اتجهت روسيا لاستغلال أوضاع القوميات في البلقان؟

لقد اختلفت الاجتهادات للإجابة عن هذا السؤال، ويمكن أن نميز بين اتجاهين أساسيين: الاتجاه الأول: يرى أن أوضاع القوميات في شرق أوروبا منذ نهاية القرن ١٨ قد مثلت ركناً أساسياً في نمو وتطور "المسألة الشرقية"؛ أي الصراع بين الدولة العثمانية وبين رعاياها من المسيحيين في جنوب شرق أوروبا، ولقد تدخلت القوى الأوروبية في تسوية وإدارة هذه الصراعات على نحو لا ينال من توازن القوى في أوروبا. وكان للأغلبية في منطقة البلقان روابط لغوية وعرقية ودينية مع القوى الأوروبية الصاعدة المناهضة لهيمنة الدولة العثمانية، ولقد تبلورت لدى هذه الأغلبية الجاذبية نحو الأيدولوجيات العلمانية أو القومية الأوروبية، كما أن القرب الجغرافي ساعد بقوة على محاولات إفلات هذه الأغلبية من السيطرة العثمانية وذلك بالاستعانة بالقوى الأوروبية المجاورة.

الاتجاه الثاني: وهو الذي تبلور في كتابات مؤرخين مسلمين، فهو يرفض أن يُرجع الأزمات الأوروبية الشرقية إلى نمو القومية البلقانية كرد فعل للاضطهاد المسلم العثماني، ولكن يرى أن هذه الأزمات ليست إلا رد فعل للصراع القومي والمستمر بين روسيا القيصرية وبين الدولة العثمانية، ويمكن أن نستخلص مبررين أو بندين رئيسيين انقسمت بينهما روافد هذا الاتجاه:

أولهما: هو طبيعة الحكم العثماني لهذه المناطق بعد فتحها حيث اكتفت الحكومة العثمانية بتحصيل الخراج غير متعرضة لشعوب هذه المناطق في دينهم ولغتهم وتقاليدهم ومن ثم نشطت لغة وعصبية كل أمة. ومع ذلك يبين البعض كيف أن التسامح والاعتدال كانا الآفة التي استغلتها القوى الأوروبية للنيل من الدولة العثمانية وتوجيه الضربات إليها من الداخل بحيث أضحت القوميات والملل غير المسلمة أحد أهم أسباب ضعف الدولة العثمانية.

وثانيهما: يتساءل متشككاً حول هذه الروابط العميقة التي أضحت منذ نهاية القرن الثامن عشر م بين الشعوب المسيحية البلقانية وبين غرب أوروبا خلال سعي الأولى للاستقلال عن العثمانيين وطوال القرن التاسع عشر م.

في حين أن أهل البلقان إلى الشرق أقرب، سواء من ناحية الجنس أو العقيدة أو الأخلاق والعادات أو الحضارة، وخضوعهم للأتراك لم يكن أمراً شاذاً، بل كانوا طوال تاريخهم أعداء

أوروبا الغربية، فكان الصليبيون الغربيون يشعرون أن بيزنطة عدُو لهم لا صديق، ولم يلبثوا أن أعلنوا حرباً صليبية على الدولة البيزنطية.. وظل العداء يتأرجح في صدر كل من الكنيستين الغربية والشرقية زمنًا طويلاً خلال العصر الحديث، ولم تُعنِ الدول الغربية بشأن البلقان إلا بدوافع سياسية صرفة، ومن ثم فتورة البلقان لم تكن تعصبًا خالصًا للغرب ولا رغبة من أهله في الحرية أو صدى لانتصار مبادئ الثورة الفرنسية، ولم تكن ثورة أوروبا من أجلها صادرة عن تعاطف من هذه الدول مع أهل البلقان بل كانت في الغالب صدى مباشرًا للصراع بين روسيا وتركيا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحليلات غربية أيضًا قد اعترفت بهذه الفجوة التاريخية بين شرق وغرب أوروبا. ولكنها من ناحية أخرى أبرزت روابط مشتركة مبعثها التطورات الاجتماعية والسياسية الحديثة.

هذا، وعلى ضوء الدراسة التفصيلية لتطور هذه الأزمات الثلاث يمكن القول: إن القاسم المشترك بينها هو كونها نتيجة لاستغلال القوى الخارجية، لأوضاع القوميات في شرق أوروبا لتحقيق هدف هذه القوى المشتركة وهو إضعاف الدولة العثمانية، كذلك فقد توقف نجاح ثورات هذه القوميات على درجة المساندة الأوروبية التي نجحوا في تعبئتها، كما توقفت درجة وطبيعة هذا النجاح (السرعة، الاكتمال، درجة الخسائر) على تفاعل نمط التدخلات الأوروبية مع نمط ردود الفعل العثمانية - كما سنرى في المحورين التاليين.

٢- نمط ردود الفعل العثمانية: حدود عناصر القوة الذاتية والسعي نحو الاستعانة

### بطرف خارجي

اتسم رد الفعل العثماني بالاعتماد على بُعدين: عناصر القوة الذاتية، والاستعانة بطرف خارجي. وكانت النتائج النهائية لتسوية الأزمات هي الاستقلال التدريجي لعدد من الدول البلقانية وذلك بناء على نتائج مؤتمرات أوروبية؛ مما كان يعني أن مصير أوروبا العثمانية قد أضحى مسؤولية جماعية أوروبية، ومما يعني أيضًا أن البعد الثاني كان أكثر تأثيرًا من الأول. بعبارة أخرى: بالرغم من أن عناصر القوة الذاتية قد أثبتت درجة الفعالية في حماية الإمبراطورية في بعض المراحل إلا أن التدخلات الخارجية هي التي حسمت النتائج النهائية، وكان هذا أبرز تعبير عما آلت إليه عمليات توازن القوى العثمانية-الأوروبية وعلى العكس تمامًا مما كان يحدث قبل قرنين حيث كانت التدخلات العثمانية هي التي تحسم نتائج النزاعات الأوروبية-الأوروبية.

وبالنظر إلى عناصر القوة الذاتية يمكن أن نميز بين ثلاثة أنماط من توظيف هذه العناصر لمواجهة أزمات "الشرق الأوروبي" وهي: استخدام القوة العسكرية العثمانية لقمع

ثورات الشعوب البلقانية أو للدخول في حرب ضد روسيا، وسياسات الإصلاح الداخلية لتحسين أوضاع هذه الشعوب، والاستعانة بالقوة العسكرية لولاية مصر في عهد محمد علي. وفي حين تداخل باستمرار النمطين الأول والثاني طوال النصف قرن الذي اندلعت فيه الأزمات الثلاث فإن النمط الأخير لم يظهر إلا مرة واحدة خلال الأزمة اليونانية.

وعلى ضوء تحليل أنماط استخدام القوة العسكرية في الأزمات الثلاث في ظل سياقها الإقليمي والدولي فيمكن القول: إن الطرف العثماني لم يتخلَّ عن استخدام القوة العسكرية تحت اسم "الجهاد" في إدارة تفاعلاته مع الأطراف الأوروبية، والتي تركزت في هذه المرحلة حول استقطاع ممتلكاته الأوروبية، ولكن ظهر جلياً ما أضحى يحيط بهذه الأداة من قيود. فبالرغم من ضخامة الكيان العثماني حيث لم يكن من السهل إسقاطه بضربة واحدة، إلا أن سياسات الإصلاح التي ركزت بدرجة كبيرة -في مرحلتها الأولى- على المؤسسة العسكرية والأجهزة المعاونة لها (كما سنرى)، لم تستطع أن تعيد إحياء القدرة العسكرية العثمانية على نحو يمكنها من حسم الحروب لصالح قضاياها، ومن هنا كانت حاجة الدول العثمانية لتعويض هذا النقص في عناصر القوة الذاتية عن طريق تعبئة الضمانات السياسية والدبلوماسية، من جانب قوى أوروبية كبرى. ولقد اتخذ أسلوب الاستعانة العثمانية بطرف خارجي في مواجهة روسيا مسلكين:

**المسلك الأول:** هو التشدد أحياناً -اعتماداً على نجاح القدرات الذاتية واعتماداً على مساندة بريطانيا وفرنسا. وفي مقابل هذا التشدد اضطرت الدولة العثمانية أحياناً أخرى تحت ظروف مغايرة (هزيمة عسكرية وافتقاد المساندة البريطانية الفرنسية) إلى قبول شروط بعض الاتفاقات والمعاهدات وخاصة معاهدة أدرنة ١٨٢٩م، وكذلك معاهدة سان ستيفانو مع روسيا ١٨٧٨م تحت ضغط احتلال الأستانة. ولموازنة عواقب هذه الظروف السلبية اتجهت الدولة العثمانية إلى **المسلك الثاني** المكمل وهو: الحرص على أن تتضمن وثائق المؤتمرات الأوروبية التي عقدت من أجل تسوية هذه الأزمات بنوداً ينص على حماية الدول الأوروبية لتكامل واستقرار الإمبراطورية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية العثمانية.

هذا ولقد أكملت السياسة العثمانية المسلكين السابقين بالتلويح دائماً: أمام الدول الأوروبية بإجراء "الإصلاحات" التي من شأنها أن تستجيب لمطالب شعوب البلقان والتي معها تفتقد الضغوط الخارجية مغزاها ومبرراتها. وفي نفس الوقت -كما سنرى لاحقاً- كان أفضل سبيل لمواجهة المعارضة الداخلية للإصلاح هو إبراز ضرورته لكسب المساندة الأوروبية وإلا تعرضت الدولة لمخططات أوروبية ضد تكاملها. وكان هذا المسلك المزدوج من أبرز المؤشرات على محاولات تغلب الدولة العثمانية على عواقب محدودية القوة السياسية والعسكرية العثمانية في مواجهة تحديات داخلية وخارجية خطيرة.

### ٣- أنماط تدخل القوى الأوروبية: بين احتواء انفراد روسيا بالحركة وبين مشاركتها الهدف الاستراتيجي لإضعاف الدولة العثمانية.

من أهم السمات المشتركة بين الأزمات الثلاث دورُ روسيا في اندلاعها وفي إدارتها وتدخلها بصور ودرجات مختلفة سياسية ودبلوماسية وعسكرية، فردية أو جماعية (مع دول البلقان)؛ لتحقيق وصية بطرس الأكبر؛ ألا وهي إسقاط الدولة العثمانية: العائق الأساسي أمام فرض السيطرة الروسية تحت حجة "الميراث البيزنطي الأرثوذكسي" والعرق السلافي المشترك مع البلقان وشرق أوروبا.

كما شهدت هذه الأزمات تدخل أطراف أوروبية - وخاصة بريطانيا وفرنسا والنمسا - تحت دعاوى ومبررات مختلفة (حماية الثوار، وحرية الملاحة في المضائق)؛ ومن ثم فقد شهدت كل أزمة جهودًا دبلوماسية متعددة الأطراف قبل وبعد اندلاع أعمال عسكرية متعددة المستويات.

وعلى ضوء تحليل تفاصيل وتوقيت وتركيبية هذه الأعمال العسكرية والدبلوماسية يمكن أن نصيغ مقولة مزدوجة الأبعاد عن نمط وتدخل القوى الأوروبية مفادها:

لقد اختلف نمط التدخل من أزمة إلى أخرى باختلاف حالة التوازنات الأوروبية - الأوروبية التي أحاطت بكل أزمة، ومن ثم اختلفت أدوات كل نمط في إدارة هذه الأزمات، ومع ذلك فقد ظل الهدف واحدًا ومشاركًا بين القوى الأوروبية؛ ألا وهو احتواء وتحجيم النفوذ الروسي من خلال منع انفراده بتحديد مصير الإمبراطورية العثمانية في البلقان من ناحية، ولكن مع العمل - من ناحية أخرى ودون تناقض مع ذلك - على تكريس وتعميق ضعف هذه الإمبراطورية من خلال الاستقطاع التدريجي والمنظم في أرجائها الأوروبية، فلم تكن التوازنات الأوروبية - وفقًا للمقولة الشائعة - هي التي ساعدت على بقاء الدولة العثمانية لفترة طويلة ولكن هذه التوازنات هي التي ساعدت على هذا الاستقطاع بهذه الصورة التي تتفق ومتطلبات النظام الأوروبي الدولي.

والجدير بالذكر أن المصادر الغربية تتجه نحو إبراز أولوية أحد هذين النمطين؛ وهو نمط التدخل لاحتواء الحركة الروسية المنفردة، في حين تبرز المصادر العربية التاريخية أولوية النمط الثاني. وبالرغم من عدم التمييز الصريح والواضح في جميع هذه المصادر بين هذين النمطين؛ إلا أن المقولة السابق طرحها تحرص على توضيح هذا التمييز. كما أن تحليل التاريخ الدبلوماسي للأزمات الثلاث وفقًا لإطار "تحليل النظم" يساعد على بيان التفاعل بين النمطين وتأثيرهما المتبادل، وليس هنا موضع التفصيل في هذا المقام.

## المحور الثاني- حركة الإصلاحات العثمانية بين الضغوط الخارجية والمعارضة الداخلية: في سبيل حماية تماسك الإمبراطورية أم إحياء القوة الإسلامية وحماية الإسلام؟

وضح مع نهاية القرن الثامن عشر أخطار التحلل والانحيار التي تواجهها الإمبراطورية العثمانية وكانت هذه الأخطار محصلة ضعف وعدم فعالية مؤسسات النظام العثماني التي أرسيت أركانها في فترة النشأة والنمو للدولة العثمانية والتي وصلت إلى أقصى درجات نموها وفعاليتها مع سليمان القانوني، ثم سرعان ما أخذت تعاني من مظاهر الضعف والتدهور الذي وصل إلى قمته في نهاية القرن ١٨ تحت تأثير عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية (كما سبق أن أشرنا).

ولقد كانت أزمت الشرق الأوروبي -السابق دراستها- من أهم النتائج (وفي نفس الوقت من أهم الأسباب) للتدهور الذي حاق بعناصر قوة الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر م، ولقد كانت حركة الإصلاحات تقع على رأس السبل المتخذة لمواجهة أسباب وعواقب هذه الأزمات؛ ومن ثم مواجهة ومقاومة التطور في طبيعة ودرجة الهجمة (كما كانت أيضاً أزمت الشرق الإسلامي أداة أخرى ولو مختلفة كما سنرى).

فيصبح السؤال المنطقي هنا: ما هو وضع حركة الإصلاحات -من حيث دوافعها ومضمونها وآلياتها وتطوراتها ونتائجها ومحدداتها- في هذا السياق تأثيراً وتأثراً؟ أي ما علاقة هذه الإصلاحات بالإطار الدولي والضغوط الخارجية؟ وهل تحققت بالفعل؟ وهل كان ممكناً أن تساعد على حماية تماسك الإمبراطورية، أو على الأقل ساعدت على إطالة عمرها؟ وفي البداية تجدر الإشارة إلى أن دراسة الإصلاحات العثمانية تكتسب مدلولات مهمة تبين ضرورتها من ناحية ومنطقاتها من ناحية أخرى.

وتنبثق ضرورة هذه الدراسة من أنها تعالج تحيزاً مهماً عند دراسة "المسألة الشرقية"؛ يتمثل -في بُعد منه- في إهمال دراسة دور المتغيرات العثمانية الداخلية في هذا الصدد، ويعكس ذلك تحيزاً يُعطي من قيمة دور الفاعل الأوروبي ويجسد الدولة العثمانية باعتبارها موضوعاً للتفاعلات الأوروبية أو باعتبارها مجرد فاعل سلبي يتلقى الأوامر الأوروبية ومحكوماً عليه بالدمار على يد القوميات الثائرة والقوى الأوروبية المترصدة.

هذا، ولقد سبق وبادرت مصادر غربية رائدة في دراسة المسألة الشرقية ببيان أسباب ظهور هذا التحيز وكيفية علاجه. وأحد السبل لمعالجة هذا التحيز لدى المنظور الأوروبي التقليدي لدراسة المسألة الشرقية هو محاولة فهم لماذا استمرت الدولة العثمانية لمدة طويلة، وعلاقة هذا الاستمرار بحركة الإصلاحات والعلاقة بين الإصلاحات وبين القوى الداخلية المعارضة لها؟

هذا، وتنطلق دراستنا للإصلاحات العثمانية من الاعتراف باعتبارين أساسيين مرتبطين:

**الاعتبار الأول-** أنها لم تكن حركة الإصلاح الوحيدة في العالم الإسلامي خلال القرن التاسع عشر م حيث ظهرت حركات أخرى في أرجاء العالم الإسلامي؛ سواء تحت الهيمنة العثمانية (مصر - الشام - تونس)، أو تحت حكم أجنبي (الهند - آسيا الوسطى الإسلامية). ومن ثم يجدر القول: إن الإصلاحات كانت أسلوبًا للمقاومة الإسلامية في أوائل مرحلة الهيمنة الأوروبية العالمية خلال القرن التاسع عشر م، وهذه المقاومة جاءت من قادة الدول الإسلامية وصفوتها (في حين أضحت المقاومة بعد ذلك ضد الاستعمار الأوروبي التقليدي للعالم الإسلامي في ظل المرحلة الثانية للهيمنة الغربية العالمية خلال القرن العشرين تتبع من قواعد أكبر للشعوب). ولكن كانت حركة الإصلاح العثمانية حركة محورية قامت في أكبر الدول الإسلامية ولم تقتصر انعكاساتها على المركز العثماني في الأناضول فقط أو على الشرق الأوروبي، ولكن امتدت وبدرجات متنوعة لأرجاء العالم الإسلامي المختلفة. ومن هنا جاء اهتمامنا بأبعاد هذه الحركة في هذا الموضوع دون غيرها من حركات الإصلاح الأخرى.

**والاعتبار الثاني-** أن اهتمامنا بأبعاد هذه الحركة (الدوافع والطبيعة والنتائج) لا يلقى بنا في صميم السياسات والأوضاع الداخلية العثمانية فقط، ولكن يقودنا إلى صميم التفاعلات الدولية العثمانية التي تبلورت حول هذه الأبعاد. فبقدر ما كانت حركة الإصلاحات العثمانية تعبيرًا عن صورة من صور المقاومة غير العسكرية للهجمة الأوروبية، وبقدر ما كانت عملية إدارتها تعبيرًا عن آليات حاسمة في إدارة العلاقات الدولية العثمانية، بقدر ما أضحت نتائجها -كما سنرى- تعبيرًا عن تحول خطير في شكل تنظيم الدولة العثمانية وفي العلاقات العثمانية-الأوروبية والعلاقات العثمانية-الإسلامية أيضًا. ومن هنا تأتي أهمية وخصوصية هذه الخبرة العثمانية بالنسبة للتنظير حول التفاعل بين الداخل والخارج حول هذه العمليات الإصلاحية المهمة.

ولذا -تثور من ناحية أخرى- عديد من الإشكاليات المنهاجية المهمة. ومن أهم الإشكاليات التي تتضح من واقع المراجعة النقدية لمجموعة من الأدبيات العربية والغربية حول هذه القضية هي: التعقيد والغموض والتداخل الذي يفسح الطريق لاستكشاف أنماط مهمة من التحيزات حول أبعاد هذه القضية وحول الإجابة عن السؤال التالي: ما هو تقويم عمليات الإصلاح طوال القرن التاسع عشر م؟ وترجع هذه الإشكاليات لعدة اعتبارات: منها: اختلاف التحليل من حيث زاوية النظر وبؤرة الاهتمام، فهناك زاوية الطرف العثماني (قيادة، صفوة، قاعدة) وزاوية الطرف الأوروبي، كذلك يتركز الاهتمام إما على بؤرة إصلاح وضع رعايا

الدولة العثمانية من غير المسلمين أو بؤرة إصلاح مؤسسات الدولة والمجتمع في مركز الدولة العثمانية وفي أقاليمها وولاياتها الأوروبية والعربية.

**ومنها:** (وهو الأهم) خطورة وحيوية القضية الكامنة وراء حركة الإصلاح، وهي قضية ثارت منذ أكثر من قرنين، وما زالت تثور حتى الآن، وهي قضية "الأخذ عن الغرب". وهذه القضية تحوز اهتمام مجالات معرفية مختلفة (وليس السياسية فقط)، كل منها تلقي بإسهامها فيه من زاوية معرفية محددة: تاريخية، نفسية، اجتماعية، اقتصادية، تكنولوجية. وتثير هذه القضية الحيرة والارتباك بالنسبة للمحلل السياسي الذي يريد أن يقدم تحليلاً علمياً؛ حيث لا يجد أمامه إلا منطقة رمادية غامضة تتصادم حولها منظورات ورؤى متباينة، فتمثل بذلك بيئة صالحة لظهور التحيزات المتنوعة. وتتلخص هذه القضية كالاتي:

مع دخول العالم الإسلامي في طور الضعف وتحول مركز القوة العالمية إلى الغرب، تبلورت التساؤلات عن أسباب هذا الضعف وهذا التحول، كما تبلورت الاتجاهات نحو الحاجة إلى الإصلاح، وفي نفس الوقت اتسعت الشقة والخلافات بين الآراء حول القدر من الإصلاح المطلوب ومضمونه ومجاله، وإذا كان الاتجاه الأساسي للإصلاح قد تمثّل في النقل من الغرب والأخذ عنه إلا أنه لم يكن هناك اتفاق على ما الذي يجب نقله والذي يجب تركه، وعلى مغزى هذا النقل وعواقبه. وتمثلت المعضلة الأساسية بين دعاة صور الإصلاح المختلفة وبين قوى المعارضة حول إمكانات وصعوبات الفصل بين نقل أوجه التقدم المادي والتكنولوجي وبين نقل الآراء والأفكار والمعتقدات والقيم والسلوك والمؤسسات الغربية التي تتباين عن نظائرها في نطاق الحضارة الإسلامية؛ ولذا تفرع عن هذه المعضلة الأساسية مجموعة من الأسئلة الفرعية: هل يعني النقل من الغرب الاعتراف بتفوقه على الإسلام وحضارته؟ ومن ثم هل يفرض هذا النقل حتمية التحول نحو العلمانية؟ أي هل العلمنة هي مرادف التغلب على أسباب ضعف وتراجع عناصر القوة في الحالة العثمانية أم أن ما أصاب القوة في العالم الإسلامي من تخلف وضعف كان من جراء تغلغل أفكار وممارسات علمانية؟ وكيف يمكن الجمع بين أوجه التقدم المادي الغربي لإحياء عناصر القوة وبين الخصوصية الذاتية للقيم والمعتقدات والممارسات الإسلامية؟ بل هل من الممكن تطوير آخر للتقدم لإحياء هذه العناصر دون نقل عن نموذج الغرب؟ هل السبيل لإحياء القوة الإسلامية وإنقاذها هو استبدال المؤسسات التقليدية أم أن هذه المؤسسات في حاجة لاجتهاد إسلامي جديد لتطوير دورها وفعاليتها في خدمة الأمة؟ وهل هذا ممكن في ظل ضغوط الإطار النظمي الدولي الذي يسعى بطبيعته لإلغاء هذه الخصوصية؟ وتفجر هذه الأسئلة أهمية خبرة الدولة العثمانية في هذا المجال ومدلولاتها بالنسبة للواقع المعاصر.

وبالنظر إلى هذه الإشكاليات -أي الداخلية أساسًا- نجد أن فهم ضوابط ومعايير تقويم هذه الحركة الإصلاحية في حاجة إلى دراسات مقارنة تراكمية على عدة مستويات وفي عدة مجالات تثيرها مجموعة من الأسئلة، وهي تتلخص كالتالي:

أ- معنى "الإصلاح" وهدفه: هل يكون من داخل نفس النظام ومن أجل إحيائه وتجديده وفي ظل ضوابط ومعايير إسلامية أم لاستبداله للانتقال إلى نظام آخر مختلف تمامًا عن طريق النقل التام عن الغير والتخلي عن الإطار الحضاري برمته أو في أجزاء منه؟ وفي هذه الحالة الأخيرة يثور التحفظ على مصطلح "الإصلاح"؛ حيث يصبح في الحالة العثمانية وخلال القرن ١٩ بصفة خاصة مصطلح "تأثير الغرب والنقل عنه" أكثر ملاءمة، وهذا يقتضي بدوره الإجابة على السؤال التالي: هل بدأت الإصلاحات العثمانية بالمعنى الأول وانتهت إلى الثاني؟ وكيف؟ ولماذا؟

ب- الدوافع نحو إدخال الإصلاحات: هل هي دوافع ذاتية لإحداث تحول حقيقي في ظل الإسلام أم تحت ضغط من الخارج اتفاقًا مع مصالح قوى خارجية؟ وما نمط (درجة ومجال) تأثير هذا الضغط الخارجي ابتداء من فرض "الإصلاح" وخلال عملية تنفيذه؟.

ج- معضلة "الإصلاح": كيف يمكن نقل الأبعاد المفيدة دون النيل من الذات والعقائد؟ وهل هذا ممكن في ظل توازن القوى الدولي الذي لا يكون في صالح الطرف الذي هو في حاجة للإصلاح؟

د- مضمون السياسات الإصلاحية: فهي متنوعة الأبعاد: عسكرية، ودبلوماسية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية؛ ومن ثم فهناك حاجة لتحديد الأولوية التي حظي بها كل بُعد من هذه الأبعاد، وأيها كان أكثر تحديًا وإثارة للمعارضة الداخلية؟.

هـ- أهم القوى المعارضة ودوافعها ومبرراتها: ودرجة تأثيرها بالمقارنة بدرجة تأثير الضغوط الخارجية على تفريغ الإصلاح من محتواه الإيجابي.

ويمكن الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال مستويين من التحليل: الأول - يعرض لمراحل تطور مضمون السياسات الإصلاحية طوال القرن التاسع عشر م وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. أما الثاني - فيتناول نتائج وعواقب هذه السياسات من خلال مناقشة المقولات السائدة حولها للوصول إلى رؤية جديدة.

المستوى الأول - مراحل تطور السياسات الإصلاحية: من نقل الأساليب الفنية إلى نقل المؤسسات والأفكار الغربية.

يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل كبرى لهذا التطور من حيث مضمون هذه السياسات، ولقد اختلفت هذه المراحل من حيث درجة وطبيعة النقل عن الغرب؛ ومن ثم اختلفت أيضاً من حيث درجة وطبيعة المعارضة الداخلية والضغط الخارجية.

وتمتد المرحلة الأولى من نهاية القرن الثامن عشر م وحتى ١٨٣٩م وتسمى "عصر إصلاحات ما قبل التنظيمات"، أما الثانية المعروفة "بعصر التنظيمات" فتمتد حتى ١٨٧٨م، وشهدت صدور ثلاث وثائق إصلاحية هي: خط كلخانة ١٨٣٩م، وخط همايون ١٨٥٦م والدستور العثماني الأول ١٨٧٦م، أما المرحلة الثالثة المعروفة بمرحلة "تركيا الفتاة" فهي تمتد حتى إلغاء الخلافة وإعلان جمهورية تركيا. ودون الدخول في التفاصيل يمكن الاقتصار على الملاحظتين التاليتين:

**الملاحظة الأولى** هي أن هناك ارتباطاً بين تطور الإصلاحات وتطور النظام العثماني برمته، فإذا كانت المرحلة الأولى من الإصلاحات تعد مرحلة تمهيدية اقتصر فيها النقل عن الغرب على نقل أساليب فنية وخاصة في المجال العسكري، فإن مرحلة التنظيمات التي شهدت تغيرات مؤسسية ومجتمعية وتياراً من الأفكار الجديدة تعد بمثابة مرحلة انتقالية بين نظام قديم ونظام جديد؛ بحيث إن المرحلة الثالثة وخاصة منذ ١٩٠٨م (أي بعد انتهاء حكم السلطان عبد الحميد الثاني وعودة الدستور) جاءت كإعلان عن مولد نظام جديد تماماً تأكدت أركانه بإعلان الجمهورية التركية وإلغاء الخلافة.

وهكذا كان من أهم سمات التطور الإصلاحي: القضاء على الانكشارية وتكوين جيش محترف منظم منفصل العلاقة عن العلماء، وكان تطوير هذا الجيش يمثل قوة دفع لتطوير عدد من المؤسسات المالية والصناعية، كذلك تم إخراج التعليم من تحت رقابة العلماء وظهرت ازدواجية مؤسساته ما بين تعليم مدني بمراحل مختلفة وحتى الجامعة وبين تعليم ديني، وازدواجية المحاكم والقوانين التجارية والجنايئة والخاصة ما بين قوانين مدنية وأخرى شرعية إسلامية أو مختلطة؛ حيث لم تعد الشريعة فقط هي مصدر القوانين ولكن ظهرت مصادر أخرى للقوانين تحتذي النمط الأوروبي؛ أي تستند على مبدأ الإقليم وليس الشخصية، وبدأ تنظيم الوزارات على أسس أوروبية، ثم الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية. وفي نفس الوقت الذي كانت تتبلور فيه هذه الإصلاحات الداخلية كانت تتبلور أيضاً المرحلة الأخيرة من تطور العلاقات الدبلوماسية العثمانية مع الدول الأوروبية بعيداً عن الدبلوماسية المنفردة، واستكمالاً لحلقات الدبلوماسية التبادلية الكاملة على النمط الأوروبي، ومن ثم الاندماج الكامل للدبلوماسية العثمانية في ظل نظام الدول الأوروبية منذ منتصف القرن التاسع عشر م كما أشرنا آنفاً.

**الملاحظة الثانية:** وهي أن السياسات الإصلاحية قد تضمنت مستويين من الإجراءات: أولهما- لتطوير عناصر قوة المركز العثماني وأدوات سياساته العسكرية والدبلوماسية والسياسية والاجتماعية، وثانيهما- للحفاظ على تكامل أجزاء الإمبراطورية من خلال إعادة تنظيم الإدارات المحلية في الولايات وزيادة استقلال سلطاتها العسكرية والمالية والقضائية، ومن خلال إصلاح أوضاع الرعايا من غير المسلمين الذين هددت ثوراتهم (في البلقان بصفة خاصة ثم في الولايات العربية) هذا التكامل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذين المستويين مرتبطان متداخلان بقوة، فالخيط الأساسي والمشارك والكامن وراء المراحل الثلاث من تطور الإصلاحات العثمانية هو وضع الأقسام والملل المختلفة؛ وضع العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين في المركز العثماني وفي أرجاء الإمبراطورية، ومن ثم إمكانات وآفاق وحدود المساواة بين الرعايا من مختلف هذه الأقسام وهذه الملل. بعبارة أخرى: كان الخيط الكامن والرابط بين جميع هذه الإصلاحات هو "أبعاد التحول نحو دولة مركزية وطنية علمانية بالمعنى الحديث الذي عرفته أوروبا"، وهو الأمر الذي لم يكن يستوي مع كيان متعدد القوميات تتفوق فيه الملة المسلمة مثل كيان الإمبراطورية العثمانية.

### المستوى الثاني: محصلة سياسات الإصلاح ومحدداتها:

إذا كانت المعارك العسكرية في أوروبا لم تحم تماسك الكيان الإقليمي الأوروبي للإمبراطورية العثمانية؛ حيث استمرت تحت ظل التدخلات الخارجية عملية الاستقطاع التدريجية من الأقاليم الأوروبية ومن السلطات الفعلية العثمانية على هذه الأقاليم، والتي وصلت إلى قمتها في نهاية القرن التاسع عشر م، فإن الإدارة العثمانية الأخرى في عملية مقاومة الهجمة الأوروبية -أي أداة الإصلاح- لم تساعد أيضاً في حماية هذا التماسك ولم تحل مشكلاتها الداخلية بل قادت في النهاية إلى نتيجة أخطر وأعمق ما زالت مجتمعات الشعوب المسلمة تعاني من عواقبها الداخلية والخارجية. فهذه الإصلاحات وإن ساعدت على إطالة أجل الإمبراطورية لمدة قرن إلا أنها أفرزت -بصورة تراكمية- تحولات اجتماعية واقتصادية خطيرة أدت -وبصورة تدريجية منظمة ومستترة في البداية ثم صريحة في النهاية- إلى فصل الإسلام عن المجتمع والدولة وذلك تحت حجة ما سمي "التحديث" و"النقدم" و"العلمية"، وفي ظل عملية النقل من الغرب والأخذ عنه. فإذا كان إلغاء الخلافة وتصفية الإمبراطورية واستقلال أرجائها الأوروبية والعربية وإعلان الجمهورية التركية الحديثة بعد نشوب الحرب العالمية الأولى يعد نهاية مطاف قرن ونصف قرن تقريباً من الجهود الإصلاحية المتنوعة الأشكال والدرجات، فإن هذه التحولات الخطيرة قد وجدت جذورها في

آليات ونتائج سياسات الإصلاح العثمانية بمستوياتها الأساسية المترابطين: أي العلاقات بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين، وتطوير سبل وتنظيم وإدارة الدولة والمجتمع. فهل كانت هذه المحصلة حتمية؟ وما العوامل التي حددتها كما حددت المسار نحو الإصلاح؟

وحتى تتمكن من الإجابة عن هذا السؤال يجب مناقشة التأثير المتداخل لثلاثة عوامل: دوافع القيادة العثمانية (السلطان ودعاة الإصلاح) وأهدافها من وراء الإصلاح وردود فعل المعارضة الداخلية، وطبيعة التدخلات الخارجية في هذه العملية. ويساعد التمييز بين هذه العوامل الثلاثة من ناحية، وتحديد التفاعل المتداخل بين تأثيراتهم من ناحية أخرى، على استجلاء الغموض الذي يكتنف القراءة في سياسات الإصلاح العثمانية بحثاً عن نتائجها وتفسيراً لهذه النتائج.

**ومن خلال هذه القراءة يمكن التمييز بين أربعة اتجاهات حول تقويم هذه النتائج.**

**وأول هذه الاتجاهات** يعبر عنه المؤرخون الغربيون المعاصرون للقرن التاسع عشر م، فلقد رأوا أنه لم تحدث أية إصلاحات أو تغييرات حقيقية من أجل تطبيق مبدأ المساواة بصفة خاصة؛ ومن ثم يرون أن هذه الإصلاحات لم تكن إلا ذرّاً للرماد في أعين الغرب منعاً لتدخله، وأن القيادة العثمانية لم تكن تريد هذه الإصلاحات بالفعل، أو على الأقل لم تقدر على تنفيذها.

**أما الاتجاه الثاني:** فتعبّر عنه المصادر التاريخية التقليدية العربية؛ فهي تدافع عن جهود الدولة العثمانية للحفاظ على الإسلام، حيث رأت أن السياسات الإصلاحية كانت السبيل لتحقيق هذا الحفاظ في مواجهة الأطماع الأجنبية.

**أما الاتجاه الثالث:** فهو يتناثر في المصادر الغربية والعربية على حد سواء، ويرى أن معارضة بعض القوى الداخلية التي وصفت بالمحافظة أو السلفية هي التي أدت إلى فشل هذه الإصلاحات والحيلولة دون تطويرها بسرعة وفعالية على نحو حال دون إنقاذ الإمبراطورية.

**وهناك اتجاه رابع:** يمثل المؤرخون الغربيون المعاصرون الذين درسوا بعمق هذه المرحلة من التاريخ العثماني من واقع مصادر غربية وتركية. ولا ينكر هذا الاتجاه حدوث تغييرات وإصلاحات وأنها لم تنجح في حماية المصالح العثمانية الأساسية (أي تكامل وتماسك أرجاء الإمبراطورية) أو حلّ المشكلات الداخلية وذلك نتيجة مجموعة متداخلة من العوامل، ولكن من ناحية أخرى يبرز هذا الاتجاه كيف أن التنظيمات بالرغم من هذا الفشل قد مهدت الطريق نحو تركيا الحديثة بعد سقوط الخلافة، حيث لم يعد أمام تركيا إلا طريق واحد هو التحديث والتغريب.

وبالنظر إلى هذه المنظورات يمكن القول: إن ثمة تقويماً عاماً مطلوب وهو لا بد أن يستند على تحليل العوامل السابق تحديدها. وبدون الدخول في تفاصيل هذا التحليل **يكفي التوقف عند بعض الملاحظات حول كل منها وصولاً إلى خلاصة عامة.**

فمن دوافع القيادة العثمانية ومصدقية أهدافها من وراء الإصلاح نلحظ التزامن بين توقيت البدء في كل مرحلة من مراحل الإصلاح وبين وقوع هزائم عسكرية وتزايد الضغوط الخارجية على تماسك أرجاء الإمبراطورية. لذا يمكن القول: إن أهم الأهداف العثمانية من وراء الإعلان عن "الإصلاحات" كان إحياء القدرة العثمانية والحفاظ على تماسك الإمبراطورية ولتعبئة المساندة الخارجية والحد من تدخلات القوى المنافسة، ولكن لم يتحقق ذلك إلا جزئياً وببطء وبصعوبة خاصة قاعدة المساواة بين المسلمين وغير المسلمين والتي كانت في خلفية كل الإصلاحات. فهل يعني ذلك أن القيادة العثمانية لم تكن ترغب في هذه "الإصلاحات" أم لم تكن تقدر على الوفاء بها؟ ولماذا؟

بعبارة أخرى: هل كان رفع مبدأ المساواة بمثابة سلاح دبلوماسي في وقت الأزمات وليس محوراً لبرنامج إصلاح حقيقي؟ أي هل كان المصلحون يريدون مجرد تحقيق مكاسب خارجية وعدم تغيير أي شيء في الداخل؟ بالطبع لا يمكن الرد بالإيجاب وخاصة بالنسبة للمرحلة الثانية من الإصلاحات، وبدرجة أكبر بالنسبة للمرحلة الثالثة.

فبالرغم من الصراعات بين قادة مرحلة "التنظيمات" حول درجة سرعة الإصلاحات إلا أنهم اتفقوا على أن إنقاذ الإمبراطورية يتطلب بلورة مواطنة جديدة وهي "العثمنة". ومع ذلك وبغض النظر الآن عن مناقشة درجة القرب أو البعد بين مفهوم "العثمنة" وبين قاعدة المساواة كما طرحها الغرب فإنه لا يمكننا معرفة ما إذا كان عدم الإسراع بتطبيق هذه العثمنة كان من مرجعه عدم القدرة بسبب المعارضة الداخلية أو مرجعه عدم الرغبة الحقيقية في تنفيذه بالرغم من كل التعبيرات اللفظية والسلوكية من القيادة العثمانية للتنظيمات عن ذلك، فإن الوصول إلى هذه المعرفة يتطلب تحليلاً دقيقاً لمصادر دراسة فكر القيادة العثمانية، ومضمون هذا الفكر، وهذه الدراسة مهمة وضرورية لتوضيح ذلك الغموض الذي يحيط بفكر هذه القيادة واتجاهاتها نظراً للتضارب بين المصادر المختلفة حول تقويمها، وقد تتم هذه الدراسة عبر الأسئلة التالية:

١- هل هي علمانية، على أساس أن موانيق الإصلاح الثلاثة ليست مستمدة من الشريعة الإسلامية، ولأن الاتجاه نحو المواطنة المتساوية يعني الاتجاه نحو مفهوم علماني للدولة وللمواطنة وانفصالاً عن قواعد الفكر الإسلامي التقليدي؟.

٢- أم هل المصلحون - وهم يركزون على إنقاذ الإمبراطورية - لم يفكروا أو لم يعتقدوا بقوة في هذه العواقب "العلمانية" للإصلاحات؟ أي هل لم يدركوا مآل النتيجة النهائية في المدى

الطويل لتطبيق هذه الإصلاحات وما ستسفر عنه عواقب هذا التطبيق بالنسبة لنموذج الدولة الإسلامية؛ ومن ثم التحول نحو دولة علمانية حديثة؟

٣- وهل كانت فكرة "المواطنة المتساوية" خروجًا على الأصل الإسلامي أم تولدت عن اجتهاد إسلامي يستجيب لتحديات داخلية وخارجية متجددة؟

وبقدر ما يصعب الآن اختيار الرد بالإيجاب المطلق أو النفي المطلق على أحد هذه الأسئلة فقط بدون تحليل منظم مقارنة لمصادر التعبير عن فكر القيادة العثمانية (وهو ما سيتم في المستوى الثالث من هذا المشروع وهو الخاص بالنماذج الفكرية) إلا أنه يمكن أن نصوغ هنا الخلاصة التالية:

حيث إن رؤيتنا لضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ تفرض أن يكون للمتغيرات العقيدية وضعها الضابط بين المتغيرات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفسرة للوقائع أو التطورات أو القضايا؛ ولذا يصبح السؤال المهم هنا هو: ما الذي فعله السلاطين لإصلاح وإحياء السلوك الإسلامي الصحيح في المجتمع؟ فإن انتقاده - وليس عناصر القوة المادية - هو أساس التدهور والضعف الذي حاق بهذه العناصر. وبالرغم أنه لم تخلُ وثيقة من وثائق الإصلاح الثلاث الأساسية من نغمة إسلامية واضحة سواء بإرجاع التدهور إلى عدم مراعاة الإسلام أو بالتأكيد على ضرورة إحياء قوة الإسلام، فإنه يمكن القول إن الدولة العثمانية أساءت تقدير عواقب ما يقترن بنقل الأساليب الفنية والمادية من نقل للأفكار والقيم والقواعد الغربية، كذلك أساءت اختيار الوسيلة اللازمة لإنقاذ الإمبراطورية (المساواة)؛ فهي فضلاً عن كونها تثير الجدل حول مدى تطابقها مع أسس الشريعة، الأمر الذي أثار معارضة داخلية شديدة لها، وفضلاً عن كونها - في جانب مهم منها - نتيجة ضغط خارجي، فلم يكن بمقدور هذه الوسيلة - في ظل المعارضة الداخلية وفي ظل الضغوط الخارجية - أن تحقق الهدف من ورائها. بعبارة أخرى: حتى لو افترضنا إمكانية القول: إن القيادة العثمانية أرادت إصلاحاً حقيقياً من داخل النظام الإسلامي (مواطنة في ظل الإسلام) فإن الوسيلة لم تكن تستقيم مع الهدف ولا تعالج الدوافع، ذلك لأن هذه الإصلاحات لم تعالج الضعف الأساسي أي السياسي والاقتصادي (والأهم ضعف الروح والقيم الإسلامية)، والذي أدى إلى الضعف العسكري، فلقد فشلت القيادة العثمانية في إدراك أن الاعتماد الاقتصادي والمالي ليس أقل خطورة من الهزائم العسكرية ومن تأثير القوميات الثائرة على أمن وتكامل الإمبراطورية واستقلالها. ولقد كان دور عناصر المعارضة من ناحية والضغوط الخارجية من ناحية أخرى من أبرز العوامل التي بلورت جوانب هذا السوء في الاختيار.

### أما عن المعارضة الداخلية من حيث أنماطها واتجاهاتها ونتائجها:

فقد شهدت ساحة الحركة الإصلاحية منذ نهاية القرن الثامن عشر م وحتى أوائل القرن العشرين م ثلاثة أنماط من المعارضة الداخلية، ولقد ارتبط ظهور كل نمط بمرحلة من المراحل الثلاث الأساسية التي تطور عبرها محتوى السياسات الإصلاحية. ويقوم التمييز بين هذه الأنماط على عدة أسس: المعارضة للإصلاحات أم لنظام الحكم العثماني وسلطات السلطان، ومضمون وأسس الفكر المعارض، وطبيعة القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلها.

**أ- النمط الأول:** هو معارضة العلماء والانكشارية؛ أي التحالف بين فريقين رجال السيف ورجال الدين اللذين مثلاً ما يسمى "الصفوة التقليدية" وكانا الركنتين الأساسيين للدولة العثمانية منذ نشأتها وفي عصر قوتها، ولقد وصفت هذه القوى "بالتقليدية" أو "الرجعية" أو المحافظة أو السلفية، واتهمت بالجمود والتمسك بالقائم ورفض النقل والأخذ من الغرب الكافر والتشكك في الأفكار النابعة من خارج نطاق مجالهم المعرفي.

ولقد برزت هذه المعارضة في مواجهة إصلاحات السلطان سليم الثالث والسلطان محمود الثاني بالرغم من أنها اقتصرت على نقل أساليب فنية ونظم تدريب عسكرية جديدة، ولم تتضمن مساساً جوهرياً بنظاميهما وسلطاتهما.

ولقد كانت هذه المعارضة من القوة في البداية لدرجة أنها اكتسبت مساندة شعبية كبيرة لها وحتى أدت إلى فشل إصلاحات سليم الثالث بل عزله (وفقاً لفتوى من المفتي). ولقد تكرر تمرد الانكشارية وتكرر أيضاً استنفار العلماء للشعب ضد إنشاء نظام جديد للجيش وذلك في ظل مصطفى الرابع ومحمود الثاني، وظلت هذه المعارضة حائلاً دون إدخال إصلاحات حقيقية، ولكن تمكن محمود الثاني - وبخطوات تدريجية وحذرة - من القضاء على الانكشارية ١٨٢٦م، ومن احتواء طبقة العلماء من خلال إجراءات أضعفت قدرتهم على المعارضة الفعالة. ومن ثم فلقد انساق البعض منهم وراء السلطان وظل البعض الآخر يقاوم التغيير.

**ب- أما النمط الثاني:** فهو الذي غلب في عصر التنظيمات (١٨٣٩م - ١٨٧٦م) وظهر أيضاً بين صفوف العلماء، تجاه تطبيق قاعدة المساواة بين المسلمين وغيرهم. إذن هذا النمط من المعارضة انطلق من قاعدة أكبر من قاعدة النمط الأول كما أن قضيته اختلفت عن قضية النمط الأول.

وبالنظر إلى هذين النمطين من المعارضة -وبالمقارنة برؤية السلاطين وصفوة الإصلاح- يمكن القول: إن هذه كانت معارضة للإصلاح وليس للنظام العثماني القائم. ولقد نبعت من الخلافات حول الهدف وحول تكييف الوسيلة، وهو الاختلاف الذي وقع في صميم الجدل الداخلي الخاص بحركة الإصلاح العثماني، فإذا كان مصلحو التنظيمات قد افترضوا أن

الإصلاحات (على النمط الغربي) التي تحوي ضمنياً فكرة أن العلمنة للحياة العامة هي السبيل لإنقاذ الإمبراطورية، ومن ثم ضغطوا بكل الطرق لتحقيق أهدافها بالرغم من معارضة الشعوب التي يحكمونها، فإن هذه المعارضة -سواء العنيفة في البداية أو السلبية بعد ذلك- انطلقت من أنه إذا كان الإنقاذ لن يتحقق إلا بالتضحية بالشريعة فهو لا يصح لأنه يعني التخلي عن أمل الخلاص نهائياً؛ أي رأوا أن المصلحين إنما يدمرون الجوهر والأساس في سبيل الحفاظ على الشكل والمظهر.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه لم تكن كل طبقة العلماء ضد الإصلاح فنجد أن بعض كبار العلماء قد طالبوا بإصلاح القوات العثمانية المسلحة عن طريق تبني العلوم والتدريب العسكري الغربي واستخدام خبراء ومرشدين أجانب، ودافعوا عن نظريتهم بأدلة من الشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي وبينوا أن الجهاد ضد الكفار هو من واجبات المؤمن، وأن تقوية الجيش هو واجب ديني، وضرورة أن يستجيب الاجتهاد لظروف الدولة لأن الشريعة لا تضع عقبات أمام خدمة الإسلام.

ومع ذلك أدت المعارضة إلى فشل الإصلاحات في تحقيق أهدافها ولكن فشلت أيضاً في إحياء القوة الإسلامية. فبالرغم من استناد هذه المعارضة إلى رفض البدع لحماية الإسلام فإن رفضها للإصلاحات -على هذا النحو- كان رفضاً لشكليات وليس حفاظاً على الإسلام في جوهره، فلم تكن هذه المعارضة تنفيذاً لما يجب أن يكون عليه الدور الحقيقي للعلماء في فترة أزمة الأمة وخاصة في مرحلة النقل المادي عن الغرب والذي تسربت معه الأفكار والمؤسسات الغربية. ففي هذه المرحلة -وكما يقول البعض- تحول دور العلماء (الإفتاء) - تحت الضغط أو المصلحة- إلى السلبية بمعنى السكوت أو التكيف مع اتجاه المصلحين بدلاً من تقديم بديل يحفظ للإسلام دوره الحقيقي في المجتمع، ولم تتقدم هذه المجموعة لملء الفراغ الموجود وتعبئة القاعدة بصورة إيجابية في مواجهة صفوة البيروقراطية أو من سموا بالمصلحين الليبراليين).

أما الشعب المسلم فلقد كان غير مهتم أو معاد للتغيير وذلك على أساس أن ما تتضمنه الإصلاحات من تغييرات كان يبدو له بصورة انتصار للعدو المسيحي الغربي على الإسلام كما تبدو مفروضة من أوروبا وبتشجيع منها وبتنفيذ من رجالها.

وبالنظر إلى كل ما سبق وعلى ضوء خصائص العصر ذاته يصبح من الضروري والمهم البحث بنظرة جديدة في أبعاد دور قوى المعارضة التقليدية حتى نتبين الأبعاد الحقيقية لإلقاء مسئولية فشل الإصلاحات على الداخل أساساً وعلى من اقترنوا بالحفاظ على الإسلام والغيرة عليه، أي طبقة العلماء وعامة الشعب المسلم. فبالرغم من أن هذه القوى كانت تعارض جميع الإجراءات الإصلاحية التي تؤخذ من الكافر وتجرد المجتمع المسلم من

خصوصياته إلا أنه يصبح من التحيز البين الانسحاق تمامًا في الهجوم على هذه القوى، كما أنه يكون من التحيز أيضًا المساندة الكاملة لمواقفهم، فالموقف الوسط بين هذين التحيزين يتطلب الدراسة العلمية المنظمة لآليات هذه المعارضة ومضمون معارضتها ومبرراتها؛ لنتبين هل اقتصر فقط على رفض الشكليات التي تتعارض مع الإسلام؟ وما مدى ما قدمته من بدائل للإصلاح من داخل النظام الإسلامي؟ وهل رفضت مضامين إيجابية في الإصلاح؟ ولماذا لم تكن من الفعالية لدرجة سمحت لقوى الضغوط الخارجية بجرف حركة الإصلاح لتصبح عملية تحول وانتقال من نظام إلى آخر؟ هل كانت قيود الإطار الدولي في تفاعلها مع قيود رؤية ودوافع القيادة والصفوة العثمانية أكبر في تأثيرها؟

ج- والنمط الثالث من المعارضة يمثل نمطاً آخر بين المعارضة التقليدية وبين صفوة الإصلاح أو من سماوا بمصليحي التنظيمات أو المصلحين المستبدين (١٧٩٢-١٨٧٦م)، ويسمى هذا النمط بالمصلحين الليبراليين أو التقدميين أو التجديدين الدستوريين. هذا وتتعدد أوجه المقارنة بين هذه المعارضة والأخرى التقليدية. فكانت هذه المعارضة الليبرالية التي لعبت دوراً خطيراً في العقود الأخيرة من عمر الدولة العثمانية قد نبعت من الصفوة المثقفة والبيروقراطية الجديدة، والتي ظهرت بوصفها قوى اجتماعية جديدة ونتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مجال التعليم والصحافة والانفتاح على الغرب، وحاولت أن تقدم أيديولوجية هي: "الدستور"، "العلم"، "العلمنة"، ولقد جمع بينها في البداية مفهوم "العثمنة" ثم الوطنية التركية (بعد الحرب العالمية الأولى).

كما لم تكن هذه المعارضة موجهة لعواقب بعض التنظيمات (مثل النمطين الأول والثاني) بل موجهة أيضاً إلى جوهر النظام العثماني ذاته وخاصة انفراد واستبداد السلطان بالسلطة، فلقد كان صفوة هذه المعارضة قد آمنوا -مثل رجال التنظيمات- بضرورة الحفاظ على الإمبراطورية إلا أنهم اختلفوا معهم في الوسيلة، وكان من أهم وسائلهم الدستور والبرلمان باعتبارهما سبيلاً لعلاج الخطأ الجوهرى في إصلاحات التنظيمات، وهو أنها كانت مجرد برنامج يحركه صفوة من البيروقراطيين والجيش وليس له أي جذور في القاعدة، كما أنه كان يتوقف على إرادة السلطان الذي اهتم بالإصلاحات باعتبارها سبيلاً أيضاً لتدعيم سلطته وزيادة مركزيتها. ولهذا لم يكن الشغل الشاغل لقوى المعارضة الجديدة التغريب الذي يتجه إليه المجتمع والدولة ولكن كيفية تغيير السلطة المستبدة. هذا ولقد تبلورت هذه المعارضة منذ ١٨٦٠م وامتدت تطوراتها بين التنافس كحركة فكرية (١٨٦٠م-١٨٧٧م) ثم التنقل (١٨٧٧م-١٩٠٨م) ثم الصعود كحركة سياسية (١٩٠٨م-١٩١٤م) وكانت الثورة الكمالية أقصى تعبيراتها، وكانت بدايتها تحت اسم "تركيا الفتاة" ثم "جمعية الاتحاد والترقي" التي كانت إحدى أجنحة تركيا الفتاة.

وإذا كان النمط الأول من المعارضة قد غالى في رفض النقل من الغرب خوفاً من البدع والنيل من الإسلام (دونما تمييز بين النقل الإيجابي والسلبي) فإن المعارضة الليبرالية لم تجد غضاضة تحت تأثيرها بالأفكار والممارسات السياسية في الدول الأوروبية الكبرى من الدعوة إلى نقل الممارسات والأفكار والمؤسسات باعتبارها السبيل الأمثل لتحقيق التطور، كما لم تجد غضاضة في بيان أن نقل هذه الأبعاد لا يتناقض مع الإسلام بل إن لها جذورها في الخبرة الإسلامية وفي خبرة التاريخ العثماني ذاته. فلقد حرصت صفوة هذه المعارضة على تقديم أفكارها في إطار يتكيف مع التقاليد والاتجاهات الإسلامية، ولهذا بدوا -كما يقول البعض- مسلمين مخلصين بفكر ليبرالي وطني. ومع ذلك يظل الحكم على علمنة فكرهم في البداية أو تطويره تدريجياً على نحو قاد إلى هذه العلمنة أمراً يحتاج إلى دراسة تفصيلية تساعد على توضيح عدة أمور غامضة ومتناقضة في نظر غير المتخصصين في دراسة هذه المرحلة من التاريخ السياسي العثماني الداخلي؛ ألا وهو التناقض بين تقويم، اتجاهات عدة لهذه الحركة: هل هي علمانية أم هي إسلامية تحديثية؟ وكيف كانت البداية، وكيف حدث تطور حتى تم تمهيد الطريق للجمهورية الكمالية باتجاهاتها العلمانية الكامل؟

وأول هذه الأمور هو أن المصادر التاريخية الغربية تحرص على بيان إخلاص صفوة هذه المعارضة بوصفهم مسلمين، وذلك على عكس مصادر تاريخية عربية وتركية تبرز صفة العلمنة اللادينية لهذه الحركة بصورة أكثر وضوحاً. وثاني هذه الأمور هو أن المصادر الغربية التي عاصرت نمو هذه الحركة لم تتفق على تقويمها، كحركة تقدمية أو رجعية، حيث إن هذه الحركة التي قالت إن التطبيق الفعلي للشريعة يعني تشكيل مجلس تمثيلي وإقامة حكومة مسئولة مسئولة مباشرة أمام الأمة عارضت تطبيق بعض إجراءات التغريب، وكان هذا الوضع يعكس -وفق نفس المصدر- تناقضاً بين الجانب الغربي والجانب العثماني الإصلاحية الليبرالي، وذلك على أساس أن صفوة حركة تركيا الفتاة قد قدموا في خطابهم المعلن بعبارة إسلامية بعض الأفكار والمؤسسات التي عرفوها من اتصالهم بالغرب، وحتى يفرض أن هذه الأفكار والمؤسسات تتلاءم مع الإسلام أو كامنة فيه بل تتفوق في صيغتها الإسلامية عن الصيغة الغربية إلا أنه -وبغض النظر عن مدى صحة هذه الحجج- فهي -وفقاً لنفس المصدر أيضاً- لا تستطيع أن تخفي أن الشكل الجديد لهذه الأفكار والمؤسسات قد انتقل للعالم الإسلامي من الغرب.

خلاصة القول: وعلى ضوء مناقشتنا لأهداف ودوافع القيادة، وأبعاد تأثير المعارضة الداخلية، وأبعاد التدخل الأوروبي، فإنه يمكن أن نلخص تحليلنا في نقطتين:

**النقطة الأولى-** نجحت الحكومة العثمانية -ولمدة قرن- في المناورة بالقوى الأوروبية وبقوى المعارضة الداخلية على نحو سمح باستمرار الإمبراطورية لمدة هذا القرن. ولكن لم يكن هذا هو السبيل السليم لإحياء القوة وتجديدها والحفاظ على وحدة هذا الجزء من كيان الأمة الإسلامية، فالمصالح متضاربة ومتناقضة بين الطرفين ولم تزدها الإصلاحات إلا اضطراباً وتناقضاً.

**النقطة الثانية-** إن النقل من الغرب والأخذ عنه ليس في حد ذاته وفي كلياته قيمة إيجابية بصورة مطلقة ودائمة، وخاصة حين يتم تحت تأثير ضغط خارجي وفي مرحلة من مراحل تندي وتدهور القوة الذاتية مثل الذي جرى في حالة الإصلاحات العثمانية خلال القرن التاسع عشر م. ولم يكن ما سُمي "الإصلاحات" في هذه الفترة إلا عامل تكريس للضعف مع الإعداد للانهييار التام واحتواء ما تبقى من عناصر للقوة وإقامة كيان تابع للغرب.

وكما كانت الإصلاحات الاقتصادية وسيلة لإكمال دمج الدولة العثمانية في النظام الرأسمالي الغربي، فإن ما عقدته من مخالقات ومعاهدات أكمل اندماجها في نظام الدول الأوروبية، ولم تكن لتؤدي جميع هذه السبل إلى إحياء أو تجديد مجتمع إسلامي ولكن كانت سبباً لقطع صلة الحركة الإصلاحية بالإسلام وعزل الدين عن المجتمع، أي وضع جذور العلمنة والابتعاد عن الأسس الإسلامية، بل محاولة إثبات فشل النموذج الإسلامي السياسي والاقتصادي، واستغلال أدوات عديدة لفرض تبني النموذج الليبرالي الغربي وإزاحة النموذج الإسلامي. فإن ما حدث في الدولة العثمانية لم يكن إصلاحاً ولكن استبدالاً، وهو أمر تكرر في باقي أرجاء العالم الإسلامي.

### المحور الثالث- العلاقات العثمانية مع الولايات العربية وأنماط التدخلات والتنافس

#### الأوروبي حول العالم الإسلامي.

شهد نظام التفاعلات العثمانية- الأوروبية حول العالم الإسلامي حلقة جديدة خلال مرحلة الانهييار العثماني وجهود الهيمنة الأوروبية العالمية (أي منذ نهاية القرن الثامن عشر م حتى أوائل القرن العشرين)، ولقد تشكل خلال هذه المرحلة أيضاً نظام دولي أوروبي جديد قادت تفاعلاته إلى الحرب العالمية الأولى، وكان للمنطقة العربية والعالم الإسلامي برمته وضعه في عملية التشكيل هذه؛ وهو الأمر الذي انعكس على الملامح النهائية للخريطة السياسية للمنطقة العربية (ولغيرها من الأرجاء الإسلامية وخاصة في القوقاز وآسيا الوسطى). ومن أهم السمات والخصائص النظامية للتفاعل بين النظام الأوروبي (بتوازناته المتطورة المتتالية) وبين النظام العثماني (بتطوراته الداخلية المتتالية مع تطور مراحل

الإصلاح) هو تطور طبيعة التدخلات الأوروبية في الولايات العربية للإمبراطورية وتزايد درجتها نظراً لتزايد تعرض هذه الولايات للاختراق الخارجي، ونظراً للتطور في أهداف ودوافع ومسارات حركة القوى الأوروبية نحو هذه المنطقة.

ومن ثم فإن هدف التحليل هو دراسة طبيعة تأثير المتغير الأوروبي على تماسك وتكامل الولايات العربية في نطاق الإمبراطورية في مرحلة الانهيار، وذلك على نحو يبين درجة وطبيعة واختلاف هذا التأثير عن نظيره في المراحل السابقة، كما يبين أدواته وأنماطه وعواقبه. حقيقةً تعرضت أرجاء أخرى من العالم الإسلامي لتدخلات أوروبية انتهت بالاحتلال أيضاً -ومن أهمها القوقاز وآسيا الوسطى- إلا أن محور التحليل في المبحث ينصب أساساً على الولايات العربية حيث كانت مثلها مثل الولايات الأوروبية- العثمانية (كما سبق ورأينا) ساحة خصبة لدراسة أنماط التدخلات الأوروبية المختلفة في تفاعلها مع الفاعل المركزي الإسلامي (الدولة العثمانية) في حين أن بقية الأرجاء الإسلامية تبلور على صعيدها نمط التدخل بالاحتلال المباشر أساساً.

واتساقاً مع أهداف التحليل النظمي، فإنه يمكن التمييز بين عدة أنماط من التفاعلات وهي تعكس أشكالاً متنوعة للتدخلات الأجنبية باستخدام أدوات متنوعة، وينخرط تحت كل منها نماذج من مناطق جغرافية مختلفة عبر مراحل زمنية متتالية.

ويمكن رصد ثلاثة أنماط رئيسية هي: نمط التدخل في تفاعلات الحركة الاستقلالية عن المركزية العثمانية، نمط التدخل المباشر بالاحتلال العسكري أو بمناطق النفوذ أو من خلال الصهيونية، نمط التدخل باستغلال حركة القومية العربية. ولكن يجدر ملاحظة ما يلي:

**من ناحية أولى:** نجد أن الأنماط الثلاثة من التدخل الأوروبي متداخلة في تطور الواقع التاريخي؛ لأن بعض هذه النماذج يرتبط زمنياً بنماذج نمط آخر، فمثلاً الحملة الفرنسية -وهي أحد نماذج نمط التدخل المباشر- إنما تفاعلت بعمق مع التمهيد لحركة محمد علي والإطار الدولي الذي أحاط بظهورها وتصفيتها. كذلك فإن الحركة المارونية الانفصالية في الشام -وهي أحد نماذج النمط الأول- تحتوى بصورة أو بأخرى على الجذور الممهدة لمولد فكرة القومية العربية في الشام.. وهكذا وبالرغم من هذا التداخل الزمني فإنه يمكن القول من ناحية أخرى إن كلاً من هذه الأنماط الثلاثة قد غلبت على الأخرى في فترة محددة كما سنرى.

وهكذا فإن التقسيم الثلاثي الأنماط يحقق أغراض التحليل الأساسية حيث يبرز ويبين التنوع في أدوات التدخل الأوروبي في العلاقات العثمانية-العربية من ناحية والتطور في استخدامها من ناحية أخرى، عبر مراحل تطور التوازنات الأوروبية وتطور حركة الإصلاحات العثمانية.

**ومن ناحية ثانية:** بقدر ما تنوعت أدوات التدخل الأوروبي بقدر ما تدرج -بانتظام وتنوع- توظيفها، فلقد عارضت في البداية -وبقوة- الحركات الإصلاحية الإسلامية (السياسية منها والدينية) وساهمت في تصفيتها كما ساهمت من قبل في تدعيم الفجوة بينها وبين الدولة العثمانية؛ وذلك تحقيقاً لهدف مزدوج؛ وهو: استمرار ضعف الدولة العثمانية كمتطلب أساسي للحفاظ على التوازنات الأوروبية وفي نفس الوقت منع أية حركة إحياء إسلامية حقيقية، وعلى العكس فقد ساعدت القوى الأوروبية بعد ذلك -وبقوة- حركات الملل غير المسلمة وكذلك التيارات القومية العربية حيث كانت سبباً لتصفية الدولة بعد أن أضحى ممكناً بل مرغوباً - في ظل تطور طبيعة التوازنات الأوروبية- مثل هذه التصفية. وبين هذين النمطين كانت أداة الاحتلال العسكري سبباً مباشراً للاستقطاع.

إن الخيط المشترك بين هذه الأدوات مزدوج الأبعاد، فهناك -من ناحية- عملية التحول من مساندة بقاء وتكامل الدولة العثمانية إلى الانتقال التدريجي نحو التفتت من الداخل ثم الاستقطاع وحتى الاقتسام النهائي؛ حيث إن الأنماط الثلاثة تعكس درجات مختلفة من التدخل الأوروبي المتصاعد النغمة، ولكن أيضاً المترابط والمتكامل نحو هدف أساسي وهو تصفية أكبر قوة إسلامية.

ولهذا، فإنه يمكن أن نصنف هذه الأنماط الثلاثة في نمطين فقط، وذلك وفق طبيعة ومضمون التأثير الكلي للمتغير الأوروبي: **أولهما** - نمط التدخل لمنع إحياء الأمة الإسلامية من داخل النظام العثماني أي بواسطة قوى إسلامية -ولو غير عثمانية- ويدخل في نطاق هذا النمط بعض نماذج الحركات الاستقلالية، وهو يعكس في نفس الوقت التدخل الأوروبي إلى جانب الدولة العثمانية ضد القوى التي بدأ أنها تعمل ضدها (وإن لم يكن ضد الإسلام). **وثاني النمطين:** نمط التدخل لاستقطاع أرجاء الإمبراطورية وحتى تدميرها، وهنا يظهر التدخل إلى جانب القوى التي تعمل أيضاً ضد العثمانية ولكن ضد الإسلام أيضاً، ويدخل في هذا النطاق الاحتلال العسكري وتوظيف حركة القومية العربية، كما يدخل أيضاً بعض نماذج الحركات الاستقلالية ولكن ذات الجذور والدوافع المختلفة عن النماذج في النمط الأول.

**ومن ناحية ثالثة:** كان للسياسات العثمانية انعكاساتها على الأوضاع الإقليمية الخاصة بكل منطقة. فالحكومة المركزية العثمانية لم تكن سلبية تماماً في مواجهة أرجائها العربية، وتنوعت ردود الفعل العثمانية للتدخلات الأوروبية كما اتجهت أحياناً للمبادرة، فلقد انتقلت من سياسات الإصلاح (١٨٣٩م - ١٨٧٨م) إلى فكرة الجامعة الإسلامية (١٨٧٩م - ١٩٠٩م) مع تزايد موجات الاحتلال العسكري واستقلال الأقليات غير المسلمة، إلى إعلان الجهاد خلال الحرب العالمية الأولى بعد سياسات الاتحاد والترقي في التتريك والعثمنة وفي ظل ثورة التيارات القومية العربية. وتثير هذه السياسات تساؤلات -من منظورات مختلفة- حول

مبرراتها الحقيقية ومدى فعاليتها بل عن مدى مسؤوليتها عن إتاحة الفرصة للقوى الأوروبية للاختراق. فمثلاً، هل حالت سياسات الدولة العثمانية دون حركة إصلاح حقيقية من جانب قوى إسلامية أخرى؟ وهل كانت سياسات الإصلاح (وخاصة مبدأ المساواة) بداية السقوط الحقيقي حيث مهدت الأرضية لمزيد من التوظيف الأوروبي للملل ثم القوميات في النيل من الداخل في الدولة الإسلامية؟، وهل كانت سياسات الاتحاد والترقي مسؤولة عن تغلب الاتجاهات الانفصالية في الحركة القومية العربية؟، وهل تمثلت محصلة السياسات العثمانية في ركود وتخلف الولايات العربية على نحو ساعد على الاختراق الخارجي والاحتلال بصفة خاصة؟.

**ومن ناحية رابعة:** لا تكتمل الصورة بدون فهم الأوضاع الإقليمية لكل نمط من أنماط هذا التدخل، وهي تثير أيضاً تساؤلات، مثلاً حول حقيقة النوايا والدوافع للحركات الاستقلالية (مثل حركة محمد علي)، وحقيقة الأوضاع التي ساعدت على الاحتلال العسكري وردود فعل الأطراف المحتلة له، ولماذا تأخر استقطاع أو اقتسام بعض المناطق عن غيرها؟ وهكذا فإن تحليل تفاعل المتغيرات العثمانية والإقليمية مع أدوات التدخل الأوروبي لابد أن يوضح الاختلاف بين نمطي التدخل الأساسيين. وفيما يلي قدر من التفصيل حول هذين النمطين:

#### ١ - حركات الاستقلال الذاتي ونمط توظيف أوروبا لها في تكريس ضعف الدولة العثمانية والقوة الإسلامية.

شهد العالم العربي الإسلامي منذ أواخر القرن الثامن عشر م وفي أواخر القرن التاسع عشر م بعض الحركات ذات التوجهات الاستقلالية عن المركزية العثمانية، وهي تعد صوراً متطورة للحركات المناظرة في القرن الثامن عشر م كما تعد خطوات مسبقة وممهدة للحركة القومية التي أینعت منذ أواخر القرن التاسع عشر م وخاصة في الشام، كما أنها قبل ذلك كله تختلف في نواح عدة عن الحركات الأوروبية التي أدمجتها معها الكتابات الغربية في إطار "المسألة الشرقية". فإن هذا الدمج ينكر أي ذاتية أو خصوصية إسلامية لعلاقات الولايات العربية-الإسلامية مع الدولة العثمانية، كما يسقط أرجاء أخرى من الوطن العربي وخاصة الجزيرة والعراق وشمال أفريقيا- ظهرت فيها أيضاً حركات مختلفة النمط من حيث البحث عن الاستقلالية عن المركزية العثمانية.

ومن ثم - وإلى جانب انطلاقنا من الاعتراف بضرورة التمييز بين الأزمات الأوروبية والأزمات في العلاقات العثمانية-العربية لاعتبارات عديدة، كان اهتمامنا في هذا الموضوع ليس بالحالة المصرية في ظل محمد علي فقط (وهي أكثر الحالات شيوعاً وجذباً للاهتمام) ولكن أيضاً بنماذج أخرى ذات مدلولات مهمة مقارنة وخاصة بالنسبة لمدى طبيعة تأثير متغير

التدخل الأوروبي؛ لأن الحركات العربية كانت حركات متنوعة الأنماط، فهناك الحركات السياسية (ويقع في نطاقها تجربة محمد علي)، والحركات الدينية الإصلاحية مثل الوهابية والمهدية والسنوسية، والحركات الانفصالية مثل الموارنة في الشام منذ ١٨٦٠م (وهي التي سنتناولها فيما بعد).

وبالرغم من أنها لا تعبر عن حركات قومية مثل الحركات الأوروبية، كما أنه لا يمكن أن نسميها -بصورة مطلقة- حركات انفصالية أو تحريرية، إلا أنها تختلف عن بعضها البعض من حيث الدوافع والأهداف ومن حيث التفاعل مع السياسات العثمانية ومن حيث طبيعة الدور الأوروبي المتعلق بها، الأمر الذي نتناوله في الأسطر التالية.

#### أ- دوافع وأهداف الحركات وأدوات تعاملها مع السلطة العثمانية:

كانت الحركة الوهابية والسنوسية والمهدية حركات ذات دوافع دينية مثلت تحدياً نابغاً من المسلمين ذاتهم يجد جذوره في المصادر الإسلامية الأساسية دون تأثر بالغرب ودون أية إرهابات قومية، ولكن اقترنت هذه الحركات بأخرى سياسية وعسكرية. أما حركة محمد علي وممالك العراق فلقد كانت حركات سياسية خرجت على النظام السياسي للدولة العثمانية. وجميع هذه الحركات حفزتها وحركتها حالة الضعف العام والتدني الذي تردى فيه المسلمون وعجز الدولة العثمانية عن مواجهة خطر الهجمات الخارجية، ومن ثم كانت تعبيراً عن ردّ الفعل ضد التهاك في مواجهة الغرب وعن ضرورة إعداد السبل لمقاومته، ولهذا فإن هذه الحركات كشفت الستار عن ضعف الدولة العثمانية في نظر المسلمين، وبالرغم من فشل هذه الحركات في إحداث تغيير جذري وسريع يوفر الفرصة لعلاج الخلل في ميزان القوة الإسلامية ولو بواسطة مراكز إسلامية أخرى غير الأناضول فإن هذا الفشل مهد الطريق أمام الحركات القومية العلمانية التي أነعت في القرن العشرين.

هذا، وتجدر الإشارة مقدماً إلى أن هذه الحركات -وإن كانت قد أثارت التساؤل حول أبعادها القومية- إلا أنها ليست بالمعنى الذي ثار بالنسبة للحركات الأوروبية، فهي استقلالية حقيقة ولكن -وباستعارة مصطلح بعض المؤرخين- فهي "وطنية إسلامية" وليست قومية انفصالية علمانية، وهي وإن رفضت النظام العثماني -السياسي أو الديني- لفساده وضعفه فقد كانت تريد إنشاء بديل إسلامي جديد يولد من خلال مركز قوة إسلامية أخرى غير العثمانية التي لم يعد بمقدورها القيام بدورها في حماية الإسلام؛ أي من خلال قومية أخرى تصبح القوة المحركة للدولة الإسلامية الكبرى التي تجسد الأمة والخلافة. ويكمن فهم هذه الأبعاد على صعيد الممارسة في فهم العلاقة بين القومية والإسلام لدى مفكري وفقهاء الإسلام.

ولقد توصل التحليل إلى الخلاصة السابقة على ضوء تحليل مقارن بين المقولات المتضاربة حول دوافع وأهداف ونتائج حركات ثلاث كبرى هي: الوهابية السعودية، حركة محمد علي، ومماليك بغداد.

وبدون الدخول في تفاصيل نشأة وتطور الحركة الوهابية وأهدافها الدينية أو تفاصيل تطور اقترانها بالأسرة السعودية ومن ثم مراحل نشأة الدولة السعودية وتطورها صعوداً وهبوطاً، فإنه يجدر التوقف عند مجموعتين من المقولات المتضاربة حول بعدين أساسيين: **أولهما: البعد العربي في هذه الحركة** السعودية المتحالفة مع الدعوة الوهابية. فإذا كانت الدوافع الدينية هي التي حركت الوهابيين فإن دوافع الأسرة السعودية تقتضي بعض التوقف والتساؤل، فإذا كانت الدولة السعودية في توسعها قد صارحت الدولة العثمانية بالعداء والتحدي وعملت من أجل الاستقلال وألقت مسئولية الهزائم أمام أوروبا على ضعف العثمانيين في شئون دينهم، ولكن هل كان يحرك هذه الأسرة في تحالفها مع هذه الدعوة أية دوافع عروبية بالرغم من أن هذا السؤال لم يحتلّ وضعاً كبيراً في الأدبيات بالمقارنة مما ثار حول حركة محمد علي. تجدر الإشارة إلى التناقضات الداخلية في مضمون بعض التحليلات، فنجد بعضها يتحدث عن الحركة الوهابية باعتبارها أولى الإرهاصات الفكرية ذات الطابع العربي الإسلامي وأنها أعطت الدولة التي أقامتها في نجد بعداً قومياً عربياً حينما اشترطت قرشية الخلافة وقدمت مثلاً يحتذى في الثورة على الحكم الفاسد ولو كان حكماً مسلماً، كما يتحدث نفس المصدر عن الحركة أيضاً باعتبارها في نفس الوقت مصدر إلهام للحركات والدعوات السلفية والتجددية الإسلامية الأخرى في القرن التاسع عشر م والتي جاءت استمراراً للنهج الوهابي في الإصلاح الديني والثورة على الظلم والفساد وتأکید الوعي القومي.

ويرى مصدر آخر أنه بالرغم من انتقال الحركة الوهابية إلى أي اتجاه نحو الفكرة العربية إلا أنها كانت ثورة العروبة؛ لأنها كانت ثورة على سيطرة الأفكار الفارسية والتركية التي أثرت على الإسلام منذ العصور الوسطى، ويوضح مصدر ثالث صعوبة تبيين اتجاهات عربية في دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وخاصة في مراحلها الأولى، وأن الأمر الذي لا شك فيه أن حركة الدولة السعودية الثالثة بعد استرداد الرياض من آل الرشيد ١٩٠٢م ثم التوسع من جديد هي التي كانت تحمل في طياتها النزعة الاستقلالية العربية.

ومما لا شك فيه أن التحليل الدقيق لهذه المقولات يقتضي التفرقة بين العروبة كفكرة وبين القومية العربية كأيدولوجية وكحركة وهو ما لم يكن تبلور بعد.

**وثانيهما: يتصل بالبعد التجديدي أي طبيعة التجديد في هذه الحركة** وطبيعة الدولة التي رفعت لواءها وعلاقة هذا بأسباب سقوط هذه الدولة، وردود الفعل غير الإيجابية تجاهها لدى دوائر من المسلمين فبالإضافة إلى الأوصاف الإيجابية المشار إليها عن هذه الحركة، توصف

هذه الحركة -من ناحية أخرى- بأنها ذات طابع محافظ اقترن بالعنف والتعصب، أو أنها تعبير عن الثيوقراطية الإسلامية التي لم تستجب لمتطلبات المدنية الحديثة حيث أدارت ظهرها للعلمانية وللاقتباس عن الحضارة الغربية، أو أنها جرت وراء سراب الحكومة الدينية الإسلامية في صحاري شبه الجزيرة العربية وعادت الغرب الذي رأت فيه خطراً على الإسلام وبالتالي رفضت كل ما صدر عنه من أفكار ومنجزات، وتبنت معاداة الديمقراطية حيث إن الملامح "الثيوقراطية" تغطي على الجانب التجديدي فيها.

إن هذه المقولات التي يجمع بينها أحياناً مصدر واحد، أو تنتشر في مصادر عدة تبرز تناقضات شديدة في مضمون النظر إلى هذه الحركة. ومبعث هذا التناقض أن النظر إليها يتم من خلال سمات العالم المعاصر ومن خلال منظور الاتجاه الذي يربط بين التقدمية وبين الأخذ من الغرب. ومع ذلك يظل السؤال التالي قائماً: لماذا لم تقترن حركة التجديد الديني هذه لم تقترن بحركة إصلاح على النمط العثماني، المصري، التونسي (أي لتطوير عناصر القوة المادية) وهل افتقاد هذا الإصلاح يمكن أن يفسر أسباب السقوط الأول أمام محمد علي؟ هذه جميعها أسئلة في حاجة لإجابة حتى يمكن إزالة هذا الغموض الذي تبرزه بعض المصادر حين تربط بين حركة التجديد الديني وبين الجمود والعجز عن اللحاق بتطورات العلم والعصر.

### أما بالنسبة لحركة محمد علي:

فهناك سؤال أساسي يطرح نفسه في كل الأدبيات التي تناولت تلك الحقبة الغنية من تاريخ مصر والتي كانت موضع اهتمام وتحليلات عميقة من منظورات مختلفة للأبعاد المتعددة لهذه الحقبة، هذا السؤال مزدوج الأبعاد:

من ناحية: هل كل محمد علي يريد تدعيم قوة مصر واستقلالها الذاتي في ظل استمرار الخلافة العثمانية وتبعيته لها أم كان يريد انفصلاً كاملاً عنها؟ أم كان يريد إحياءها وإصلاحها على أن يصبح هو بديلاً لآل عثمان أي يصبح هو السلطان الجديد للإمبراطورية؟، ومن ناحية أخرى: كيف كان وضع تأثير المتغير الأوروبي في هذه الحسابات المصرية بين مصر والدولة العثمانية؟ وعلى نتائجها؟

وتتقسم اتجاهات الإجابة عن هذا السؤال المتفرع، وينبني هذا الانقسام على أسانيد ومنطلقات مختلفة إما قومية أو إسلامية أو مصلحة.

فالاتجاهات القومية تخلص إلى أن سياسات محمد علي نحو الجزيرة والشام تبين أنه كان في ذهنه مشروع لدولة عربية ومن ثم فهي تعبير عن إحياء قومي عربي آثار مخاوف

الدولة العثمانية، أو تخلص إلى أن سياساته نحو توحيد وادي النيل وضم الشام إنما تعكس أهدافاً وطنية مصرية تقليدية ومن ثم فهي تعبر عن قومية مصرية.

أما الاتجاهات الإسلامية: فلقد رأت أن محمد علي قد تحرك بصفته مسلماً في إطار عثماني يبحث عن تدعيم قوته في نطاق النظام العثماني ولو بإصلاحه فهو كان يريد تدعيم قوة واستقلالية مصر خدمة لمصالح العثمانية الإسلامية وأن الأثر السلبي للتدخلات الأوروبية هو الذي أوقع بين القوتين المسلمتين.

أما اتجاه التفسير المصلحي: فهو لم ير في محمد علي إلا مغامراً عسكرياً لا ينطلق من أي رؤى أيديولوجية ولكن يسعى نحو القوة والسيطرة والسلطة الشخصية؛ ومن ثم فإن سياساته الإصلاحية في مصر ليست إلا نتاج مطامحه الشخصية لاستخدامها قاعدة لتوسعاته التالية.

وبدون الدخول في تفاصيل مقولات هذه الاتجاهات الثلاثة ومبرراتها تجدر الإشارة إلى أنه: إذا كانت قد تبلورت الانتقادات الموجهة للتفسيرات القومية وكذلك التفسيرات الواقعية السياسية إلا أن تفسيرات المنظور الإسلامي تظل في حاجة لمزيد من "التبلور" حتى يمكن - من خلال التحليل العلمي والمنظم - بيان أسانيد ومبررات هذا المنظور وعلى النحو الذي يساعد على الإجابة عن عدة أسئلة متناقضة حول مسلك محمد علي: كيف كان يهدف محمد علي إلى إصلاح الدولة العثمانية في حين أن الاتجاه الذي وصلت إليه قواته في حربها الأولى مع العثمانيين كان يبين - كما حددت بعض المصادر الغربية - أنها كانت تمهد عسكرياً الطريق لفتح استانبول؟

هل كان هدف محمد علي هو إحياء دولة إسلامية قوية في مواجهة الغرب؟، وهل كان هذا الهدف يتوافق مع مثل هذه الأدوات التي وظفها والتي كان محورها هو نقل النموذج الغربي، والاستعانة بالأوروبيين والنصارى، والانفراد بالسلطة، والمناورة بين القوى الأوروبية في مواجهة الدولة العثمانية، ومن ثم وحتى يمكن تقديم رؤيتنا للإجابة عن هذه الأسئلة للمساهمة في بلورة المنظور الإسلامي لهذه التفسيرات فيجب تحليل أدوات سياسة محمد علي ومراحل تطور هذه السياسات، وهذه الأدوات تنقسم بين: أولاً - حركة الإصلاح الداخلي، وثانياً - المناورة في العلاقات مع العثمانيين ما بين التقارب والمساندة خلال عملية تدعيم السلطة في الداخل وما بين التوتر والصدام خلال التوسع المصري، وثالثاً - نمط الاستعانة بالقوى الأجنبية، والسمة الأساسية لهذا النمط هو المناورة بالعلاقات بين هذه القوى المتنافسة وخاصة فرنسا وبريطانيا. وبدون الدخول في تفاصيل تطور السياسة المصرية باستخدام هذه الأدوات فيمكن أن نقدم خلاصة تحليلنا لهذه التفاصيل المهمة وهي كالتالي:

إن فهم التفاعلات بين مستويات الأدوات الثلاث السابق توضيحها لابد أن يقودنا ليس إلى الاختيار بين أي من الاتجاهات الثلاثة في تفسير دوافع وأهداف محمد علي ولكن إلى القول بأن جميعها تمثل تطوراً مرحلياً في سياسته، فإذا كانت المرحلة الأولى من تطور تجربة محمد علي (حتى معركة نوارين) قد اتسمت بالتركيز على الإصلاح الداخلي والتعاون مع الدولة العثمانية (في القضاء على الحركة الوهابية والثورة اليونانية) فإن ذلك يعني أنها اتسمت بالسعي من جانب محمد علي لتطوير عناصر القدرة وإثبات الدور المتميز في خدمة السلطان بوصفه والياً مسلماً، وأن سعي هذا الوالي لتدعيم مواقفه الاستقلالية يظل في نطاق النظام العثماني حيث لا يظهر إلا الولاء والطاعة.

ولكن سرعان ما حدث تحول في هذا التوجه وبدأت مرحلة جديدة بعد أن تطورت نتائج عملية الإصلاح وتدعمت أركان الجيش المصري على نحو وجد به محمد علي -كما يقول البعض- نفسه في حالة من القوة تفوق سلطانه وخليفته بحيث أضحت أكبر قوة في الدولة الإسلامية والتي اعترف السلطان بوضعها هذا حين استعان بها، ولقد لعبت السياسات الأوروبية والعثمانية دورها في إحداث هذا التحول -كما سنرى لاحقاً- وعبر ذلك التحول عن نفسه في الصدام مع العثمانيين في الشام والأناضول (حرب الشام الأولى) وبالسعي لتعبئة مساندة بعض القوى الأوروبية للوجود المصري في الشام، ولهذا فإن هذه المرحلة الثانية من تطور سياسات محمد علي (حتى صلح كوتاهية ١٨٣٣م) قد اتسمت بالبحث عن درجة أكبر من الاستقلال الذاتي والدور الخاص المتميز، ولكن ظل محمد علي حتى بعد ضم الشام و صلح كوتاهية مجرد والي عثماني يدفع الجزية.

أما المرحلة الثالثة التي شهدت بدايتها تدعيم الوجود المصري في الشام كما شهدت نهايتها تهديد الجيش المصري لقلب الدولة العثمانية (بعد معركة نزيب ١٨٣٩) وسعى محمد علي لتعبئة اعتراف دولي بحكم أسرته الوراثي، فإن هذه المرحلة أفصحت عن نوايا وأهداف أكبر لا يمكن تحقيقها في ظل النظام العثماني، فلقد كانت تفرض على محمد علي النظر في إمكانيات الاستقلال الحقيقي أو إصلاح الدولة العثمانية أو استبدال "الرجل المريض" برجل آخر مسلم أكثر صحة.

أي إن محمد علي -وإن وصل إلى رفض استمرار السيادة للسلطنة العثمانية والضعيفة- فإنه كان يريد إقالة الدولة الإسلامية من عثرتها ببديل أكثر صحة، أي "إسلامياً" وليس "قومياً" بالمعنى الذي يتبادر إلى ذهن من قالوا إنه كان يريد الاستقلال، كما لم يكن "عثمانياً" بالمعنى الذي يتبادر إلى ذهن من رفض فكرة أنه كان يريد الاستقلال. بعبارة أخرى وبفرض سعيه نحو خلافة عربية فهذا لا يعني تحيزاً قومياً عربياً -بالمعنى الحديث- حيث إن القومية كأيدولوجية كانت مجهولة لمحمد علي بل بالنسبة لعرب الشام وليس والي مصر

التركي فقط، ولكنه يعني أن مركز الخلافة يمكن أن ينتقل إلى مركز قوة آخر - غير العثمانيين الأتراك بعد ضعفهم - مركز يمكن أن يقوم بدوره في إحياء قوة الإسلام كما سبق للعثمانيين أن قاموا بهذا الدور بعد ضعف المماليك.

وهنا وفي هذه الحالة، لم يكن ممكناً لمحمد علي -الذي نقل نماذج أوروبا وخدم أهدافها في وقف الإصلاح الديني بضرب الحركة الوهابية وتعرض لضربتها في نوارين- لم يكن ممكناً له أن يحظى بمساندة أي طرف أوروبي حتى أكثرها عداوة وتربصاً بالدولة العثمانية في هذه المرحلة، فلقد أضى المتغير الأوروبي حاسماً في تأثيراته السلبية على العلاقات المصرية-العثمانية وخاصة في ظل اتجاه كل من الطرفين المسلمين للاستقواء على الآخر باللجوء إلى مساندة طرف غير مسلم.

ومن ثم فإن إشكالية السلوك الخارجي لمحمد علي تمثلت في أن استقلال القوة (كسبيل لتحسين شروط التعامل مع السلطة المركزية العثمانية وعدم تأكيد سيطرة دولة أوروبية واحدة) قاد إلى تحالف واتفاق الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية ضده بدلاً من دفع السلطة المركزية لتحسين شروط التعامل معه (وستتضح مزيد من التفاصيل على ضوء تحليل الجزئية التالية).

ولم يكن مرجع هذا الاتفاق تأثير التوازنات الأوروبية-الأوروبية فقط ولكن الاتفاق الأوروبي على إجهاض أي حركة إحياء للقوة الإسلامية من ناحية، وتمسك الدولة العثمانية ببقائها ولو ضعيفة بأي ثمن من ناحية أخرى. ولذا فلا يكفي القول -كما يصدر عن البعض- إن الخطأ الأساسي لمحمد علي قد تمثل في عدم فهمه لحقيقة تبعية النظام الإمبراطوري العثماني للنظام الأوروبي الدولي، أو في أن نمط توزيع القوة والتغير الدوليين لم يسمح لمحمد علي بتحسين شروط مكانة مصر، أو أن القضية بالنسبة لمصر ليست البروز بوضع قوة عالمية بل تفادي آثار تقسيم الإمبراطورية بواسطة الدول الأوروبية، ولكن يجب القول: إنه أخطأ في فهم أن التحالف مع أوروبا كان ممكناً طالما لا يتناقض ومصالحها الكلية في مواجهتها مع الإسلام، وأن آثار هذا التحالف تتحول للنقيض في الحالة العكسية.

#### ب- حركات الاستقلال بين السياسات العثمانية وأنماط التدخل الأوروبي.

كانت نتائج الحركات الاستقلالية وعواقبها بالنسبة للعلاقات العثمانية-العربية محصلة للتفاعل بين دوافع وأهداف وأدوات هذه الحركات من ناحية وبين السياسات العثمانية ونمط التدخل الأوروبي من ناحية أخرى، على نحو يبرز مدى تعظيم تأثير الضعف العثماني وتأثير قوة المتغير الأوروبي على منع إحياء القوة الإسلامية.

إن المتابعة التفصيلية لهذه السياسة في إطار الحركات الثلاث موضع الاهتمام يبين لنا بصفة عامة أن السياسة العثمانية قد نجحت بواسطة عدة أدوات -على رأسها التحالف مع قوى أوروبية ضد أهم هذه الحركات- في إجهاض هذه الحركات ومن ثم حافظت على وحدة وتكامل قلب إمبراطوريتها، حيث تمكنت عند منتصف القرن التاسع عشر م -وبعد نصف قرن من التحديات الخطيرة- من إعادة إدماج أقاليمه (مصر - الشام - العراق - الجزيرة) ولم يتم الأمر بدون ثمن غال دفع من مصلحة الأمة الآجلة لتحقيق مصالح الدولة العثمانية العاجلة، وهنا معنى الدرس والذي يكمل معنى الدرس المستخلص من دراستنا للسياسات الإصلاحية وهو أن ثمن تحديد عناصر قوة الدولة المادية يجب ألا يدفع من حساب قوة الهوية الإسلامية للمجتمع ومصالح الأمة بأكملها وإلا أصبح مردود هذا التجديد سلبياً في الأجل الطويل.

هذا ويمكن أن نقسم أهم أنماط السياسة العثمانية إلى: نمط العلاقة مع الحركة قبل توجيه الضربة إليها، ونمط التوالي في إجهاض الحركات.

بالنسبة لنمط العلاقة مع الحركة، فهو يتسم بعدم السرعة في المبادرة بتوجيه الضربة إليها ولكن اتسم بالسكوت عنها في البداية (الوهابية - السعودية) أو الاستفادة بقدرتها النامية لتحقيق مصالح عثمانية (محمد علي - مماليك بغداد)، فطالما كانت الدولة العثمانية في حاجة لخدمات الوالي القوي وطالما ظلت الحركة الاستقلالية لا تمثل خطورة حقيقية تسكت الدولة مؤقتاً عنها أو توظفها. وبقدر ما كان التوجه العثماني لإجهاض الحركة الوهابية لأسباب دينية سياسية، فقد كان إجهاض حركة محمد علي وداود باشا لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، فقد كانا يهددان الدور السياسي لآل عثمان ويجرده من أركانه السياسية في حين كان الدور الوهابي يجرده من أركانه الشرعية - الدينية.

أما عن الأدوات المستخدمة في الإجهاض فهي متنوعة، أولاً - استخدام القوة العسكرية العثمانية مباشرة كما حدث مع مماليك العراق ١٨٣١م، ولقد كان حجم مشروعهم ومواردهم لا يتطلب أكثر من هذا على عكس مشروع وموارد محمد علي أو الحركة الوهابية. ثانياً - استخدام محمد علي لضرب الحركة الوهابية وهذا امتداد لتوظيف عثماني للولاة الأقوياء لإعادة النظام والاستقرار من المنظور العثماني في بعض المناطق. وإلى جانب مناقشة المقولات المتعددة حول أسباب الاستعانة بمحمد علي - كما سبق التوضيح - في هذه المهمة فإنه يمكن إضافة بُعد آخر وهو عدم إمكانية توظيف التوازنات الأوروبية حول هذه المنطقة في هذه المرحلة لتعبئة مساندة أحد الأطراف الأوروبية، وذلك ليس فقط نظراً لطبيعة وضع هذه المنطقة في هذه التوازنات والتي تحول دون هذه التعبئة نظراً لاتجاه النفوذ البريطاني للانفراد بها في مقابل اتجاه النفوذ الفرنسي للانفراد بشمال أفريقيا، ولكن ونظراً للحساسية

الدينية لهذه المنطقة التي كان لا بد أن يترتب عليها عواقب أوخم بالنسبة للسلطان العثماني إذا ما استعان بطرف أجنبي مثل فرنسا (التي كانت تريد ضرب الوهابيين كسبيل لضرب بريطانيا كما سنرى) وذلك عكس ما حدث بالنسبة لحالة محمد علي.

**ثالثاً - الاستعانة بطرف أجنبي (أي الاستقواء بغير مسلم على مسلم) على نحو مهد السبيل للتدخلات الخارجية وذلك في مواجهة مشروع محمد علي بصفة خاصة. حقيقة قامت مراحل مشروع محمد علي المتتالية على الاستعانة أيضاً بأطراف أجنبية (فرنسا في عملية الإصلاح والنقل من الغرب) وعلى اللعب بالتوازنات الأوروبية لتحسين الوضع الدولي لمصر في مواجهة القوى الخارجية الطامعة فيها أي بريطانيا وفرنسا، وفي مواجهة الدولة العثمانية أيضاً، ولكن الذي يجدر الانتباه إليه في حركة السلطان العثماني هو نمط استعانتته المختلف عن نمط استعانة محمد علي بل وعن نمط الاستعانة العثمانية بالأطراف الخارجية بصفة عامة. فإذا كان قد سبق للعصبيات المحلية في القرن الثامن عشر م أن استعانت في حركتها ضد الدولة العثمانية بصورة أو بأخرى بالتدخلات الأوروبية إلا أن وزن تأثير هذا المتغير الأوروبي كان محدود الفعالية كما أنه لم يجد مناظراً له لدى السلطان العثماني في حركته في مواجهة هذه العصبيات، وإذا كانت طبيعة القوة العثمانية وكذلك طبيعة المرحلة التي كانت تمر بها الهجمة الأوروبية أيضاً في القرن الثامن عشر م (كما سبق ورأينا) يمكن أن تفسر هذا النمط فإن الترددي في الضعف العثماني من ناحية والتزايد في دور المتغير الأوروبي من ناحية أخرى يمكن أن تفسر لنا هذا النمط الجديد في القرن التاسع عشر م.**

فضلاً عن عدم القدرة العثمانية المنفردة على إحباط مشروع محمد علي حيث توالى الهزائم العسكرية للجيش العثماني أمام الجيش المصري (١٨٣٠م - ١٨٣٣م) كذلك حين بادر السلطان ١٨٣٩م بإعلان الحرب على محمد علي، فإن طبيعة التوازنات الأوروبية - الأوروبية حول الإمبراطورية بصفة عامة (تمسك بريطانيا بتكامل الإمبراطورية لمواجهة أهداف روسيا) وحول مصر بصفة خاصة (التنافس البريطاني - الفرنسي) ساعدته على توظيف هذه التوازنات لتعبئة مساندة طرف خارجي وهو بريطانيا لوقف أو احتواء مساندة فرنسا لمحمد علي.

**ج- أنماط التدخل الأوروبي لإجهاض الحركات الاستقلالية التي تهدف لإحياء القوة الإسلامية**

تعددت أدوات هذا التدخل ما بين التأثير السلبي على مفاوضات عثمانية مع ولاية عربية من أجل حل الخلافات بين الطرفين، وبين دعم استقلال قوى داخلية في ظل السياسات الإصلاحية الناقلة من الغرب والتي أدت إلى زيادة النفوذ الأوروبي، أو التدخل بالقوة

العسكرية لفرض شروط معينة، أو الصمت عن خلافات عربية- عربية تخدم الأهداف طويلة الأجل للغرب في مواجهته مع الإسلام في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة في التوازن العالمي. ومما لا شك فيه أن المقارنة بين هذه الأدوات للتدخل في حالات أزمات الشرق الإسلامي وبين نظائرها في حالات الشرق الأوروبي لتبين أن الهدف الأوروبي كان واحداً، وإن اختلفت السياقات والأدوات، وهذا الهدف هو استمرار ضعف الدولة العثمانية كشرط لبقائها حتى تحين اللحظة المناسبة لاقتسامها وتصفيتهما، ولذا ففي حين ساندت القوى الأوروبية الحركات الاستقلالية القومية في بلاد البلقان وشرق أوروبا جاءت معارضة ومقاومة هذه القوى لحركات الاستقلال الذاتي الإسلامية التي أياً كانت حقيقة أو درجة نواياها الانفصالية عن الدولة العثمانية أو الاستبدالية أو الإصلاحية لها -فقد كانت تمثل إضافة في عملية إحياء قوة الدولة الإسلامية في هذه المرحلة الحساسة من المواجهة مع الغرب. ومما لا شك فيه أن خبرة التدخلات الأوروبية في الحركات الثلاث تقدم الكثير من المدلولات حول نواتج وعواقب التحالفات بين طرف مسلم وآخر غير مسلم في مواجهة طرف مسلم.

فمثلاً لم تتدخل القوى الأوروبية مباشرة في حالة الحركة الوهابية السعودية خلال قيام محمد علي بتنفيذ مهمته التي أولاها السلطان إليه لأن هذه المهمة كانت لا تتعارض مع مصالح أوروبية عاجلة أو آجلة في آن واحد.

أما العراق في ظل حكم مماليكه فلقد كانت ساحة مهمة لتنافس النفوذ البريطاني- الفرنسي قبل أن ينفرد النفوذ البريطاني بها بعد انتهاء انعكاسات سياسة نابليون على وضع مصر والمشرق العربي، وكان التنافس من خلال أدوات تدخل مباشرة بالتأثير على تولي أو عزل بعض الباشوات المماليك أو التدخل لصالحهم أو ضدهم لدى الباب العالي، فضلاً عن استخدام أداة الإمداد بالأسلحة والمدرّبين والخبراء العسكريين. فكانت كل من القوتين تؤيد أحد الباشوات طالما ترتبط بذلك مصالحها، أو تتآمر ضده وحتى يتم عزله إذا حدث العكس، فعلى سبيل المثال ساعدت بريطانيا في تولى سليمان باشا الكبير-أشهر الباشوات- مما عاد عليها بمكاسب عديدة من خلال شركة الهند الشرقية، في حين تحركت لدى الباب العالي لعزل سليمان الصغير ١٨٠٨م لصداقته مع الفرنسيين. ومنذ ذلك الحين تلاشى أي أثر للنفوذ الفرنسي وانفرد الإنجليز بالنفوذ في العراق والذي أخذ يتدعم بصورة متزايدة طوال القرن ١٩ وحتى وصل إلى حد الاستعمار المباشر ١٩١٤م.

ولقد كان لآخر مماليك العراق -داود باشا- دوره ووضعه في هذه العملية منذ بدايته وحتى سقوطه، فبقدر ما كانت سياسات داود باشا تحقق المصالح البريطانية بقدر ما كان التعاون معه، وبقدر ما أضحت هذه السياسات تتحدى هذه المصالح بقدر ما جاء التحرك البريطاني لإقصائه. ولقد كانت السياسات الاحتكارية في التجارة والزراعة والتي اتبعتها داود

على غرار سياسات محمد علي قمة التعبير عن هذا التحدي وبداية النهاية بالنسبة له، وخاصة مع افتقاده فرصة المناورة لدى قوة أوروبية أخرى، وهي الفرصة التي توافرت لمحمد علي بسبب استمرار التنافس الإنجليزي-الفرنسي حول مصر والشام بعد نابليون. فلقد كانت حالة الانفراد البريطاني بالنفوذ ذات تأثير سلبي على إمكانيات شروع داود باشا في الاستمرار، في حين ظلت القدرة على المناورة بين بريطانيا وفرنسا وحتى آخر لحظة من أهم عناصر قوة محمد علي، ومن ثم فلقد كان هذا القيد وفي ظل التربص من جانب السلطان محمود الثاني، مفسراً أيضاً لتأرجح داود باشا مع بريطانيا بين التعاون وبين المعاداة ومفسراً أيضاً لتوقيت ضرب السلطان العثماني لهذه الحركة بالتعاون مع بريطانيا.

أما السياسات الأوروبية تجاه تجربة محمد علي بصفة خاصة فكانت ذات مدلولات كبيرة عن أهداف وأدوات التدخل الأوروبي في العلاقات العثمانية-العربية، فلقد كان لهذه المسألة وضعها الخاص في عملية التنافس الفرنسي-البريطاني من ناحية وفي معضلة الاستقلال والتبعية في العلاقات العثمانية-العربية من ناحية أخرى، فإذا كان محمد علي قد نجح في المناورة بين القوى الأوروبية حتى حرب الشام الأولى على نحو ساهم في تحسين الوضع الدولي لمصر في مواجهة السلطان العثماني وفي مواجهة أطماع القوى الخارجية في مصر، إلا أنه تأكد خلال حرب الشام الثانية أن القدرة على هذه المناورة قد بلغت أقصى حدودها ولم يعد بمقدورها أن تحرز مكاسب لمحمد علي، فمطامحه وقدراته قد وصلت إلى حد بعيد في تهديد المصالح الغربية، وإلى حد لا يسمح بسكوت بريطانيا أو بتعاون فرنسا بعد ذلك. فبعد أن كان الدور الفرنسي متردداً وغير حاسم في مساندة محمد علي دائماً بالصورة التي كان يأملها لدرجة دفعت محمد علي إلى انتهاز كل فرصة لتحسين علاقته ببريطانيا، بعد هذا تغير خط فرنسا تماماً وتركت الساحة لبريطانيا بمفردها حتى أسقطت محمد علي لدرجة جعلت البعض يقول: إن فرنسا قد أسلمت مصر لإنجلترا. ومهما كانت مبررات فرنسا (أي حالة التوازنات الأوروبية ومتطلباتها) فإن هذا الوضع أبرز أمراً مهماً؛ وهو أن مصير إمبراطورية محمد علي قد ارتهن بمدى اتفاق القوى الأوروبية على سياسة ضده، وهذا هو أهم دروس التاريخ الحديث لمصر والعالم العربي.

هذا ولقد عبرت أنماط متتالية من التدخل البريطاني والفرنسي (وكذلك الروسي) في هاتين المرحلتين عن تفاعل السلوك المصري مع السلوك الأوروبي، ويبين هذا التفاعل كيف أثرت السياسات الأوروبية -إلى حد كبير- على تطور مشروع محمد علي؛ أي تطوره من مجرد السعي إلى تدعيم القوة الذاتية إلى السعي لتوسيع نطاق نفوذه وأخيراً إلى الرغبة في الاستقلال التي قادت إلى السقوط، كذلك لا ينفصل هذا التفاعل عن طبيعة رد فعل السياسات

العثمانية ذاتها، فهذه السياسات هي التي ساهمت في التمكين لمحمد علي في البداية في الشام ثم في توجيه الضربة القاضية له بعد ذلك كما سبق ورأينا.

وبالنظر مثلاً إلى طبيعة السياسات الأوروبية خلال أزمتي الشام (١٨٣٠م - ١٨٣٣م)، (١٨٣٩م - ١٨٤٠م)، نجد أن هذه السياسات أدت في الأزمة الأولى إلى إنقاذ السلطان وفي نفس الوقت مكنت لمحمد علي وأهدافه، في حين وقفت ضده وبأدوات مختلفة حتى تم إسقاطه في الأزمة الثانية. فلم يكن نزاع ١٨٣٩م نزاعاً بين محمد علي والسلطان العثماني ولكن بينه وبين بريطانيا، بل اعتبره بعض المؤرخين دوراً في الكفاح بين الشرق الإسلامي والحضارة الأوروبية وليس مسألة داخلية في الإمبراطورية، فلقد كان مشروع محمد علي يهدد المصالح البريطانية المختلفة في أرجاء المنطقة العربية.

ولقد استخدمت بريطانيا في هذا النزاع عدة أدوات: ابتداءً من تأجيج نار الخلاف بين محمد علي والسلطان كلما مال الطرفان للهدوء ومحاولة الاتفاق (مما أضر على فشل المفاوضات التي جرت بينهما حول مطالب محمد علي وانتهى الأمر بإعلان السلطان الحرب ١٨٣٩م وذلك بتشجيع من بريطانيا التي لوحت بمساعدته بكل الطرق)، مروراً بإثارة القلاقل في لبنان ومنع مصر من التصدي لها مستغلة في ذلك الاختلافات الدينية والطائفية لإثارة الكراهية ضد مصر والمصريين وخاصة وأنه كان هناك ردود فعل سلبية من أهل الشام تجاه الإدارة المصرية، ولقد كان للدسائس العثمانية والإنجليزية أثر كبير في تحريك هذه الثورات ضد هذه الإدارة. كذلك رفضت بريطانيا التوجه الفرنسي نحو تشجيع مفاوضات مباشرة بين الطرفين (وخاصة بعد معركة نزيب) ولذا تحركت بمبادرة قوية لعقد مؤتمر لندن وإصدار البيان الخماسي ١٨٣٩م ولم تشترك فرنسا في هذا البيان ولكنها في نفس الوقت لم تقاومه أو تساند محمد علي في مقاومة فرضه عليه بالقوة.

كذلك وبعد أسلوب الضغط الدبلوماسي الذي تمثل في إصدار هذا البيان الخماسي اتجهت بريطانيا إلى الأداة العسكرية لفرض قبول شروطه بالقوة العسكرية، فلقد ضربت القوات البريطانية البحرية المواني في الشام وهددت الإسكندرية، هذا وكان قد سبق لبريطانيا احتلال عدن ١٨٣٩م لمحاصرة النفوذ المصري في الجزيرة وقطع الصلات بين ممتلكات محمد علي في أفريقيا وممتلكاته في الحجاز، وبهذا اتضح ارتباط السياسات الاستعمارية المباشرة بسياسات ضرب القوى الاستقلالية. كذلك دأبت بريطانيا على الحصار الاقتصادي لمصر لزعزعة استقرار الجبهة الداخلية وخاصة أن محمد علي لم يُقَمِّ حكمه على مساندة القوى الداخلية لمشروعاته بقدر ما كان يعتبرها وسيلة لتعبئة وتوفير عناصر القدرة اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات.

وبقدر ما كانت المصالح الآتية والعاجلة مفسرةً لهذا المسلك البريطاني في مواجهة محمد علي بقدر ما كان المسلك العثماني مستنفرًا له، فلا يمكن تناسي أن فرمان الإصلاح الأول ١٨٣٩م كان دافع إصداره -في هذا التوقيت- هو تعبئة مساندة القوى الأوروبية ضد محمد علي، كذلك سكت السلطان العثماني على السياسة البريطانية في الخليج والجزيرة والتي تجسدت في الاستيلاء على عدن باعتباره خطوة في احتواء نفوذ محمد علي الممتد، كذلك سهل من هذا التحرك البريطاني التغيُّر في السياسة الفرنسية بعيدًا عن موقفها التقليدي المساند لمحمد علي في مواجهة بريطانيا.

وهكذا تراكمت حلقات هذه الخبرة بالنسبة للتداخل الشديد بين حالات البغي أو العدوان وبين حالات الاستنصار بطرف غير مسلم ضد طرف مسلم. فالاستنصار العثماني ببريطانيا على محمد علي واستنصار محمد علي بفرنسا قاد كلاً من الطرفين إلى نتيجة ليست في صالح الأمة الإسلامية، بل إن الطرف غير المسلم استطاع أن يوظف الخلاف بين الطرفين المسلمين لحماية وتدعيم مصالحه بالأساس. بعبارة أخرى: **في ظل الضعف المتردي لطرف مسلم والسعي الدعوب نحو القوة لطرف مسلم آخر يصبح تأثير التدخل الأوروبي في أقصى درجاته وخاصة إذا كانت قوة الطرف الأوروبي في أقصى درجاتها أيضًا**، وهنا يتضح الفارق بين حالة الضم العثماني لمصر المملوكية في وقت لم تصل فيه قوة أوروبا لدرجة تمكُّنها من التدخل وبين حالة النزاع العثماني المصري السابق توضيحها.

## ٢- الاستعمار والحركات القومية: استكمال تصفية الدولة العثمانية والقوى الإسلامية

شهد النصف الثاني من القرن ١٩ وأوائل القرن العشرين وحتى سقوط الخلافة العثمانية حلقات مهمة من الاحتلال العسكري الأوروبي التي أكملت حلقات سابقة من ناحية، كما شهد -من ناحية أخرى- قيام الدول الأوروبية الكبرى بتوظيف الحركات القومية -سواء التركية أم العربية- لتحقيق أهدافها في مواجهة الدولة العثمانية.

فلقد أعلنت الحركة القومية الأولى عن دورها السياسي بواسطة نظام الاتحاد والترقي، وكذلك أعلنت الحركة القومية الثانية عن دورها السياسي أيضًا بواسطة متقفي الشام من المسيحيين ثم من المسلمين العرب، وكان هذا التطور أداة مهمة من أدوات التدخلات الخارجية الأوروبية لاختراق الدولة العثمانية واستكمال عملية تقويضها في المرحلة الأخيرة من وجودها. هذا ولقد مهد الصدام بين القوتين التركية والعربية الطريق أمام تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى -والتي رسمت خطتها خلال سنوات الحرب نفسها- والتي خضعت بمقتضاها منطقة الشام للاستعمار البريطاني والفرنسي، وهي آخر المناطق العربية وقوعًا في يد الاستعمار.

بعبارة أخرى: لم يكن الاستعمار نتاج توازنات أوروبية فقط كما لم تكن الحركات القومية نتاج مصالح ورؤى إقليمية فقط، ولكنهما -الاستعمار والقومية- كان أدوات الغرب في إدارة علاقاته مع الدولة العثمانية في مرحلة مهمة من مراحل إعادة تشكيل النظام الدولي وانتقاله من نمطه المعروف "بتوازن القوى المتعددة التقليدي" إلى نمط جديد، فلقد انعكست هذه العملية على التفاعلات العثمانية-الأوروبية حول أرجاء العالم العربي كما انعكست حول قضايا العلاقات العثمانية-الأوروبية المباشرة.

وكما كان للدولة العثمانية ردود أفعالها ومبادراتها في مواجهة السياسات الأوروبية في المراحل السابقة فهي لم تفتقر أيضاً خلال هذه المرحلة لردود الأفعال والمبادرات في مواجهة الهجوم العسكري المباشر الأوروبي على قلب العالم الإسلامي وفي مواجهة التيارات القومية، وهنا نواجه نموذجين متضادين: من ناحية: الجامعة الإسلامية، ومن ناحية أخرى: العثمنة والتترك في ظل فكرة "القومية الطورانية" لدى الاتحاد والترقي، وهما نموذجان أثاراً جدلاً من منظورات عدة من حيث الدفاع أو الهجوم على كل منهما.

#### أ- التكاليف الاستعماري وأداة الاحتلال العسكري:

بعد الالتفاف حول العالم الإسلامي من الجنوب وتدعيم نقاط النفوذ السياسي التجاري في هوامشه، انتقل التوسع الاستعماري منذ منتصف القرن الثامن عشر م إلى مرحلة الهجوم المباشر على القلب باستخدام الأداة العسكرية من أجل الاحتلال المباشر، ولقد شهدت هذه المرحلة ثلاث نقاط تحول أساسية: الحملة الفرنسية على مصر، مؤتمر برلين ١٨٨٧م، ثم الحرب العالمية الأولى، وكان لكل منها مدلولاتها بالنسبة لتوازنات القوى الأوروبية-الأوروبية، وتوازنات القوى الأوروبية-العثمانية (كما سبق ورأينا)، على نحو انعكس على التنافس الاستعماري حول المحاور الجغرافية السياسية الكبرى التي ينقسم بينها العالم الإسلامي.

ولقد مرت العملية الاستعمارية منذ القرن الثامن عشر م بخطوات متتالية توالى عبرها عملية سقوط الدولة الإسلامية في العالم العربي وفي وسط آسيا وغربها، وعلى نحو أبرز التطور في الاهتمامات الاستعمارية بالمنطقة العربية والشرق الإسلامي الآسيوي فإذا كانت الحملة الفرنسية قد جاءت بعد الثورة الفرنسية، فلقد تزايد اهتمام فرنسا وبريطانيا بالمنطقة العربية بصورة مباشرة بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨م) هذا الذي بينت نتائجه مدى ضعف روسيا وعدم تهديدها للتوازن الأوروبي مما سهل على بريطانيا التخلي عن سياسة الإبقاء على الإمبراطورية العثمانية بدون تقسيم حيث توصلت بريطانيا بحساب مصالحها إلى أن حماية الهند أضحت تتوقف على "الشرق الأوسط" ولا تمر باستانبول.

وسنتوقف عند نموذج الحملة الفرنسية والمسألة المصرية وحتى الاحتلال البريطاني، ونموذج استعمار شمال أفريقيا لنبين مدلولاتهما بالنسبة لآلية الاحتلال وليس آلية التفاعلات في ظل الاستعمار ثم مقاومته، كذلك لنبين تأثير المتغير الأوروبي على العلاقة بين الدولة العثمانية وبين القيادات المحلية وكيف ساعد هذا التأثير على تسهيل عملية الاحتلال في ظل انعكاسات عملية النقل عن الغرب.

### الحملة الفرنسية والمسألة المصرية حتى الاحتلال البريطاني

مثلت الحملة الفرنسية نقطة تحول في الاقتراب الأوروبي من العالم الإسلامي، فلقد كانت أول هجوم عسكري مباشر على أراضي القلب الإسلامي العربي لاحتلالها واقتطاعها من الدولة العثمانية، ولذا كانت منعطفاً في تاريخ الصراع بين القوى الغربية حول العالم الإسلامي -والعربي بصفة خاصة- من أجل بناء إمبراطوريات كبرى، كما كانت من ناحية أخرى ذات مدلولات مهمة للعلاقات العثمانية-الأوروبية ومن ثم بالنسبة لمصير الإمبراطورية العثمانية برمتها حيث بينت التفاعلات الدولية في مواجهة هذه الحملة كيف تغلبت -حتى هذه المرحلة- التوجه البريطاني نحو الحفاظ على تماسك الإمبراطورية وعدم اقتسامها، وهو الأمر الذي انتهى بعد ذلك باحتلال بريطانيا لمصر.

وكما أفصحت الحملة عن تحول في السياسة التقليدية الفرنسية، فقد أدت إلى تحول آخر خطير -ولو مؤقت- في السياسة العثمانية والروسية، حيث اتجهت الدولتان للتحالف فيما بينهما ومع بريطانيا ضد فرنسا، ولم تكن هذه التحالفات إلا ذات طابع مؤقت، فبعد انسحاب الحملة من مصر وانتهاء الحرب العثمانية-الفرنسية ١٨٠٢م (بمساعدة بريطانيا) لم يصدد التحالف الثلاثي (العثماني-البريطاني-الروسي) من ناحية، كما اتجه نابليون من ناحية أخرى لتحسين علاقاته مع الدولة العلية في مواجهة عدوهما المشترك: روسيا، وأراد نابليون أن يدخل إيران طرفاً في هذا التحالف ليحقق مصالح في مواجهة بريطانيا في الهند في مقابل أن تحصل إيران على مساعدة في مواجهة المطامع الروسية، ولكن سرعان ما فقد هذا التحالف بعد فترة عمل قصيرة (١٨٠٦م - ١٨٠٧م) مغزاه حين أرادت فرنسا توظيفه ضد بريطانيا أساساً دون استفادة حقيقية لإيران والعثمانيين في مواجهة روسيا.

ومن ناحية أخرى: كانت أبعاد التصدي للحملة الفرنسية -باعتبارها أول غزو عسكري مسيحي أوروبي لولاية عربية من ولايات الدولة العثمانية في الشرق الإسلامي في التاريخ الحديث- ذات دلالة كبيرة لفهم العلاقة بين هذه الولايات وبين هذه الدولة، ورؤية شعب مصر للسلطان العثماني، وفي هذا الصدد نستفيد عن د. عبد العزيز الشناوي خلاصة مقارناته بين الأدبيات التاريخية على هذين الصعيدين، ومن ثم نلخص ما يلي:

فضلاً عن التبعية السياسية، كانت وشيجة الدين تربط سكان الولايات العربية بالسلطان العثماني باستثناء أهل الذمة، وكانوا قلة يعيشون على هامش المجتمعات الإسلامية في الولايات العربية ما عدا بعض الجهات في بلاد الشام. وعَمَلَ الدينُ في تلك العصور عمل القومية في الوقت الحاضر في تقرير الأوضاع السياسية والحربية لشعوب الولايات العربية؛ ولذا حين أعلن السلطان سليم الثالث الجهادَ الديني ضد الفرنسيين استجاب لدعوة الجهاد الديني العربُ في الحجاز والشام وشمال أفريقيا، وشاركت قواتهم مع قوات مراد بك في جبهة حربية إسلامية في مواجهة جبهة حربية مسيحية كانت تتألف من القوات الفرنسية والفيالق القبطية المصرية بقيادة المعلم يعقوب حنا والتي تألفت لتأييد الفرنسيين وأُحِقَّت بالجيش الفرنسي لسد النقص في عدد قواته. ولقد اعترف بونايرت بأهمية العازل الديني بين الفرنسيين والشعب الإسلامي والعربي في مصر مما جعل الحرب ضد المسلمين تتطلب تضحيات جسيمة، كما أدى إلى إخفاق سياسة نابليون الإسلامية في مصر، حيث كان معيار تقويم المصريين لبونايرت هو أنه "نصراني ابن نصراني"، وللسلطان العثماني بأنه "سلطاننا ولسطان المسلمين". ومن ثم فإن هذه الرابطة الدينية هي التي فسرت -على ضوئها- العديداً من الاتجاهات العلاقة بين مصر والعثمانيين بعد الحملة مباشرة، وهي أنها ليست علاقة سعي لاستقلال وانفصال ولكن إصلاح كما سبق ورأينا عند دراسة سياسات محمد علي.

وبعد فشل الحملة اجتهدت الدولة العثمانية لإعادة إحكام السيطرة على مصر وذلك في نفس الوقت الذي ظهر فيه المشروع الاستقلالي لمحمد علي. ولقد تلاعبت القوتان (البريطانية والفرنسية) -كما سبق ورأينا- بالعلاقات العثمانية- المصرية على النحو الذي يحول دون نمو قوة إسلامية فاعلة جديدة في المنطقة، وذلك في وقت سمحت فيه التوازنات الأوروبية بذلك، وظلت مصر -بعد محمد علي وحتى الاحتلال البريطاني- في قلب التوازنات الأوروبية- الأوروبية، والأوروبية-العثمانية. ولقد اكتسبت "المسألة المصرية" -بعد ١٨٤٠م- أبعاداً جديدة أبرزت تزايد اتجاه التأثير السلبي للمتغير الأوروبي على الاستقلالية المصرية وعلى العلاقات العثمانية المصرية وحتى وقعت مصر تحت الاحتلال العسكري البريطاني، وجرى ذلك في مرحلة سمحت فيها حالة التوازنات الأوروبية-الأوروبية بعد مؤتمر برلين ١٨٧٨م لبريطانيا بالتخلي عن فكرة تأجيل اقتسام الإمبراطورية العثمانية؛ ولهذا لم تتمكن الدولة العلية -كما حدث من قبل- من توظيف التوازنات الأوروبية لصالح استمرار نفوذها على مصر في مواجهة الفرنسيين (١٨٠٠م- ١٨٠٢م) أو في مواجهة محمد علي (١٨٣٣م، ١٨٣٩م- ١٨٤٠). كما جرى ذلك في مرحلة تزايد خلالها تأثير الأفكار السياسية والاجتماعية الأوروبية على تطور المجتمع والدولة في مصر مما أثر بقوة على العلاقة مع الدولة العلية التي كانت تشهد بدورها حركة إصلاحية متنامية الأبعاد والتأثيرات (كما سبق ورأينا).

بعبارة أخرى: تأثرت المسألة المصرية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر م بتفاعل قوي بين التطورات السياسية والاجتماعية الداخلية التي أخذت تجري في مصر ووضعها وعلاقتها بالدولة العلية من ناحية وبين المصالح المالية والسياسية للدول الأوروبية في مصر من ناحية أخرى، وخاصة في مرحلة حكم الخديوي إسماعيل والخديوي توفيق، ولقد أثارت هذه التفاعلات مجموعة من القضايا الخلافية حول طبيعة حكم إسماعيل وسياساته الإصلاحية ومدى رشادة أساليبه وأهدافه وخاصة اعتماده على القوى الأوروبية، وحول مدى مسئولية مواقف أحمد عرابي المتتالية من إعطاء الفرصة للإنجليز للتدخل في مصر واحتلالها.

### استعمار دول شمال أفريقيا

كان احتلال الجزائر ١٨٣٠م أول اقتطاع لإقليم عربي مسلم من الأقاليم التي كانت تحت السيادة العثمانية، ثم توالى السقوط في ظل تطورات عميقة على صعيد التنافس الاستعماري، فكان احتلال تونس ١٨٨١م ثم ليبيا ١٩١١م، ثم المغرب التي كانت خارج السيادة العثمانية.

وتبين لنا الدراسة المقارنة بين عمليات هذا السقوط وتطوراتها أنماطاً للتفاعل بين تدهور الأوضاع الداخلية في هذه الدول (إفلاس الاقتصاد، الفوضى السياسية، مشكلات التجانس القومي) من ناحية وبين التدخلات الأوروبية القوية جداً في الشؤون المالية (أحياناً تحت ستار عملية التحديث والتطوير كما حدث مع تونس) والتي انتهت بالاحتلال العسكري من ناحية ثانية، وبين عجز وعدم قدرة الدولة العثمانية على التدخل المباشر والفاعل لمنع هذا الاحتلال (نظراً للترامن مع مشكلات ملحة ومباشرة في المركز العثماني ونظراً لعدم القدرة على توظيف التوازنات الأوروبية حول هذه المنطقة) من ناحية ثالثة. ويعكس هذا النمط من التفاعل بين هذه المتغيرات الثلاثة كيف أن الأوضاع الداخلية قدمت المبرر المباشر للاحتلال في حين كانت الأسباب المنشئة والدافعة له تكمن في التوازنات الأوروبية التي سمحت باقتسام هذا الجزء من الإمبراطورية بدون مخاطر حرب شاملة بين القوى الأوروبية. وإذا كانت السياسة العثمانية قد بذلت تجاه مصر جهوداً متنوعة لإبقائها تحت سيطرتها ولمنع احتلالها بقدر الإمكان، فإن هذه الجهود كانت أقل كثافة ونطاقاً تجاه دول شمال أفريقيا والتي كانت السيادة العثمانية عليها اسمية أكثر منها فعلية منذ فترة طويلة قبل بداية احتلالها.

هذا ونجد أن خبرة عملية احتلال تونس تضيف مع خبرة عملية احتلال مصر مدلولات مهمة بالنسبة لنوع من الترابط بين عواقب عملية التحديث من حيث زيادة التدخلات الخارجية، وبين تدهور العلاقة مع المركز العثماني، وبين الحدود التي تضعها الدول

الأوروبية والتي يجب ألا تتخطاها عمليات الإصلاح أو اتجاهات الاستقلال لدى الدول الإسلامية. ومن ثم فإن هذه الوساطة الثلاثية الأبعاد تعمق أيضاً من مدلولات نظيرتها المتصلة بأوضاع المركز العثماني أيضاً - كما سبق ورأينا.

**ب- الحركات القومية والحلقة الأخيرة من استعمار ما تبقى من الولايات العثمانية (الشام):**

بدأ تأثير القومية على تفكير أوصال الإمبراطورية العثمانية في البلقان (منذ نهاية القرن الثامن عشر م وطوال القرن التاسع عشر م وحتى اندلاع الحرب البلقانية ١٩١١م - ١٩١٢م). وخلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر م اتسع نطاق تأثيرات "القومية" حيث امتدت إلى مناطق عربية تعرف وجود طوائف غير مسلمة وهي منطقة الشام أساساً. فلقد بزغت منها ونمت في أرجائها فكرة العروبة ثم حركة القومية العربية وإذا كان التوجه القومي لحركة هذه الطوائف (الملل) قد بدأ يتضح منذ ١٨٨٠م قبل أن تتبلور بعد ذلك أبعاده السياسية في أوائل القرن العشرين م، إلا أنه قبل هذا التاريخ لم يأخذ مطالب هذه الطوائف الدينية طابعاً قومياً.

وهكذا في نفس الوقت الذي كان يتم فيه احتلال دول عربية عسكرياً بدأت بريطانيا وفرنسا وروسيا في توظيف أدوات مهمة للتدخل والتغلغل في مناطق عربية أخرى، تمثلت أساساً في الحركات القومية التي كانت بدورها - في جانب كبير منها نتاجاً لعمليات ما يسمى الإصلاح والنقل عن الغرب في عصر التنظيمات، وبذا كانت هذه الأداة هي المعول الأخير في تقويض الإمبراطورية العثمانية المتعددة القوميات والأديان من الداخل، وإذا كانت هذه الأداة قد ساعدت على القضاء على الحكم العثماني في هذه الأرجاء إلا أنها فشلت في تحقيق "استقلال العرب".

وبالرغم من الاعتراف بضخامة وعبء الإجابة عن التساؤلات حول أسباب هذه الحركة وتطوراتها ونتائجها، إلا أنه يكفي الإشارة إلى أهمية المدلولات التي ترتبط بنموذجين أساسيين يثيران كل أبعاد العلاقة بين نمط التدخل الأوروبي وبين نمط السياسات العثمانية في هذه الأرجاء من العالم الإسلامي، والنموذج الأول هو نموذج الصراع الطائفي الديني في لبنان وتطوره إلى الاتجاه العروبي وحركة القومية العربية، وذلك خلال الفترة التي شهدت حملة نابليون على الشام ثم مرحلة الحكم المصري للشام وما أعقبهما من تطورات (١٨٤٠م - ١٨٦١م) أفضت إلى إحداث الفتنة الطائفية الخطيرة التي شهدتها لبنان ١٨٦١م.

والنموذج التالي هو نموذج ظهور حركة القومية العربية واقتسام الشام بين فرنسا وبريطانيا وفق تسويات الحرب العالمية الأولى. ولقد تعددت تفاعلات هذا النموذج خلال مرحلتي عهد عبد الحميد الثاني ثم حكم الاتحاد والترقي.

وبقدر ما تأثرت تفاعلات هذين النموذجين بالسياسات العثمانية (التنظيمات، فكرة الجامعة الإسلامية ثم المركزية العثمانية والقومية الطورانية) بقدر ما استطاعت القوى

الأوروبية توظيف نتائج هذه السياسات وحالة الأوضاع المحلية في الشام للوصول إلى أقصى غاياتها؛ ألا وهي ليس تصفية بقايا الحكم العثماني فقط ولكن تصفية الخلافة الإسلامية واقتسام ما تبقى من ديار الإسلام خارج دائرة الاستعمار الأوروبي، وكانت الشام هي آخر هذه الديار وفي قلبها فلسطين فلماذا تأخر استعمارها هكذا؟ هل كانت تفاعلاته تؤدي وظيفة مهمة للقوى الأوروبية أكثر أهمية من مجرد احتلال قطعة أرض؟.

## المراجع

### أولاً- المراجع العربية:-

#### ١- الكتب العربية

- ١- د. إبراهيم العدوي: التاريخ الإسلامي: آفاقه السياسية وأبعاده الحضارية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٦.
- ٢- أحمد توفيق الموني: كتاب الجزائر، القاهرة، دار المعارف ١٩٦٣، الطبعة الثانية.
- ٣- د. أحمد طربين: أصول تباين مواقف الدول الأوروبية حيال المسألة السورية اللبنانية (١٨٦٠-١٨٦١).
- ٤- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ العرب الحديث منذ الغزو العثماني وحتى الوقت الحاضر، القاهرة ١٩٦٢.
- ٥- \_\_\_\_\_: علاقات مصر بتركيا في عهد إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)، القاهرة: دار المعارف ١٩٦٧.
- ٦- \_\_\_\_\_: أصول التاريخ العثماني، الطبعة الثانية، دار الشروق: القاهرة، ١٩٨٢.
- ٧- \_\_\_\_\_: "العرب في ظل الرابطة العثمانية" في: صفى الدين أبو العز (إشراف): العلاقات العربية التركية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١.
- ٨- د. أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٤.
- ٩- أحمد محمد الساداتي: أفغانستان والسيد جمال الدين الأفغاني، ١٩٦١، الطبعة الأولى.
- ١٠- د. أحمد محمود الساداتي: تاريخ الدول الإسلامية بآسيا وحضارتها، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٧.
- ١١- ادوراد كوك: تلخيص أسباب انقطاع العلاقات الودية بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية (المدونة في المكاتبات الرسمية المنشورة عن نظارة الخارجية البريطانية بلندن).
- ١٢- د. أرجمند كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة: د. عبد الجليل التميمي، ١٩٧٤، الطبعة الثانية.
- ١٣- أرنولد تويبني: العالم الإسلامي والغرب، بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٦٠.
- ١٤- أعمال المؤتمر العالمي الثالث للدراسات الموريسكية الأندلسية، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، زعوان: ١٩٨٩.
- ١٥- أمين سعيد: الدولة العربية المتحدة، الجزء الأول: تاريخ الاستعمار الإنجليزي في بلاد العرب، الجزء الثاني، تاريخ الاستعماريين الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب.
- ١٦- أمين شاك، سعيد العريان، محمد مصطفى عطا: تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان إلى خلفاء آل أتاتورك، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥.

- ١٧- أنطونيو دومينغيز هورتز، وبرنارد بنتنت: تاريخ مسلمي الأندلس الموريبيكيون، ترجمة عبد العال طه، قطر: دار الإشراف، ١٩٨٨.
- ١٨- د. بديع جمعة: د. أحمد الخولي: تاريخ الصوفييين وحضارتهم، بيروت، دار الرائد العربي، الطبعة الأولى ١٩٧٦.
- ١٩- برنارد لويس: "السياسة والحرب في الإسلام" في: شاخت وبوزورث: تراث الإسلام، ترجمة محمد زهير، عالم المعرفة، ١٩٨٧.
- ٢٠- بيير رينوفان: تاريخ العلاقات الدولية (١٨٥ - ١٩١٤م) ترجمة: د. جلال يحيى: القاهرة: دار المعارف ١٩٦٨.
- ٢١- تلخيص التاريخ العثماني، تعريب: شاعر الحنبلي: المكتبة الهاشمية، القاهرة: ١٣٣١هـ.
- ٢٢- توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة د. حسن إبراهيم حسن.
- ٢٣- د. جابر إبراهيم الراوي: الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، ١٩٧٠.
- ٢٤- د. جمال الدين الشيال: تاريخ دولة أباطرة المغول الإسلامية في الهند، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٦٨.
- ٢٥- د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول، ١٥٠٧ - ١٨٤٠م، القاهرة: دار الفكر العربي.
- ٢٦- : "الخروج العربي عن الدولة العثمانية" في: د. رؤوف عباس (محرر): العلاقات العربية التركية، القاهرة.
- ٢٧- د. جهادة عودة: "السلوك الخارجي لمصر، دراسة مقارنة بين عهدي علي بك الكبير (١٨٦٠م - ١٧٧٢م) ومحمد علي باشا (١٨٠٥م - ١٨٤٨م)" في: د. علي الدين هلال (محرر) دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧.
- ٢٨- جورج كيبيرك: موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة عمر الإسكندراني ود. حسين سليم: مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة: ١٩٧٥.
- ٢٩- حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة: ١٩٣٦.
- ٣٠- حسين لبيب: تاريخ الأتراك العثمانيين، القاهرة: مطبعة الواعظ ١٩١٧.
- ٣١- : تاريخ المسألة الشرقية، القاهرة: مكتبة الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، ١٩٢١.
- ٣٢- حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، مطبعة حجازي، القاهرة: ١٩٨٣، الطبعة الثانية.
- ٣٣- د. رأفت الغنيمي الشيخ: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، القاهرة: دار الثقافة ١٩٨٦.
- ٣٤- د. رجب محمد عبد الحليم: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٨٥.
- ٣٥- روبير شينرب: تاريخ الحضارات العام (القرن ١٩) المجلد السادس بيروت/ باريس: دار منشورات عويدات، ١٩٨٧، الطبعة الثانية.

- ٣٦-د. رؤوف شلبي: الإسلام في أرخبيل الملايو ومنهج الدعوة إلى الله، ١٩٨٢، الطبعة الثانية.
- ٣٧-٤٠- زاهر رياض: شمال أفريقيا في العصور الحديثة، القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٦٧.
- ٣٨-ساطع الحصري: الدولة العثمانية والبلاد العربية، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠، الطبعة الثانية.
- ٣٩-د. سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٠، الطبعة الثانية.
- ٤٠-د. سيار الجميل: الدولة العثمانية وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٩.
- ٤١-د. سيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن (١٥٣٨م-١٦٣٥م)، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الثالثة ١٩٧٧.
- ٤٢-شكيب أرسلان: خلاصة تاريخ الأندلس، بيروت: دار مكتبة الحياة ١٩٨٣.
- ٤٣-شوقي أبو خليل: عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الإسلامي، دمشق: دار الفكر ١٩٨٧م.
- ٤٤-د. صبحي لبيب: "الفندق: ظاهرة سياسية (اقتصادية قانونية)". في "د. رؤوف عباس (محرر): مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦.
- ٤٥-د. صلاح العقاد: المغرب في بداية العصور الحديثة، القاهرة: منشورات معهد الدراسات العربية، ١٩٦٣.
- ٤٦-د. شوقي عطا الله الجمل: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن ١٩، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.
- ٤٧-د. ضياء الدين الرئيس: تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية أثناء الدور الأخير للخلافة ١٧٤٤م-١٩٢٤م.
- ٤٨-طارق البشري: إشكالية الشريعة الإسلامية والحدثة في المجتمع المعاصر، في: عبد الوهاب المسيري (المحرر)، أعمال ندوة إشكالية التحيز، رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، القاهرة ١٥-١٧ شعبان ١٤١٢هـ/ ١٩-٢١ فبراير ١٩٩٢. المعهد العالي للفكر الإسلامي ونقابة المهندسين، ١٩٩٤.
- ٤٩-عادل البشتاوي: الأندلسيون المواركة، القاهرة، ١٩٨٣، الطبعة الأولى.
- ٥٠-د. عبد الحميد البطريق: تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا. منشورات جامعة الرياض، الرياض: ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- ٥١-د. عبد الحميد الثاني: مذكرات السياسية (١٨٩١-١٩٠٨م)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦، الطبعة الخامسة.
- ٥٢-د. عبد الرحيم عبد الرحمن: الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥-١٨١٨، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٧٩، الطبعة الثالثة.

- ٥٣- : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٦، الطبعة الرابعة.
- ٥٤-د. عبد العزيز سليمان: دراسة في دبلوماسية المؤتمرات (مؤتمر ارضروم ١٨٤٣-١٨٤٤)، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٤.
- ٥٥-د. عبد العليم أبو هيكل: المشرق العربي من السيادة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى، القاهرة: دار الثقافة العربية، د.ت.
- ٥٦-د. عبد المجيد عابدين، إسماعيل البخاري، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠.
- ٥٧-د. عبد المنعم النمر: تاريخ الإسلام في الهند، القاهرة: دار العهد الجديد، ١٩٥٩.
- ٥٨-د. عبد الوهاب بكر: مصر العثمانية في النصف الثاني من القرن ١٨، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.
- ٥٩-عبد بدوي: حركة الإسلام في أفريقيا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.
- ٦٠-د. علي حسن الخربوطلي: الإسلام والخلافة، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٩.
- ٦١-د. عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٤٤) بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٤.
- ٦٢-د. فاروق عثمان أباطة: أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن ١٦، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤.
- ٦٣- : الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢-١٩١٨) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.
- ٦٤-ف. بارتولد: تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة حمزة طاهر، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣، الطبعة الخامسة.
- ٦٥-فؤاد حسني حافظ: تاريخ الشعب الأرمني منذ البداية وحتى اليوم، القاهرة: ١٩٨٦.
- ٦٦-كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس ومخير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت: ١٩٤٩، الجزء الثالث.
- ٦٧-ل. سيديو: تاريخ العرب العام، ترجمة عادل زعيتير، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م.
- ٦٨-لوى كارديا أوي: الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون (المجاهدة الجدية ١٤٩٢-١٦٤٠)، تعريب وتقديم: د. عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، زغوان: ١٩٨٩.
- ٦٩-إيلي عبد اللطيف أحمد: موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود في فلسطين، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٧.
- ٧٠-د. مجيد خدوري: الحرب والسلام في شرعه الإسلام، الدار المتحدة للنشر، بيروت: ١٩٨٣.

- ٧١-د. محمد إسماعيل الندوي: تاريخ الصلات بين الهند والبلاد العربية، بيروت: دار الفتح للطباعة، د.ت.
- ٧٢-د. محمد السيد سليم: العلاقات بين الدول الإسلامية، الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، ١٤١٢هـ.
- ٧٣-محمد العروسي المطوي: الحروب الصليبية في المشرق والمغرب، تونس: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٢.
- ٧٤-محمد جميل بيهيم: فلسفة التاريخ العثماني، مطبعة مكتبة صادر، بيروت: ١٩٥٢.
- ٧٥-د. محمد عبد اللطيف البحراوي: فتح العثمانيين عدن، القاهرة: دار التراث، د.ت.
- ٧٦-د. محمد عبد اللطيف هريدي: الحروب العثمانية- الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوروبا، القاهرة: دار الصحوة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- ٧٧-محمد عبد المجيد العبد: الإسلام والدولة الإسلامية في الهند ١٩٣٩، الطبعة الأولى.
- ٧٨-د. محمد عبد المنعم الواقد: الغزو العثماني لمصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: د.ت.
- ٧٩-د. محمد عمارة: العروبة في العصر الحديث، بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١، الطبعة الثالثة.
- ٨٠-محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان حفني، دار النفائس، بيروت: الطبعة الأولى، ١٤٠٨- ١٩٨٨.
- ٨١-محمد كرد علي: خطط الشام، دمشق: المطبعة الحديثة، ١٣٤٣هـ.
- ٨٢-د. محمد مصطفى رمضان: العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزء الأول، القاهرة: مطبعة الجبلوي، ١٩٨٥م.
- ٨٣-محمود ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية دراسة وثائقية في الخلافة العثمانية (١٢٩٩م- ١٩٢٣). القاهرة: مكتبة وهبة، الطبعة الأولى ١٩٨٩.
- ٨٤-مصطفى كامل: المسألة الشرقية، القاهرة: مطبعة الآداب ١٨٩٨.
- ٨٥-د. وجيه كوثراني: تكوين الجغرافيا السياسية الإسلامية في العصر الحديث، العامل الخارجي والصراع الداخلي، ندوة الجغرافيا السياسية للإسلام: العلاقات العربية الإسلامية (١) مركز دراسات العالم الإسلامي.
- ٨٦- : الفقيه والسلطان، المركز العربي الدولي، القاهرة، ١٩٩٠.
- ٨٧-نصر الدين عبد الحميد نصر: مصر وحركة الجامعة الإسلامية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.

## ٢- الدوريات العربية:

- ١- "الامتيازات الأجنبية في الممالك العثمانية"، المقطف، ٥ ذو الحجة ١٣٣٢هـ/ نوفمبر ١٩١٤، مجلد ٤٥، جزء ٥.

- ٢- د. شوقي عطا الله الجمل: محمد الغباشي وجهاده ضد الأسبان والبرتغال (١٠٥١هـ—  
١٦٤١م)، مجلة الدراسات التاريخية.
- ٢- د. فؤاد المرسى خاطر: "الصراع الروسي العثماني وأثره في الوطن العربي"، مجلة الدراسات التاريخية، مجلد ٢٨-٢٩، ١٩٨٣.
- ٣- د. محمد أنيس: "النشاط الأوربي بمصر وجيرانها أواخر القرن ١٨"، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢، العدد ٢، أكتوبر ١٩٤٩.
- ٤- د. محمد أنيس: "الخطوط الرئيسية لسياسة إنجلترا تجاه الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر م".  
مجلة الدراسات التاريخية، مجلد ٨، ١٩٥٩.
- ٥- د. محمد عبد الرؤوف سليم: "فلسطين في العلاقات الأمريكية التركية حتى قيام الحرب العالمية الأولى". المجلة لتاريخية المصرية، المجلد ٢٧.
- ٦- محمد مصطفى صفوت: "موقف ألمانيا إزاء المسألة المصرية ١٨٧٦-١٩١٤"، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الأول، العددان ١، ٢: ١٩٤٨.
- ٧- د. ميمونة خليفة الصباح: "علاقات الكويت الخارجية خلال القرن الثامن عشر م"، مجلة المؤرخ العربي، عدد ٣٨، ١٩٨٨.
- ٨- ناصر الدين سعدوني: "طبيعة الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية، عن تاريخ الجزائر"، المجلة التاريخية المصرية، مجلد ٢٥، ١٩٧٨.
- ٩- د. يقظان سعدون العامر: "الاتصالات الألمانية العثمانية بشأن الحصول على امتياز سكة حديد برلين، بغداد (١٨٨٠-١٨٨٢)"، المؤرخ العربي - عدد ٣٩، ١٩٨٩.
- ١٠- د. يوسف علي رابع النقفي: "معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية ١٩٤١هـ-١٩٣٥م"، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية عدد ٦، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

### ٣- الرسائل العلمية

- ١- حسان علي: موقف الدولة العثمانية "من الحركة الصهيونية (١٨٩٧-١٩٠٩)"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الإسكندرية).

### ثانياً- المراجع الأجنبية

#### ١- الكتب الأجنبية

- 1- A.H. Lyber: The Government of the Ottoman Empire, Harvard University Press, Harvard 1913.
- 2- A.L.Srivastava: Akbar the Great: Political History 1542- 1605), Shivala Agarwala & Co, Delhi. V. L.

- 3- \_\_\_\_\_: Mughul Empire, Malhotra Brothers, Delhi, 1952.
- 4- Antoine Hakyem: Les Provinces Arabes de l'empire Ottoman aux Archives du Ministère des Affaires Etrangères de France (1793- 1918). Les Editions Universitaires du Liban 1988.
- 5- Bernard Lewis: The Arabs in History, Paperback, May 2002.
- 6- Bernard Lewis: The Emergence of Modern Turkey, Oxford University press, 1968.
- 7- Charles Frazee: Catholics and Sultans: The Church and the Ottoman Empire (1453- 1923), 1983.
- 8- Edward Creasy: History of The Ottoman Turks Khayats, Beirut 1968.
- 9- Dietrick Gerhard: "Regionalism and corporate Order as a Basic Theme of European History" in: R. Hatton & M.S. Anderson (ed): Studies in Diplomatic History, Longman, London, 1970.
- 10- Halil Inalick: The Emergence of the Ottomans, in: P.M. Holt. Et al. Cambridge History of Islam, The Cambridge University Press, Cambridge, 1970.
- 11- H.J. Kissling. et. al. (eds): The Muslim World (III): The Last Great Muslim Empires. E.G.BRILL, Leiden 1969.
- 12- Immanuel Wallerstein & Resat Kasaba: "Corporation into the World Economy: Change in the structure of the Ottoman Empire (1750- 1839)" in: L. Baque Grammant, Contribution à L'histoire Ottomane.
- 13- J.C. Hurewitz: The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record, Yale University Press, 1975.
- 14- J. Modelski: Agrarian and Industrial: Two Models of the International system, Princeton University Press, 1961.
- 15- J. Piscatorie: Islam in a World of Nation state. Royal Institute of International Affairs, London: 1986.
- 16- J. Saunders (ed): The Muslim World on the Eve of the Europe Expansion, Prentices Hall N.J. 1960.
- 17- Kemal Karpat (ed): The Ottoman state and it's Place on the World History, E.G. Brill Leiden, 1974.
- 18- Leo Carl Brown: International Politics and Middle East, Princeton University press, N.J., 1984.
- 19- Majid Khadouri: "The Islamic Theory of International Relations and its Contemporary Relevance", In: Harris Proctor (ed.): Islam and International Relation, Praeger, New York, 1965.
- 20- Maurice Grouzet: Histoire Générale des Civilisations, Tome VI.
- 21- M.E. Yapp: The Making of the Modern Near East (1792- 1923), Longman, London, 1987.
- 22- M.G. Hudgson: The Venture of Islam: The Gunpowder and Modern Times, The University of Chicago press, Chicago 1974.
- 23- M. Imamuddin: History of Middle East and North Africa, Nagma & Sons, Dacca (East Pakistan) 1960.
- 24- M.S. Anderson: The Great Powers and Near East (1774- 1932) st. Martin's press, N.Y., 1971.
- 25- Norman Daniel: Islam, Europe and Empire, the University press Edinbergh, 1966.
- 26- Raymon Aron: "Le Dialogue culturel Euro-Arabe, Histoire et perspectives" in: Jacques Bourinnet (ed): Le Dialogue Euro-Arabe, Economica, Paris 1979.

- 27- Robert Mantran; "L'Empire Ottoman et le Commerce Asiatique aux 16 et 17 siècles" in: R. Mantran (ed), L'Empire Ottoman du XVI à XVIII. Variorum Reprints, London, 1984.
- 28- Robert Schnerb: Le XIX Siècle; L'Apogée de l'Expansion Européenne.
- 29- Thomas Naff; "Ottoman Diplomatic Relations With Europe in the Eighteenth Century: Patterns and Trends, in: T. Naff & R. Owen (eds): Studies in Eighteenth Century Islamic History. London, 1977.
- 30- William Coplin: Introduction to International Politics, 1980.

## ٢- الدوريات الأجنبية

- 1- Andrew Hess: "The Moriscoc: An Ottoman Fifth Column in Sixteenth Century Spain", The American Historical Review, Vol. 74, no.1, October 1968.
- 2- \_\_\_\_\_: "The Ottoman Seaborne Empire (1433- 1525)", American Historical Review, December, 1970.
- 3- \_\_\_\_\_: "The Ottoman Conquest of Egypt" International Journal of Middle East Studies, N4, 1973.
- 4- Butrus Abu-Manneh: "The Christian Between Ottomanism and Syrian Nationalism: The Ideas of Butrus al-Bustoni", International Journal of Middle East studies, No.2, 1980.
- 5- Gale Stokes: "Dependency and the Rise of Nationalism: in Southeast Europe, Journal of Turkish Studies.
- 6- J.C. Hurewitz: "Ottoman Diplomacy and the European State System", Middle East Journal, Vol. 15, 1961.
- 7- J. Saunders: "The problem of Islamic Decadence", journal of World History, Vol. 7, no. 3, 1963.
- 8- Kamal S. Salibi: "Middle Eastern parallels: Syria Arabia in Ottoman Times", Middle Eastern Studies, Vol. 19, no. 1, 1979.
- 9- Kamal Karpat: "The Transformation of the Ottoman State 1789- 1980", International Journal of Middle East Studies, No. 3, 1979.
- 10- Richard B. Elrod: "The Concert of Europe: A French Look at an International System", World politics, Jan. 1976.
- 11- Yassef Katz: "Paths of Zionist Political Actions in Turkey 1882- 1914: The Plan of Jewish Settlement in Turkey in the Young Turks Era, International Journal of Turkish Studies, Vol.4, no.1, Summer 1987.